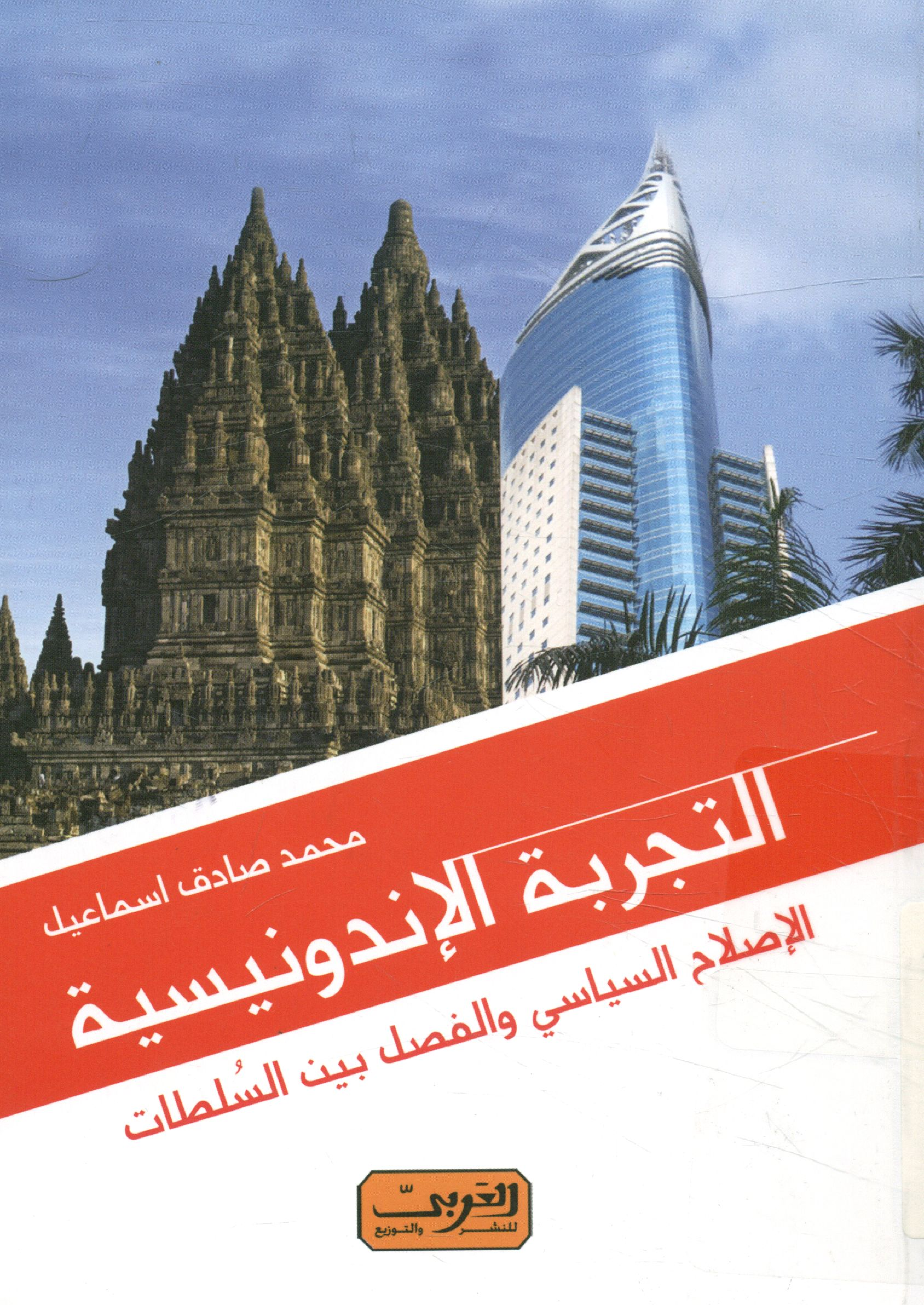


التجربة الإندونيسية

الإصلاح السياسي والفصل بين السُلطات

محمد صادق اسماعيل

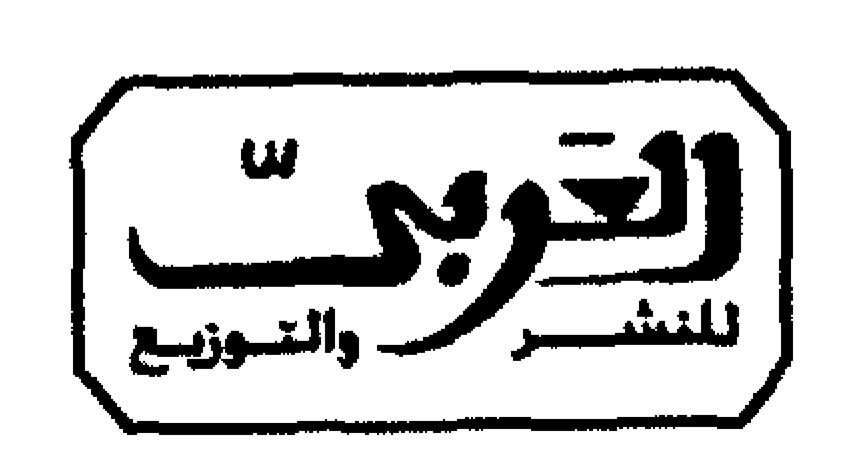
العربي للنشر والتوزيع

التجربة الإندونيسية...

الاصلاح السياسي والفصل بين السلطات

محمد صادق اسماعيل

2015



60 شارع القصر العيني - 11451 - القاهرة: - 27954529
27921943/ فاكس: 27947566
sherifbakr@yahoo.com

التجربة الاندونسية...

الاصلاح السياسي والفصل بين السلطات

محمد صادق اسماعيل

الطبعة الأولى 2015

رقم الإيداع 2014/20686

ISBN: 978-977-319-205-1

....

بطاقة فهرسة

اسماعيل، محمد صادق.

التجربة الإندونيسية : الاصلاح السياسي والفصل بين السلطات / محمد صادق اسماعيل. – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014

- ص؛ سم.تدمك 9789773192051

1 – الأندلس

2- الأندلس- الأحوال السياسية .   أ - العنوان   953,071

المقدمة

إن الغـرض الرئيسـي مـن اسـتعراض التجربـة الإندونيسـية هـو استكشـاف كيفيـة الاسـتفادة مـن هـذه الخبـرة فـي عمليـة التحـول الـديمقراطي والانتقـال الآمـن والمتـدرج نحـو الديمقراطيـة وتـداول السـلطة بشـكل سـلمي، فـي الوقـت نفسـه الـذي تجـرى فيـه عمليـة الإصـلاح السياسـي والدسـتوري، بشـكل يـؤدي إلـى تفعيـل مشـاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية، مع ضمان احترام كافة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وباسـتعراض الخبـرة الإندونيسـية فـي مجـال التحـول الـديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري والمراحل التي مـرت بهـا هـذه التجربـة، نجد أنه قد واجهها العديد من الإشـكاليات والعقبـات. وقـد ركـزت تجربـة الإصلاح السياسي والدسـتوري فـي إندونيسـيا علـى الفصـل التـام بـين السلطات. وتعزيز الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسـان الـى جانب التحول لنظام اللامركزية بدلا من المركزية.

والتطبيق العملي الذي تم على أرض الواقع مما تضمنته التجربة الإندونيسية تمثل في احترام حرية الرأي والتعبير للمواطنين، بل وأتاحت المشاركة السياسية لكافة المواطنين. وقد برز ذلك بوضوح في الانتخابات العامة التي جرت عام 20091 حيث شارك 48 حزبا سياسيا في هذه الانتخابات، من خلال تشكيل لجنة قضائية مستقلة، تم انتخابها بموافقة البرلمان، من أجل الإشراف على العملية الانتخابية، لضمان الحرية والنزاهة والشفافية. وكذلك، أسفرت التجربة الديمقراطية الإندونيسية عن قيام الحكومة بتشكيل محكمة متخصصة للفصل في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بصلاحيات رئيس الدولة، فإنه لا يستطيع حل البرلمان. وإذا رغب البرلمان في إقالة رئيس الدولة، فإنه يتم تشكيل لجنة برلمانية عليا تضم أعضاء من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الذين يرشحون أعضاء هذه اللجنة. وبعد تشكيلها، يتم التصويت على إقالة الرئيس، بعد التأكد من مخالفته للدستور، ووجود أسباب قانونية ودستورية مدعومة بأدلة حقيقية تدعو للإقالة الرئيس، وليس لأسباب شخصية.

ومن ثم فهناك اضاءات عدة في التجربة الإندونيسية في الإصلاح الدستوري والديمقراطي لعل اهمها التوجه نحو احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي. الى جانب تأسيس العديد من

الأحزاب السياسية (التعددية الحزبية). وتلعب الحكومة الإندونيسية دورا مهما في الحد من الصراعات العرقية، من خلال تجريم هذه الممارسات، من خلال ضبط المتهمين وإحالتهم للمحاكمات الجنائية لمعاقبة المخطئين ومرتكبي هذه الجرائم من الشعب الإندونيسي، لكن الحكومة الإندونيسية غير مسئولة عن هذه الأعمال.

ومن أهم المشكلات التي واجهتها إندونيسيا عند وضع الدستور الجديد والتحول الديمقراطي، عقب استقالة سوهارتو، علاقة القوات المسلحة هناك بالعمل السياسي، فقد كانت هناك أهمية تحديد أنها تتبع القيادة السياسية. حيث اعتمدت إندونيسيا على نظام سياسي يحافظ على المصلحة الوطنية للإندونيسيين في المقام الأول، من خلال التوازن في العلاقة بين الشعب والقوات المسلحة هناك، وتأكيد عدم تدخل القوات المسلحة في الحياة المدنية الإندونيسية، واشتراط أن يستقيل العسكريون من مناصبهم، في حالة المشاركة في الحياة السياسية.

وبالنسبة لدور العسكريين والقوات المسلحة في الحياة السياسية الإندونيسية، ففي ظل وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية في إندونيسيا، لا يوجد للقوات المسلحة حزب سياسي، ولكن يمكن

للعسكريين أن يكونوا أعضاء بأي حزب سياسي، ولكن شريطة أن يتركوا عملهم في القوات المسلحة. فقد نجح الشعب الإندونيسي في إلغاء الدور المزدوج المنصوص عليه في الدستور للقوات المسلحة. كما لم تعد الشرطة خاضعة للجيش، إلا أنه لم يستطع تفكيك الكيان الإقليمي للقوات المسلحة، أو الحد من الأنشطة الاقتصادية التي توافر لها ضعف ما تتلقاه من الميزانية الحكومية، كما استمرت تبعية أجهزة المخابرات للقوات المسلحة.

كما اعتمدت الحكومة الإندونيسية على الموازنة بين السلطات الثلاث وعدم الخلط بينها، من حيث الاختصاصات، وكل سلطة تراقب الأخرى. فالبرلمان يراقب السلطة التنفيذية، والمحكمة الدستورية العليا تراقب جميع السلطات، وتفصل في مدى مخالفة القوانين للدستور.

ومن أهم التعديلات التي جرت في إندونيسيا، اختيار النظام السياسي الرئاسي للحكم فيها، وتم تحديد فترة تولي الرئاسة بفترتين رئاسيتين فقط، كل فترة رئاسية خمس سنوات، واعتماد نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، والمحافظين ورؤساء المدن. وبناء على ذلك، يتم إجراء 500 عملية انتخابية كل خمس سنوات.

وفي إطار التحول الديمقراطي في إندونيسيا، تم العمل على إرساء وتعزيز الممارسات الديمقراطية، وضمان المشاركة السياسية في الحياة السياسية، ووضع ضمانات لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية تتسم بالنزاهة والشفافية، وجعل البرلمان محور السلطة، مع الحفاظ على استقلال القضاء من خلال دور المحكمة الدستورية العليا في الحفاظ على هذا الاستقلال. ومن ضمن اختصاصاتها اختبار مدى دستورية القوانين، والفصل في الصراعات بين المؤسسات الحكومية، والإشراف على الانتخابات ومراقبتها.

ولا يوجد كوتا أو حصة مخصصة للنساء في البرلمان، ولكن يجب على كل حزب سياسي يشارك في الانتخابات البرلمانية أن يقوم بترشيح 30٪ من مرشحيه من النساء، وهو حق دستوري يكفله الدستور الإندونيسي لتفعيل مشاركة النساء في العملية السياسية. كما تشكل الأحزاب الإسلامية نسبة 25٪ من أعضاء البرلمان الإندونيسي. وقبل الإصلاح الدستوري، لم يكن لهذه الأحزاب أي وجود على الساحة السياسية الإندونيسية، وأخذت فرصتها كاملة بعد وضع الدستور الجديد، وأصبحت فاعلا أساسيا في الحياة السياسية هناك. فهناك العديد من الأحزاب الدينية الإسلامية داخل البرلمان، ومنها حزب العدالة والرفاهية (7٪من المقاعد)، وحزب الأمانة الوطنية (7٪من المقاعد)، وحزب العلماء المسلمين (3٪من المقاعد).

تلك هي مقدمات لأهم سمات التجربة الإندونيسية في عملية الإصلاح السياسي والدستوري والتحول نحو الديمقراطية، وما واجهها من مشكلات اعترضت طريق هذا التحول، وكيفية التغلب عليها، وصولا إلى حالة من الاستقرار السياسي والأمني.

ويبقى التأكيد أننا في معرض طرحنا لهذه التجارب الديمقراطية يكون هدفنا الرئيسي هو إلقاء الضوء على آليات التحول الديمقراطي وكيفية حدوثه، وما نجم عن تطبيقه من إحداث تغيير جذري في كافة شئون الدولة وصولا لتجربة ناجحة ودروس مستفادة لعلنا نجد في تلك التجارب ما يصلح للتطبيق في مجتمعاتنا.

والله من وراء القصد،،،

لتواصل:www.acpss.net

info@acpss.net

الفصل الاول

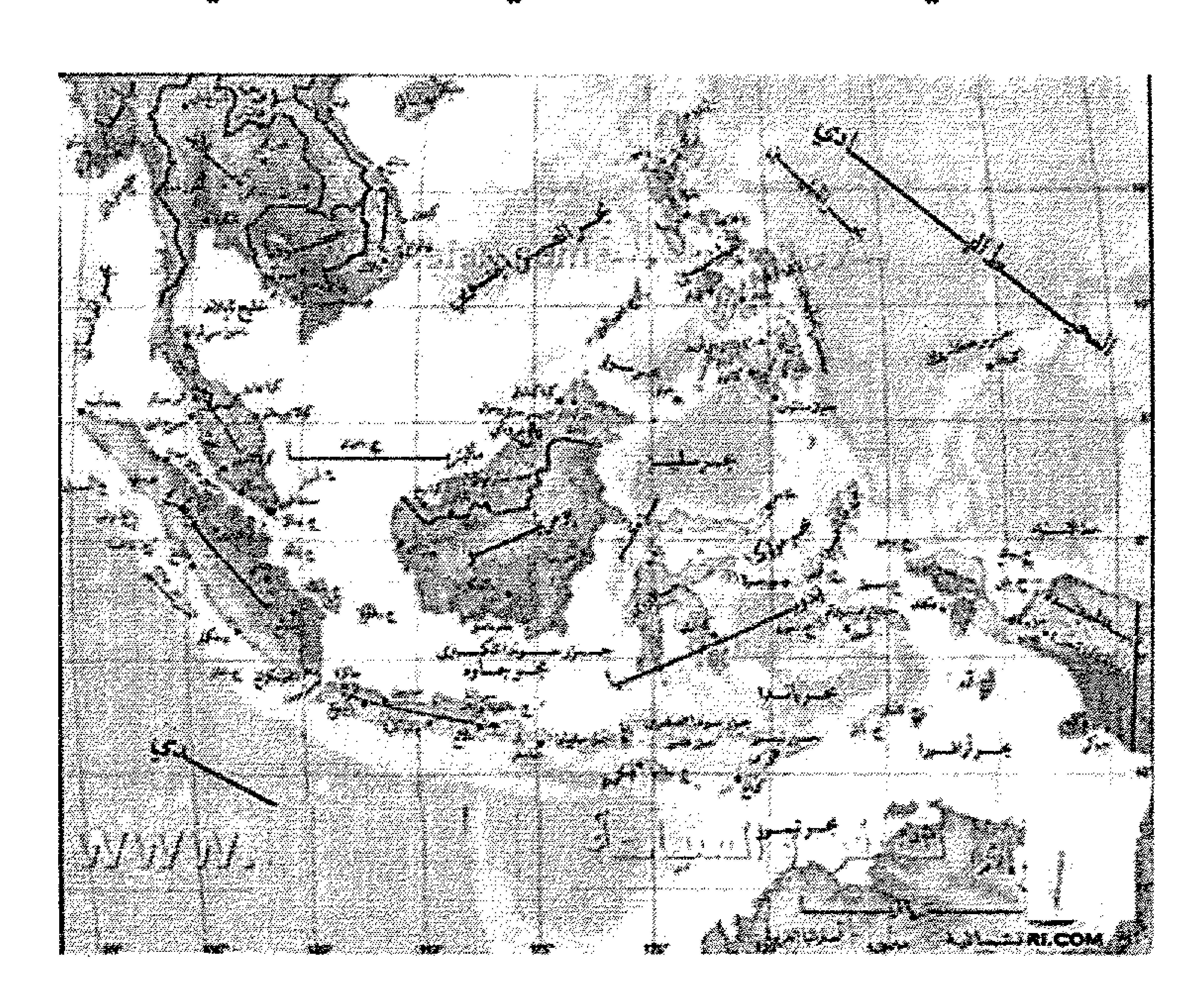
نظرة إطارية على جمهورية إندونيسيا

تمتد جزر الأرخبيل (مجموعة جزر) الإندونيسي على مسافة 3 977 ميلاً بين المحيطين الهندي والهادئ، وتصل بين قارتي آسيا وأستراليا/ أوقيانوسيا. ويقع البلد بين خطي العرض 6° شمالاً و11° جنوباً وبين خطي الطول 97° و141° شرقاً. وتشكل إندونيسيا التي تبلغ مساحتها الإجمالية 1.9 مليون ميل مربع، بما في ذلك مياهها على المحيطين، أكبر أرخبيل في العالم، وهي تتألف من 508 17 جزر منها 6 000 جزيرة غير مأهولة. والجزر الرئيسية الخمس في إندونيسيا هي سومطرة وجاوا وكاليمنتان وسولاويزي وبابوا. ومناخ إندونيسيا مداري رطب غير أن درجات الحرارة يمكن أن تنخفض في المناطق المرتفعة.

وتتكون إندونيسيا إدارياً من 33 مقاطعة، خمس منها لها وضع خاص. لكل مقاطعة سياستها التشريعية الخاصة بها وحاكم. تنقسم المقاطعات إلى المديريات والمدن الرئيسية (كوتا)، والتي تنقسم إلى تقسيمات إدارية (كيكاماتان)، ثم في التجمعات القروية. تقسم

القرية إلى عدة تجمعات سكنية التي تنقسم إلى أحياء. وفي أعقاب تنفيذ إجراءات الحكم الذاتي الإقليمي في عام 2001، أصبحت المقاطعات والمدن الرئيسية وحدات إدارية، وهي مسؤولة عن توفير معظم الخدمات الحكومية. مستوى إدارة القرية هو الأكثر تأثيراً في حياة المواطن اليومية، ويدير باتاس (زعيم القرية) الشؤون العامة والشؤون الاقتصادية للقرية أو الحي من خلال مجلس لورا منتخب.

وتتميز مقاطعات آتشيه وجاكرتا ويوجياكارتا وبابوا الغربية بامتيازات تشريعية أكبر ولها درجة أعلى من الاستقلالية عن الحكومة المركزية مقارنة بالمحافظات الأخرى. حكومة آتشيه، على سبيل المثال، لها الحق في إنشاء نظام قانوني مستقل، ففي عام 2003،



اعتمدت الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع والحكم. كما منحت يوجياكرتا وضع المنطقة الخاصة تقديراً لدورها المحوري في دعم الجمهوريين الإندونيسيين خلال الثورة الإندونيسية. بابوا، المعروفة سابقاً باسم إيريان جايا، والآن بابوا الغربية، منحت وضعاً خاصاً من الحكم الذاتي في عام 2001 جاكرتا هي منطقة العاصمة الخاصة.

ومنطقة العاصمة هي جاكرتا، والتي بالرغم من كونها مدينة إلا أنها تدار على أنها مقاطعة فيحكمها حاكم وليس عمدة وتنقسم إلى مراكز (كالقاهرة). تيمور الشرقية كانت مقاطعة إندونيسيا منذ جلاء البرتغاليين عنها سنة 1976 حتى تخلت إندونيسيا عن السيادة عليها سنة 1999. وبعد مرحلة من الإدارة الانتقالية من قبل الأمم المتحدة، أصبحت دولة مستقلة سنة 2002.

وإندونيسيا لها حدود برية مشتركة مع ماليزيا في جزيرة بورنيو وبابوا غينيا الجديدة في جزيرة غينيا الجديدة وتيمور الشرقية في جزيرة تيمور. كما أن لها حدوداً بحرية عبر مضائق ضيقة مع سنغافورة وماليزيا والفلبين في الشمال، ومع أستراليا في الجنوب. العاصمة جاكرتا، في جاوة، وأكبر مدينة في البلاد، تليها سورابايا وباندونج ومدان وسيمارانج.

وموقع إندونيسيا على حواف صفائح المحيط الهادئ وأوراسيا الأسترالية التكتونية يجعل الموقع متعرضاً للعديد من البراكين والزلازل بشكل متكرر. ويوجد في إندونيسيا ما لا يقل عن 150

بركانـاً نشـطاً، أبرزهـا كراكـاتوا وتـامبورا المشـهوران بثوراناتهـا البركانية المدمرة خلال القرن التاسع عشـر. انـدلاع البركـان الرهيـب في توبا قبل 70000 سنة تقريباً كان واحداً من أكبر الثـورات مـن أي وقت مضى. ومـن الكـوارث الأخيـرة بسـبب النشـاط الزلزالـي تشـمل تسونامي 2004 في سومطرة الشمالية المتسبب في مقتل 167736 شخصـاً، وزلـزال يوغياكارتـا فـي عـام 2006. ومـع ذلـك، فـإن الرمـاد البركاني هو المساهم الرئيسي في الخصوبة الزراعية العاليـة التـي حافظت تاريـخياً على الكثافة السكانية العالية في جاوة وبالي.

ووقوع إندونيسيا على خط الاستواء يجعلها ذات منـاخ مـداري، مـع موسـمين مـن الريـاح الموسـمية رطبـة وجافـة. المتوسـط السـنوي لهطـول الأمطـار فـي المنـاطق المنخفضـة يتـراوح بـين (70-125 بوصـة)، وتصـل إلـى (240 بوصـة) فـي المنـاطق الجبليـة. المنـاطق الجبلية، وخصوصـاً فـي السـاحل الغربـي لسـومطرة وجـاوة الغربيـة وكاليمانتـان وسولاويسـي، وبـابوا، تتلقـى أعلـى هطـول الأمطـار. الرطوبـة عاليـة عمومـا، فـي المتوسـط نحـو 80٪. درجـات الحـرارة تختلف قليلاً على مدار السنة، ومتوسط درجات الحرارة اليوميـة فـي جاكرتا 26-30 درجة مئوية (79-86 درجة فهرنهايت).

واللغة الوطنية الرسمية هي اللغة الإندونيسية، وهي إحدى لغـات الملايو، وتدرس بشكل واسع في المدارس، وبالتـالي يتحـدث بهـا مـا يقرب من كـل الإنـدونيسـيين فهـي لغـة الأعمـال والسياسـة ووسـائل

الإعلام الوطنية والتعليم والأوساط الأكاديمية. في لهجة من الملايو ذات مكانة، وكانت لغة سلطنة جوهور ورياو والتي كانت لعدة قرون لغة مشتركة للأرخبيل، وكانت لغة التواصل الرسمية مع سنغافورة وماليزيا وبروناي. وقد تمت ترقيتها من قبل القوميين الإندونيسيين في عشرينات القرن الماضي وأعلن أنها اللغة الرسمية تحت اسم (باهاسا إندونيسيا) في يوم إعلان الاستقلال في عام 1945. معظم الإندونيسيين يتكلم على الأقل عدة لغات من مئات اللغات واللهجات المحلية، وقد تكون اللغة الإندونيسية الرسمية في كثير من الأحيان هي لغتهم الأم. كما ان الجاوية هي الأكثر انتشاراً كلغة أكبر جماعة عرقية. ومن ناحية أخرى، يوجد في بابوا أكثر من 270 لغة للسكان الأصليين وتتنوع هذه اللغات إلى أصول بابوية وأسترونيزية، ويعيش في هذه المنطقة من نحو 2.7 مليون شخص. ومن اللغات المتداولة الأخرى اللغة العربية واللغة الإنجليزية.

ورغم أن الدستور الإندونيسي يقر الحرية الدينية فإن الحكومة تعترف رسمياً بستة أديان فقط هي الإسلام والبروتستنتينية والكاثوليكية والهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية.

وعلى الرغم من أنها ليست دولة عربية، فإن إندونيسيا هي الأمة الأكبر في العالم من حيث عدد السكان المسلمين، ذلك أن 86.1٪ من الإندونيسيين هم مسلمون وفقاً لتعداد عام 2000. وفي 21 مايو 2011 أنشئ مجلس بين السنة والشيعة. ويهدف المجلس إلى

عقد اللقاءات والحوارات والأنشطة الاجتماعية، وكان رداً على العنف المرتكب باسم الدين. وغالبية المسلمين في إندونيسيا هم من السنة، ونسبة 9٪ من السكان هم مسيحيون و3٪ هندوس، و2٪ بوذيون أو أقليات أخرى. ومعظم الهندوس الإندونيسيون هي باليون، ومعظم البوذيين الحاليين في إندونيسيا هم من العرقية الصينية. وعلى الرغم من الأقليات الدينية الهندوسية والبوذية فإن تأثيرها ما زال ظاهراً في الثقافة الإندونيسية. دخل الإسلام لأول مرة في إندونيسيا في شمال سومطرة في القرن الثالث عشر الميلادي، من خلال تأثير التجار، وأصبح الدين السائد في البلاد في القرن السادس عشر. ووصلت الكاثوليكية الرومانية إلى إندونيسيا من قبل المستعمرين والمبشرين البرتغاليين الأوائل، وانتشرت البروتستانتية إلى حد كبير نتيجة الجهود كالفينية واللوثرية التبشيرية الهولندية خلال فترة استعمار البلاد. وهناك نسبة كبيرة من الإندونيسيين يدينون بديانات أخرى مثل الأباغان الجاوية والهندوس الباليون، والمسيحيين الداياك والقليل من الأرثودكس، إضافة إلى مذهب التوفيق بين الأديان، والذي يعتمد على مشاركة وتوافق العادات والتقاليد والمعتقدات.

وقد أثّر الموقع الجغرافي الاستراتيجي لإندونيسيا تأثيراً كبيراً على ثقافة البلد وعلى المجتمع والسياسة والاقتصاد. وقد كان هذا البلد بوتقة انصهرت فيها حضارات وأديان العالم خلال قرون. وفي

القرن الثالث قبل الميلاد، بدأت الهندوسية والبوذية في الانتشار، وتلاهما الإسلام في القرن الحادي عشر مع قدوم التجار المسلمين الهنود والعرب. وأصبحت إندونيسيا بحلول القرن الخامس عشر في قلب شبكة تجارية دولية كبرى تربط الهند والشرق الأوسط بالصين. وشرع التجار الأوروبيون الحريصون على السيطرة على تجارة التوابل المربحة في الوصول إلى إندونيسيا اعتباراً من القرن الخامس عشر فما بعده. وخضعت إندونيسيا للسيطرة الهولندية منذ بداية القرن السابع عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية حيث احتلت اليابان البلد ما بين عامي 1942 و1945.

وبدأ الشعور القومي والرغبة في الاستقلال في الظهور مع بداية القرن العشرين. وتشكلت المنظمة القومية الإندونيسية "بودي أوتومو" في عام 1908، وتلاها مؤتمر الشباب في عام 1928. وأعلن قوميون إندونيسيون في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1928 تعهد الشباب "Pemuda Sumpah" الذي أعلن عن ثلاثة مثل عليا: أمة واحدة، ووطن واحد، ولغة واحدة: إندونيسيا. وعقب إعلان الاستقلال في 17 آب /أغسطس 1945، أصبحت إندونيسيا عضواً في الأمم المتحدة في 27 أيلول/سبتمبر 1950.

وكان أحمد سوكارنو شخصية رئيسية في الحركة الوطنية، وأصبح أول رئيس لإندونيسيا (1949-1967). وفي عام 1967، أصبح الجنرال محمد سوهارتو الرئيس الثاني لإندونيسيا، وشغل

هـذا المنصـب لمـدة 32 عامـاً إلـى غايـة اسـتقالته فـي عـام 1998. وشهدت إندونيسيا، في الفترة التي تلت عام 1998، إصلاحات كبيرة بحيث أصبحت الديمقراطيـة وعمليـة تعزيـز وحمايـة حقـوق الإنسـان أولويتين رئيسيتين في عمليتي التنمية وبناء الدولة.

وغالبـاً مـا تعتبـر إندونيسـيا الآن، وقـد أحـرزت تقـدماً مطـرداً فـي مجال حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية - بما فـي ذلـك إجـراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهـة - ثالـث أكبـر ديمقراطيـة فـي العـالم. وتُعدّ إندونيسيا التي يبلغ عـدد سكانها حـوالي 237.6 مليـون نسـمة رابع أكبر دولة من حيث عـدد السـكان. كمـا تُعـدّ موطنـاً لأكبـر تجمـع للمسلمين في العالم حيث يعتنـق مـا يقـرب مـن 86 فـي المائـة مـن سـكانها الإسـلام. كمـا تمـارس بحريـة فـي إندونيسـيا ديانـات أخـرى بمـا فيهـا المسـيحية والهندوسـية. وتعـزز أيديولوجيـة الدولـة الإندونيسية المعروفة باسـم "البانشاسـيلا" التنـوع والطـابع المتعـدد الثقافات للبلد وتحميهما.

وقد أدى دخول الإسلام وانتشاره إلى القضاء على الممالك البوذية والهندوكيـة فـي سـومطرة وجـاوة ومـا جاورهـا، وقامـت أول مملكـة إسلامية في جاوه عام 1518م، واخذ التعليم الإسلامي فـي الانتشـار ومعـه اللغـة العربيـة، وكـان تمويـل التعليـم مسـئولية أهـالي المـدن والقرى كما كان مجانياً.

وفـي القـرن الخـامس عشـر كـان الاسـتعمار مـن قبـل البرتغـال وهولنـدا واسـبانيا. وقـد دخـل الهولنـديون إندونيسـيا عـام 1596م وتركوها عام 1942م، وترك الاستعمار بصماته في مجال التعليم فكانت المدارس الدينية البروتستانتية بدلا من المدارس الكاثوليكية التي أسسها الاسبان والبرتغاليين، كما منع الهولنديون المسلمين في أقاليمهم من إقامة مدارس جديدة.

ومع بدايـة القـرن العشـرين وبالتحديـد سـنة 1918 يعـد الحـرب العالمية الأولى طالب الشعب الاندونيسي بوجوب إصلاح التعليم فـي جميـع جوانبـه، انتهـت بإدخـال تعـديلات منهـا: إنشـاء إدارة المعـارف برئاسة هولندي، وأكثر موظفيها من الهولنديين. وتم تنظيم شؤون التعليم على نوعين هما:

الأول: التعليم الهولندي الخاص، وأطلق عليـه (مـدارس الحكومـة) والدراسة فيه باللغة الهولندية.

الثـاني: التعلـيم الاندونيسـي العـام، وأطلـق عليـه (مـدارس عامـة) والدراسة فيه باللغة المحلية وهو تعليم مختلط وبمصروفات ومعظـم خرجيـه يلتحقـون بمـدارس إعـداد المعلمـين للعمـل بالمـدارس الأوليـة. وبعـد الاسـتقلال تميـز التعلـيم الاندونيسـي بهـذه الازدواجيـة، بحيـث تشرف وزارة التربية والثقافة على المـدارس الحكوميـة وتـديرها، بينمـا تقوم وزارة الشؤون الدينية بالإشراف على المدارس الإسلامية.

وقد وصل عدد سكان إندونيسيا في عام 2010 إلى 237.6 مليون نسمة بمعدل نمو قدره 1.49 في المائة. ومال معدل النمو السكاني نحو الزيادة بشكل طفيف في الفترة ما بين عامي 2000 و2010. ويبيّن الجدول أدناه الاتجاهات في حجم ونمو وكثافة السكان في الفترة ما بين عامي 1990 و2010:

الاتجاهات في حجم ونمو وكثافة السكان في الفترة ما بين عامي 1990 و2010

السنة	1990	2000	2010
حجم السكان (بالمليون)	178.5	205.1	237.5
معدل النمو	1.45	1.49	
الكثافة السكانية (نسمة/كيلومتر مربع)	93	107	124

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان لأعوام 1990 و2000 و2010.

وبلغت النسبة بين الجنسين في عامي 2000 و2010 أكثر من 100. وهذا يعني أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث. ويختلف هذا النمط عن التعدادات السابقة كما هو موضح في الجدول أدناه.

النسبة بين الجنسين في إندونيسيا في الفترة 1990-2010

1990	2000	2010
99.4	100.5	101.2

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان لأعوام 1990 و2000 و2010.

ولا تشكّل إندونيسيا بلداً متعدد الأعراق فحسب، بل تشكّل أيضاً بلداً متعدد الديانات والمعتقدات. ولكل إثنيه لغة واحدة على الأقل، مما أدى إلى وجود العديد من اللغات المحلية. ويعتنق الإندونيسيين بوجه عام الإسلام والبروتستانتية والكاثوليكية والهندوسية والبوذية والكونفوشيوسية ومعتقدات أخرى، بما فيها الديانات /المعتقدات التقليدية. ويمكن الاطلاع على توزيع السكان حسب اللغة الأم والدين من الجدول أدناه:

كما يوضح الجدول التالي عدد الطوائف الدينية في إندونيسيا

عدد الطوائف الدينية الرئيسية ونسبتها المئوية

الرقم	الطوائف الدينية		النسبة المئوية
1-	مسلمون	177 528 772	88.2
2-	كاثوليك	6 134 902	3.0
3-	بروتستانت	11 820 075	5.9
4-	هندوس	3 651 939	1.8
5-	بوذيون	1 694 682	0.8
6-	آخرون	411 629	0.2

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان لعام 2000.

وهناك حوالي 1 072 مجموعة إثنيه ودون إثنيه تنتشر في جميع أنحاء مقاطعات إندونيسيا، ومن بينها مقاطعات جاوا، وسوندا، والملايو، ومادورا، وماتاك، ومينانج، وبيتاوي، وبوغيس، وبانتين، وبانجار،

وتيونغ هوا (الصينية). وتختلف هذه المجموعات عن بعضها البعض اختلافاً بيّناً في التقاليد واللغات والثقافة، ويمتلك البعض منها نظام كتابة خاص. وينبغي التأكيد على تمتع جميع المجموعات الإثنيه بالمعاملة نفسها. وتُعدّ إندونيسيا دولة متعددة الثقافات لا تمارس التمييز ضد أفراد شعبها استناداً إلى أية خلفية من الخلفيات.

ولا يزال سكان إندونيسيا يشكلون إلى اليوم تجمعاً سكانياً فتياً، وهو ما يعني أن النسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً تظل مرتفعة. وأبدى اتجاه نسبة الإعالة خلال الفترة 1990-2010 ميلاً نحو الانخفاض. وترد في الجدول أدناه تفاصيل عن عدد السكان حسب الفئة العمرية والسنة ونسبة الإعالة:

التركيب العمري في الفترة 1990-2010

الرقم	العمر	1990	2000	2010
		السنة		
1	4-0	20 851 695	20 302 376	21 882 383
2	9-5	23 116 455	20 494 091	20 818 265
3	14-9	21 413 768	20 453 732	20 690 043
4	19-15	18 853 920	21 149 517	21 402 769
5	24-20	16 058 176	19 258 101	21 451 055
6	29-25	15 555 334	18 640 937	21 033 117
7	34-30	13 190 413	16 399 720	20 164 680
8	39-35	11 142 518	14 904 226	18 629 570
9	44-40	8 047 912	12 467 848	16 745 605
10	49-45	7 536 725	9 656 005	14 622 847
11	54-50	6 665 644	7 384 968	12 068 761
12	59-55	4 816 689	5 678 664	9 204 569
13	64-60	4 514 403	5 321 019	6 573 591
14	69-65	2 742 643	3 564 926	4 650 165
15	74-70	2 024 673	2 837 037	3 617 595
16	75+	1 973 371	2 716 985	4 001 347
17-	غير مذكور		11 847	
المجموع		**178 504 339**	**201 241 999**	**237 556 363**

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا، تعداد السكان.

وبالنسبة للتعليم في إندونيسيا فهو منقسم على شعبتين:

01 الشعبة العامة وهي تعليم كمي متجه إلى عامة الشعب همه محو الأمية دون عمق.

02 الشعبة الخاصة وهي تعليم نوعي ونخبوي يسعى إلى تخريج طبقة هي المؤهلة للإمساك بزمام البلاد، وقيادة نتاج الشعبة العامة، وغالباً ما يكون هذا النوع تحت سيطرة وتمويل وتوجيه البعثات التنصيرية.

وقد تم إنشاء أول جامعة عام 1945 في مدينة جاكرتا، وأطلق عليها "المدرسة العالية الإسلامية" ثم اسم "الجامعة الإسلامية الإندونيسية "، ثم توالى إنشاء الجامعات حتى بلغ عددها (49) جامعة. والتعليم الجامعي ثلثه حكومي والباقي أهلي(1260) جامعة أهلية و(20) جامعة متميزة. وتطبق الجامعات الإندونيسية نظام الساعات المعتمدة، وتقسم السنة إلى فصلين دراسيين.

وقد وقّعت الولايات المتحدة اتفاقا مع خمس عشرة جامعة إندونيسيا ووزارة التعليم الوطني هناك لتحسين نوعية التعليم في البلاد، استنادا لما جاء في بيان للسفارة الأميركية بجاكارتا، وبمقتضى الاتفاق ستنفق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 4.78 مليون دولار على برنامج الشراكة مع الجامعة، وهو أحد المكونات المهمة لمبادرة الرئيس بوش من أجل التعليم في إندونيسيا التي

رصد لها مبلغ 157 مليون دولار. ويقوم النظام التعليمي على الإدارة المركزية، وتوجد عدة قنوات إدارية للإشراف على التعليم مركزها جاكرتا، ترتبط مع المكاتب التعليمية الموجودة في (27) مقاطعة إندونيسية.

ويتم تمويل (75٪) من التعليم عن طريق وزارة التربية والثقافة، ونسبة (25٪) عن طريق وزارة الشؤون الإسلامية، كما تمول المدارس الخاصة عن طريق التنظيمات الدينية والمصروفات المدفوعة من أولياء الأمور ومن الدعم الحكومي، ومن الملاحظ أن الآباء يمولون تعليم أبنائهم بعد الفرقة الثالثة في المدرسة الابتدائية.

وتتمثل ممارسة التطوير التربوي عبر بناء تنظيمي مترابط العناصر على النحو التالي:

تشكيل العديد من المراكز المعنية بالتطوير مثل (لجنة تطوير المناهج العليا، مركز تطوير المناهج والوسائل، مركز البحوث التربوية، مركز القياس والتقويم، مركز تقنيات التعليم والوسائط الإعلامية، مركز المعلومات التربوية والثقافية، مركز الكتب الدراسية).

التركيز على العلوم والتكنولوجيا حتى يتحول المجتمع من الزراعة إلى الصناعة.

تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الخامس الابتدائي.

المناهج تراجع كل خمس سنوات، وتشمل المراجعة (فلسفة المناهج وأسس بنائها، الوقت المناسب لكل مادة بشكل متوازن مع البقية، دليل المعلم)

مناهج التعليم الأهلي (80٪) منها مناهج حكومية، وللمدارس الأهلية إضافة (20٪) المتبقية من المناهج لإدخال بعض العناصر البيئية في النواحي الطبيعية والاجتماعية.

الفصل الثاني

ركائز النظام السياسي في إندونيسيا

لا شك ان هناك مقومات رئيسة لأي نظام سياسي يعتمد عليها النظام في بقاؤه واستمراره ويكتسب من خلالها شرعيته، وهو الامر الذي نتعرض له في النظام الاندونيسي على النحو التالي:

أولا: الدستور

اعتمدت إندونيسيا، عقب استقلالها في 17 آب /أغسطس 1945، دستور عام 1945. وعرض هذا الدستور رؤية للدولة المستقلة حديثاً والأهداف المنبثقة عن إعلان الاستقلال. ويشكل دستور عام 1945 القانون الأساسي الذي ينظم الدولة ويوفر الأساس الذي تستند إليه التشريعات واللوائح في إندونيسيا. وينص الدستور على أن إندونيسيا جمهورية موحدة ذات نظام رئاسي، ونص على تقسيم السلطة بين الفروع الثلاثة للحكومة، والتزامات الدولة ومسؤولياتها. وبعد استقالة الرئيس سوهارتو في عام 1998، أدخلت أربعة تعديلات على دستور إندونيسيا لعام 1945 من أجل تعزيز الدولة والهياكل الحكومية بشكل أكبر. وسعت هذه التعديلات إلى دفع عجلة

التقدم في مسائل السيادة وحماية حقوق الإنسان والفصل بين السلطات والرعاية الاجتماعية وسيادة القانون والديمقراطية.

واستهدف التعديل الأول الذي صدر في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 تكريس فصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ونظم التعديل الثاني سلطة الحكومات الإقليمية ومجلس النواب، وتضمن إشارة محددة إلى حقوق الإنسان والدفاع والأمن الوطنيين. وسعى التعديل الثالث إلى معالجة مسألة سيادة الدولة وسلطة المجلس الاستشاري الشعبي ومجلس مراجعة الحسابات والسلطة القضائية. ونص أيضاً على القواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات وعزل الرئيس وتشكيل مجلس الممثلين الإقليميين. ونص التعديل الثالث على إجراء انتخابات مباشرة لمنصب كل من الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس النواب (Dewan Perwakilan Rakyat/DPR) ومجلس الممثلين الإقليميين (Dewan Perwakilan Daerah/DPD). وأخيراً، عالج التعديل الرابع الذي صدر في 10 آب/أغسطس 2002، نظام الخلافة، وإعلان الحرب، واتفاقات السلام، والمسائل المتعلقة بالعملة، والمصرف المركزي، والاقتصاد، والتعليم، والثقافة، والرعاية الاجتماعية، والتعديلات الدستورية.

ثانيا: الإطار التشريعي

على النحو الوارد في التعديل الرابع من دستور عام 1945، فإن جمهورية إندونيسيا تتألف من أجهزة الدولة التالية:

1- المجلس الاستشاري الشعبي

يحظى المجلس الاستشاري الشعبي بسلطة تعديل الدستور؛ وتولية الرئيس و/أو نائب الرئيس؛ وعزل الرئيس و/أو نائب الرئيس. ويتألف المجلس الاستشاري الشعبي من 792 عضواً، ويضم 560 عضواً من أعضاء مجلس النواب و132 عضواً من أعضاء مجلس الممثلين الإقليميين. وتشكل النساء 157 عضواً (20 في المائة) من أعضاء هذا المجلس.

2- البرلمان: مجلس النواب

يضطلع مجلس النواب بمسؤولية إصدار التشريعات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية الوطنية والإشراف العام. ويتولى مجلس النواب، بموافقة رئيس الجمهورية، سلطة صياغة القوانين وسنها في آن واحد، ومناقشة وإقرار اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون، وتلقي ومناقشة القوانين التي يقترحها مجلس النواب فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم؛ والإشراف على العلاقات بين الحكومات المركزية والإقليمية/المحلية. ويحظى أيضاً بسلطة مراقبة إدارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الأخرى؛ والبت

في الميزانية إلى جانب الرئيس، ومراقبة تنفيذ القوانين وميزانية الدولة وسياسات الحكومة. ويُطلب إلى مجلس النواب، خلال أدائه لمهامه، التشاور والتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى؛ وتلبية تطلعات أفراد المجتمع وتقديم المشورة لموظفي الدولة والهيئات القانونية استناداً إلى هذه التطلعات.

ونتيجة للانتخابات العامة التي جرت في عام 2009، أصبح مجلس النواب مكوناً من 560 عضواً برلمانياً ينتمون إلى 9 أحزاب سياسية. وفاز الحزب الديمقراطي بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب (145 مقعداً)، في حين حصل حزب ضمير الشعب على أقل عدد من المقاعد (17 مقعداً).

توزيع المقاعد التشريعية حسب الأحزاب (نتائج الانتخابات العامة لعام 2009)

الحزب	المقاعد
الحزب الديمقراطي	148
جولكار (حزب الفئات العاملة)	106
الحزب الديمقراطي الإندونيسي للنضال (PDI-P)	94
حزب العدالة والرفاهية (PKS)	57
حزب التفويض الوطني (PAN)	45
حزب التنمية المتحد (PPP)	38
حزب الصحوة الوطني (PKB)	28
حزب حركة إندونيسيا العظمى (Gerindra)	26
حزب ضمير الشعب (Hanura)	17

وهناك 99 نائبة (17.7 في المائة) من أصل 560 عضواً في مجلس النواب، ويمثل هذا العدد زيادة كبيرة حيث ارتفع إلى 65 امرأة انتخبت في عام 2004 من 40 امرأة جرى انتخابها في عام 1999.

3- مجلس الممثلين الإقليميين

يحظى مجلس الممثلين الإقليميين بسلطة تقديم مشاريع قوانين تتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم، وعلاقات الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية بمجلس النواب. ويمكن أن تعالج هذه القوانين أموراً من بينها إنشاء الأقاليم وتوسيع نطاقها ودمجها، وإدارة الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية، ومسائل أخرى تتعلق بالتوازن المالي بين المركز والأقاليم. ويجوز لمجلس الممثلين الإقليميين المشاركة في أية مناقشات بشأن المداولات المتعلقة بالاستقلال الذاتي للأقاليم، والإشراف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستقلال الذاتي للأقاليم.

ويضم مجلس الممثلين الإقليميين 132 عضواً يُنتخبون مباشرة عن طريق انتخابات عامة. ويمثل 4 أعضاء كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث والثلاثين بغض النظر عن حجم سكانها. وهناك في الوقت الراهن 60 امرأة (22.7 في المائة) من إجمالي أعضاء مجلس الممثلين الإقليميين.

ثالثا: الرئيس

يمسك رئيس جمهورية إندونيسيا، وفقاً للدستور، بزمام السلطة التنفيذية. ويحق للرئيس، من بين أمور أخرى، تقديم القوانين إلى مجلس النواب، وإصدار اللوائح الحكومية لتنفيذ القوانين عند اللزوم، حسبما هو منصوص عليه في المادة 5 من دستور عام 1945. ورئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة، ويملك، بموافقة من مجلس النواب، سلطة إعلان الحرب والسلام وإبرام الاتفاقات مع الدول الأخرى. ويتمتع الرئيس بسلطات تخوله تعيين الوزراء وتشكيل الحكومة. وهناك في الوقت الراهن 4 وزيرات من أصل 34 وزيراً يضمهم مجلس الوزراء.

ويُنتخب الرئيس ونائب الرئيس مباشرة عن طريق انتخابات عامة تُجرى كل خمس سنوات، ولا يمكن إعادة انتخابهما إلاّ مرة واحدة. وقد يُقيل المجلس الاستشاري الشعبي الرئيس و/ أو نائب الرئيس من منصبيهما بناءً على اقتراح يقدمه مجلس النواب، سواء حينما تثبت إدانته بتهمة انتهاك القوانين المتعلقة بخيانة الدولة أو الفساد أو الرشوة أو أية جناية أخرى، أو حينما يصدر عنه سلوك غير مقبول. ويمكن أن يُقال الرئيس أيضاً إذا ثبت عدم قدرته على الاضطلاع بواجباته كرئيس و/ أو نائب رئيس.

رابعا: مجلس مراجعة الحسابات

مجلس مراجعة الحسابات هو هيئة حكومية تضطلع بمسؤولية الإشراف على الدولة وعلى إنفاق ودخل أجهزتها ومراقبة ذلك من خلال سياستها العامة المتعلقة بالميزانية. وتقدم الوكالة نتائجها إلى مجلس النواب الذي يتابعها بعد ذلك مع الوكالات الحكومية ذات الصلة.

خامسا: السلطة القضائية

تُعدّ المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في إندونيسيا، وهي المسؤولة عن البت في قضايا النقض ومراجعة اللوائح الصادرة بموجب قانون يتعارض مع قانون آخر، وتضطلع كذلك بمهام أخرى ينص عليها القانون. وهناك في الوقت الراهن 49 قاضياً يختارهم الرئيس بموافقة من مجلس النواب، وتشكل النساء أربعة منهم.

كما تحظى المحكمة الدستورية بخمس سلطات هي:

(أ) استعراض ما إذا كانت القوانين تتمشى أم لا مع دستور عام 1945.

(ب) فض المنازعات بشأن اختصاص مؤسسات الدولة التي يُحدد الدستور سلطاتها.

(ج) حل الأحزاب السياسية.

(د) الفصل في المنازعات المتعلقة بنتيجة الانتخابات.

(هـ) البت في الآراء التشريعية المتعلقة باتهام الرئيس و/أو نائب الرئيس بخرق القوانين، مثل الخيانة أو الفساد أو الرشوة أو الجرائم الخطيرة الأخرى، أو الأفعال غير اللائقة. وتتألف المحكمة الدستورية من تسعة قضاة دستوريين يُنصّبهم الرئيس؛ وتعين المحكمة العليا ثلاثة قضاة منهم، ويعين مجلس النواب ثلاثة قضاة، ويعين رئيس الجمهورية ثلاثة آخرين. وهناك في الوقت الراهن قاضية دستورية واحدة ضمنهم.

وعلى الجانب الآخر فقد كان الهدف من إنشاء اللجنة القضائية هو ضمان وجود نظام قضائي حر ونزيه في إندونيسيا، ومواصلة تعزيز العدالة وسيادة القانون وفقاً للدستور. وتضطلع اللجنة القضائية بمهمتين أساسيتين هما:

(أ) اختيار وتسجيل الترشيحات لمنصب قضاة المحكمة العليا، واقتراح المرشحين على مجلس النواب

(ب) تقييم الإجراءات التي يتخذها القضاة. ويمكن اعتبار اللجنة القضائية هيئة تتولى الإشراف على رجال القضاء والقضاة في النظام القضائي الإندونيسي. وتتألف اللجنة القضائية من سبعة أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية بموافقة من مجلس النواب.

ويُختار أعضاء هذه الهيئة من القضاة السابقين وفقهاء القانون والأكاديميين في مجال القانون وأفراد المجتمع، وينتخب كل واحد منهم لمدة خمس سنوات، وتشكل اللجنة القضائية، في إطار اضطلاعها بواجباتها، هيئة مستقلة وغير خاضعة لنفوذ الحكومة.

واستناداً إلى القانون رقم 10 لعام 2004 (المادة 7) والمتعلق بصياغة القوانين واللوائح، يكون التسلسل الهرمي القانوني في إندونيسيا على النحو التالي:

(أ) دستور عام 1945 (UUD 1945)؛

(ب) القانون (Undang-undang)/اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون (Peraturan Pemerintah Pengganti Undang-undang/Perpu).

(ج) اللوائح الحكومية (Peraturan Pemerintah/PP).

(د) اللوائح الرئاسية (Peraturan Presiden/Perpres).

(هـ) اللوائح المحلية (Peraturan Daerah/Perda).

وينطوي القانون (Undang-undang)/اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون (Peraturan Pemerintah Pengganti Undang-undang/Perpu) على معنيين اثنين يتضحان فيما يلي:

(أ) وفقاً للمادة 1 الرقم 3 من القانون رقم 2004/10، يُعرّف القانون على أنه التشريع الذي يضعه مجلس النواب بموافقة مشتركة من الرئيس.

(ب) وفقاً للمادة 1 الرقم 3 من القانون رقم 2004/10، تُعرّف اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون (Peraturan Pemerintah Pengganti Undang-undang/Perpu) على أنها التشريع الذي يضعه الرئيس في ظرف قاهر (overmacht).

وتُسّن اللوائح الحكومية (Peraturan Pemerintah/PP) كلوائح تشغيلية لتنفيذ القانون المتعلق بتلك اللائحة الحكومية المحددة. ويمنح دستور عام 1945 للرئيس سلطة سن اللوائح الحكومية واعتمادها من أجل إنفاذ القانون حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، لا يجوز للرئيس أن يسن أية لائحة حكومية إلا إذا كانت تشير تحديداً إلى القانون المعني. وبالطريقة نفسها، فإنه من غير الممكن إنفاذ القانون بفعالية في حالة عدم وجود لائحة حكومية تتعلق بتنفيذه.

وتمثل اللائحة الرئاسية تشريعاً يضعه الرئيس وفقاً للتكليف الذي يحدده قانون معيّن أو لتنفيذ إحدى اللوائح الحكومية. وتغطي اللوائح المحلية (Perda) القواعد السارية في المجتمعات المحلية للمقاطعات والمناطق الفرعية والقرى. ويسن مجلس النواب الإقليمي (Dewan Perwakilan Rakyat Daerah/DPRD) اللوائح المحلية بالموافقة المتبادلة بين المجلس ورئيس الحكومة الإقليمية.

وبموجب المادة 11 من القانون رقم 2004/4 المتعلق بالسلطة القضائية، تمثل المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية. وقد نقلت الإدارة القضائية الآن إلى المحكمة العليا بعد أن كانت خاضعة في السابق لوزارة القانون وحقوق الإنسان. ويتمشى هذا الوضع مع الأحكام الواردة في دستور عام 1945 وفي تعديلاته التي تنص على وجوب أن تكون السلطة القضائية بمنأى عن التدخل الحكومي. ويتمثل الأساس القانوني للمحكمة العليا ذاتها فِي القانون رقم 2004/5 الذي عدّل القانون القائم رقم 1985/14 المتعلق بالمحكمة العليا.

واستناداً إلى المادة 10 من القانون رقم 2004/4، يعترف النظام القانوني لإندونيسيا بأربع محاكم، وهي: المحكمة العامة، والمحكمة العسكرية، ومحكمة الدولة الإدارية، والمحكمة الشرعية. وتُعرض معظم المنازعات المدنية على المحكمة العامة، في حين يُنظر في الطعون أمام المحكمة العليا. وتنظر المحاكم العسكرية في القضايا المتعلقة بأفراد القوات المسلحة في إندونيسيا. وتفصل محكمة الدولة الإدارية في قضايا القانون الإداري المرفوعة ضد الحكومة. وتنظر المحكمة الشرعية في القضايا التي تتعلق تحديداً بالشريعة الإسلامية، مثل الطلاق والميراث.

وتوجد أيضاً تشريعات تتعلق بإنشاء محاكم خاصة مواضيعية من قبيل محاكم شؤون الأطفال، والمحاكم التجارية، ومحاكم حقوق الإنسان، والمحاكم المعنية بالفساد، والمحاكم المعنية بالعلاقات

الاقتصادية، ومحاكم الضرائب. وتعمل هذه المحاكم تحت رعاية محكمة الدولة، باستثناء محاكم الضرائب التي تشرف عليها محكمة الدولة الإدارية. ووصل العدد الإجمالي للقضاة في إندونيسيا في عام 2009 إلى 7 390 قاضياً بنسبة 3.16 قاضياً لكل 100 000 مواطن.

توزيع القضاة مصنفاً حسب نوع الجنس

نوع الجنس	المحكمة العامة		المحكمة الشرعية		محكمة الدولة الإدارية		المحكمة العسكرية	
	المجموع	٪	المجموع	٪	المجموع	٪	المجموع	٪
نساء	**842**	25.6	**683**	20	**75**	26	**15**	15
رجال	**2 749**	74.4	**2 733**	80	**210**	74	**82**	82
المجموع	**3 691**	**100**	**3 416**	**100**	**285**	**100**	**97**	**100**

المصدر: التقرير السنوي للمحكمة العليا.

القانون العرفي والديني

تنص المادة 18باء من الباب 2 من دستور عام 1945 على ما يلي: "بموجب القانون، تعترف الدولة بتجانس المجتمع فيما يتعلق بالقانون العرفي والحقوق التقليدية وتحترم ذلك ما دام قائماً ومتوافقاً مع التطور المجتمعي ومبدأ الدولة الوحدوية لجمهورية إندونيسيا ". وعلى سبيل المثال، تُعدّ مجتمعات بادوي المحلية في مقاطعة بانتين، وشعب كامبونج كوتا في سياميس، بمقاطعة جاوة الغربية، وشعب داياك في كاليمانتان من بين المجتمعات المحلية التي تطبق فيها القوانين العرفية غير المكتوبة في أغلب الأحيان، وتستخدم هذه القوانين في المحافظة على البيئة وحماية الغابات.

ويمكن الاستشهاد بمثال آخر في آتشيه حيث تخضع معظم قطع الأراضي في المنطقة التي تضررت من التسونامي لحقوق الملكية العرفية للأراضي (hak milik adat) أو الحقوق العرفية في الأراضي (hak atas tanah adat). ويعرف الحق العرفي في الأراضي باللغة الإندونيسية باسم "hak ulayat" ويُعرّف بموجب الفقرة 1 من المادة (2) من لائحة وزير الدولة لشؤون الأراضي/الوكالة الوطنية للأراضي رقم 1999/5 على أنه قطع الأراضي التي يكون لأحد المجتمعات المحلية الحق فيها وفقاً لقانون عرفي معني ومحدد. وهي تغطي حقوق المجتمعات المحلية في تخصيص الأراضي

والموافقة على نقل ملكية الأراضي، ومراقبة استخدام الأراضي وتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي في بعض المناطق.

وقد كان للشريعة الإسلامية تأثير على المعايير والقيم في حياة المجتمع الإندونيسي غير المتجانس. ويمكن النظر إلى الشريعة الإسلامية في إندونيسيا من جانبين اثنين. ففي المقام الأول، هناك الشريعة الإسلامية التي تطبق رسمياً وتقنن ضمن الهيكل القانوني الوطني. وفي المقام الثاني، هناك الشريعة الإسلامية التي سُنّت بشكل معياري واستنبطت لتتضمن جانب العقوبات.

وهناك عدة تشريعات تتضمن عناصر من الشريعة الإسلامية إمّا بشكل رسمي أو مادي، ومن بين هذه التشريعات ما يلي:

- القانون رقم 1/1974 المتعلق بقانون الزواج.
- القانون رقم 3/2006 المتعلق بالمحكمة الشرعية.
- القانون رقم 10/1998 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.
- القانون رقم 17/1999 المتعلق بأحكام تنظيم الحج.
- القانون رقم 38/1999 المتعلق بإدارة الزكاة والإنفاق والصدقات.
- القانون رقم 44/1999 المتعلق بتنفيذ استقلال ذاتي خاص في آتشيه.
- القانون رقم 41/2004 المتعلق بالوقف.

وهناك أيضا لوائح حكومية أخرى تتضمن قواعد وقيم الشريعة الإسلامية، ومن بينها ما يلي:

- اللائحة الحكومية رقم 9/1975 المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن قانون الزواج.
- اللائحة الحكومية رقم 28/1977 المتعلقة بأراضي الوقف.
- اللائحة الحكومية رقم 72/1992 المتعلقة بإقامة مصارف تستند إلى مبدأ تقاسم الأرباح.
- الأمر الرئاسي رقم 1/1991 المتعلق بنشر مصنفات الشريعة الإسلامية.
- الأمر الرئاسي رقم 4/2000 المتعلق بتناول مسائل الاستقلال الذاتي الخاص في آتشيه.

ويتميز نظام اللامركزية في إندونيسيا، والذي يحكمه القانونان رقم 22/1999 ورقم 32/2004، بتضمنه لأهداف سياسية واقتصادية على حد سواء. وتسعى الأهداف الاقتصادية التي تنطوي عليها اللامركزية إلى تحسين مستوى رفاه الشعب من خلال توفير خدمات عامة منصفة وتحسين الاتصال بين مقدمي الخدمات العامة على المستوى الوطني والمتلقين في المجتمعات المحلية. ويسعى الهدف السياسي اللامركزية إلى جعل الحكومات المحلية أكثر ديمقراطية من خلال ضمان إمكانية مساءلة رؤساء الحكومات المحلية من طرف ناخبيهم. ويتمثل أحد المكونات الهامة لهذه الإصلاحات في التحول من بنية شديدة المركزية وتفويض المهام إلى المقاطعات الفرعية وإدارة المدن. وتُمكّن هذه العملية السلطات المحلية وتشجع على تعزيز المساءلة الحكومية.

وقد طبقت قوانين الاستقلال الذاتي الخاصة في مقاطعتين اثنتين هما آتشيه وبابوا، واستندت إلى الخاصية المميزة لكلتا المقاطعتين. وقد اتخذت التدابير اللازمة لتوفير المزيد من الوضوح في تقاسم السلطة والعائدات بين الحكومة المركزية والحكومتين المحليتين المعنيتين. وتعترف أيضاً قوانين الاستقلال الذاتي بالهويات الثقافية لهاتين المقاطعتين.

وبموجب القانون رقم 2004/32 المتعلق بالحكم المحلي، فإنه يتعين على الحكومة المركزية نقل جميع السلطات والصلاحيات إلى الحكومة المحلية باستثناء ست مسؤوليات رئيسية، وهي الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والقضاء والمسائل النقدية والضريبية الوطنية والدين.

وتضم إندونيسيا في الوقت الحاضر 33 مقاطعة، و349 مقاطعة فرعية/ منطقة (kabupaten)، و91 بلدية/مدينة مستقلة ذاتياً (kota)، و263 5 منطقة فرعية (kecamatan)، 113 7 منطقة شبه فرعية (kelurahan)، و806 62 قرى (desa).

سادسا: الانتخابات والنظام الانتخابي

ينتخب الجمهور العام منذ عام 2004 بصورة مباشرة أعضاء البرلمان والرئيس ونائب الرئيس. ويُنتخب رؤساء الحكومات المحلية أي حكام المقاطعات وحكام المقاطعات الفرعية وعُمد البلديات بصورة مباشرة منذ عام 2005. وبالنسبة إلى انتخابات عام 2009، فقد نظم القانون رقم 2008/10 انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس الممثلين الإقليميين ومجلس النواب الإقليمي، في حين نظم القانون رقم 2008/42 انتخاب الرئيس ونائب الرئيس.

وشارك 38 حزباً من الأحزاب السياسية في انتخابات عام 2009، ولم تستطع سوى 9 أحزاب منها تجاوز العتبة الانتخابية التي تبلغ 2.5 في المائة، وشغل مقاعد في البرلمان. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات التشريعية حوالي 70.99 في المائة (336 558 121 ناخباً من أصل 442 265 171 ناخباً مسجلاً)، في حين أدلى 655 983 127 ناخباً بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، وهو ما أسفر عن نسبة مشاركة بلغت 72.56 في المائة. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، فقد انتخب المرشحون على أساس التمثيل النسبي من دوائر انتخابية تتضمن مرشحين متعددين.

سابعا: الاجهزة والمؤسسات العامة

1- الشرطة

أُنشئت الشرطة الوطنية الإندونيسية في عام 1945. وتضطلع الحكومة المركزية بتمويل الشرطة الوطنية الإندونيسية وتوجيهها وتنظيمها. وتتمثل المهام الرئيسية للشرطة في الحفاظ على النظام العام والأمن. والقائد، أو رئيس الشرطة، هو الضابط الأرفع رتبة في الشرطة التي ترتدي الزي الرسمي في الدولة. ويساعده نائب رئيس الشرطة. ويضم مقر الشرطة في جاكرتا دور الموظفين وعدة هيئات إدارية مستقلة تتولى مهام الشرطة المتخصصة. وفي عام 2007، بلغ العدد الإجمالي لأفراد الشرطة في إندونيسيا 381360 شرطياً. وبلغت نسبة الشرطة إلى المواطنين في العام نفسه 180.19 موظف شرطة لكل 000 100 مواطن.

وتمتلك قوات الشرطة الإندونيسية وحداتها الإقليمية الخاصة التي تتألف من عدة ولايات قضائية إقليمية، وتمثل كل وحدة قيادة إقليمية للشرطة (Polda). وتنقسم كل قيادة إقليمية إدارياً إلى مستويات تتمثل في المنطقة والمنطقة الفرعية والقرية. وتُنظّم الشرطة وظيفياً لتشكل عدداً من العناصر المتخصصة. وأكبر هذه العناصر حجماً هي الشرطة التي يرتدي أفرادها الزي الرسمي، وتتضمن كلا من الشرطة العامة التي تضطلع بمهام الشرطة التقليدية المتصلة

بمكافحة الجريمة ومنعها وحماية الممتلكات، وشرطة المرور التي تضطلع بتسيير الدوريات في طرقات البلد، وتشرف على عملية الترخيص للسائقين وتسجيل المركبات الآلية. وتعمل الشرطة الوطنية الإندونيسية في الوقت الحالي في إطار القانون رقم 2 لعام 2002 والمتعلق بالشرطة الوطنية في إندونيسيا.

2- المدعي العام

وفقاً للقانون رقم 2004/16 الذي حل محل القانون رقم 5 لعام 1991 المتعلق بمكتب المدعي العام لجمهورية إندونيسيا، يؤدي مكتب المدعي العام دوره في تعزيز سيادة القانون، وحماية المصلحة العامة، وتعزيز حقوق الإنسان، والقضاء على الفساد والتواطؤ والمحسوبية. ويعمل مكتب المدعي العام باعتباره مؤسسة الدولة المعنية بالمتابعة القضائية، ويجب عليه أن يضطلع بوظائفه ومهامه ويمارس سلطته بشكل مستقل، أي دون تأثير من الحكومة والقوى الأخرى (الفقرة 2 من المادة 2 من القانون رقم 2004/16). ووصل العدد الإجمالي للمدعين العامين في إندونيسيا في عام 2008 إلى 698 7 مدعياً عاماً. ومن ثم، فقد بلغت نسبة المدعين العامين 3.85 لكل 000 100 مواطن.

3- منظمات المجتمع المدني

تكفل المادة 28هاء (3) من الدستور حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. وفي هذا الصدد، يُكفل الوجود القانوني لمنظمات المجتمع المدني. وبموجب القانون رقم 1985/8 المتعلق بالمؤسسات الاجتماعية، فإن الحكومة ملزمة بتسجيل هذه المنظمات وتوفير الدعم والتوجيه لها. وفي عام 2009، أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الداخلية أن هناك 309 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تسنى تصنيفها إلى فئات حسب المهن والوظائف والأديان والمعتقدات والأنشطة (المصدر: دليل المؤسسات الاجتماعية، المديرية العامة للوحدة الوطنية والسياسات، وزارة الداخلية).

وعلى النحو المذكور أعلاه، يتيح القانون رقم 1985/8 الأساس لدور الحكومة في التعامل مع المنظمات غير الحكومية. ولإنفاذ هذا القانون، جرى سنّ عدة تدابير إدارية، منها لائحة وزارة الداخلية رقم 1986/5 التي تُبيّن إجراءات إخطار الحكومة، ولوحات الإشارات والرموز التي يتعيّن على منظمات المجتمع المدني استخدامها. ويتضمن إجراء الإخطار المتعلق بالمنظمات غير الحكومية المنظمات التي تخطر الحكومة برؤيتها وأنشطتها. ويُقدّم هذا الإخطار على المستوى الوطني إلى وزير الداخلية، ويُقدّم على مستوى المقاطعات إلى حاكم المقاطعة، ويُقدّم على مستوى المقاطعات الفرعية إلى العمدة، ويُقدّم على مستوى القرى إلى رئيس القرية. وينبغي أن

يتضمن هذا الإخطار تفاصيل عن المنظمة وعملها ومجلس إدارتها، والبرامج المقترحة. وبعد أن تستوفي المنظمة جميع الشروط المطلوبة، يمكن تسجيلها بعد ذلك في دفتر الجرد الحكومي. وقد أتاحت وزارة تخطيط التنمية الوطنية في الوقت الراهن لمنظمات المجتمع المدني الفرصة التي تتيح لها تقديم إسهاماتها في إعداد الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2010-2014، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير الديمقراطية في إندونيسيا.

وتبدي إندونيسيا استعدادها لاستقبال كل منظمة غير حكومية أجنبية تعتزم الاضطلاع بأنشطة في إندونيسيا. ومع ذلك، فهذا لا يتم إلاّ بشرط عدم تعارض تلك الأنشطة مع المصالح الوطنية لإندونيسيا. وتتمثل الإجراءات المتعلقة بعمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في إندونيسيا فيما يلي:

(أ) ينبغي للمنظمات غير الحكومية تقديم طلب إلى حكومة إندونيسيا عن طريق وزارة الشؤون الخارجية. ويمكن للمؤسسات أو الوكالات أو الوكالات الحكومية ذات الصلة تقديم توصيات بشأن الطلبات المقدمة إذا كان ذلك ضرورياً.

(ب) تضطلع وزارة الشؤون الخارجية بتنفيذ المتطلبات الإدارية اللازمة وتقييم موثوقية المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية من خلال البعثات الإندونيسية في الخارج، وسوف يُناقش طلب المنظمة غير الحكومية المعنية، من خلال اجتماعات مشتركة بين الوزارات،

وتجري الموافقة عليه إذا كان يستوفي الشروط المطلوبة. وبعد ذلك، سوف تزكى المنظمة غير الحكومية الدولية التي جرت الموافقة عليها لدى شريك وطني في مؤسسة الدولة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يُطلب إلى الوزارة/الوكالات (الشريكة) والمنظمة غير الحكومية الدولية صياغة مذكرة تفاهم لتشكل اتفاقاً إطارياً بينها.

4- وسائل الإعلام

يُكفل الحصول على المعلومات بموجب المادة 28واو من الدستور، ويُنص عليه تحديداً بموجب القانون رقم 1999/40 المتعلق بالصحافة. وتعترف إندونيسيا بأن حرية الصحافة تشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان المكرسة لمواطنيها. ولا توجد في إندونيسيا رقابة من أي نوع على وسائط الإعلام، ويشمل ذلك اعتراف الحكومة بحق الأشخاص في الحصول على المعلومات. وقد تعزز هذا الوضع من خلال القانون رقم 2008/14 المتعلق بالطابع العام للإعلام، والذي ينص على أنه لا يمكن للحكومة، بأية حال من الأحوال، أن تحول دون الوصول إلى المعلومات. وتتمثل المعلومات المستثناة من هذا الحكم، وفقاً للقانون الحالي، فيما يلي:

(أ) المعلومات التي يمكن أن تضر بالدولة.

(ب) المعلومات المتعلقة بحماية المصالح التجارية من المنافسة التجارية غير المنصفة.

(ج) المعلومات المتعلقة بالحقوق الشخصية (الخاصة).

(د) المعلومات المتعلقة بالطابع السري للمنصب (المهني).

(هـ) طلب إحدى المعلومات العامة غير المرصودة أو المسجلة.

ثامناً: الإطار العام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

صدّقت جمهورية إندونيسيا على العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. ويبين الجدول أدناه الوضع الراهن للمعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان في إندونيسيا.

1- الاتفاقية: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حالة التصديق /الموّقع: صُدّق عليه من خلال القانون رقم 2005/11.

مضمون التحفظات /الإعلانات: إعلان (23 شباط /فبراير 2006، بعد التصديق).

"بالإشارة إلى المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعلن حكومة جمهورية إندونيسيا أنه، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والفقرة ذات الصلة من إعلان فيينا وبرنامج العمل لعام 1993، فإن عبارة "حق تقرير المصير" الواردة في هذه المادة لا تنطبق على قسم من الشعب في دولة مستقلة ذات سيادة، ولا يمكن تفسيرها على أنها تجيز أو تشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل، كلياً أو جزئياً، بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة".

تعليل التحفظ /الإعلان: يشكل هذا الإعلان جزءاً من تأكيد جمهورية إندونيسيا على وضوح وإمكانية تطبيق مفهوم حق تقرير المصير، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وإعلان فيينا وبرنامج العمل لعام 1993.

2- الاتفاقية: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

حالة التصديق /الموّقع: صُدّق عليه من خلال القانون رقم 2005/12.

مضمون التحفظات /الإعلانات: إعلان (23 شباط /فبراير 2006، بعد التصديق)

"بالإشارة إلى المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تعلن حكومة جمهورية إندونيسيا أنه، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والفقرة ذات الصلة من إعلان فيينا وبرنامج العمل لعام 1993، فإن عبارة "حق تقرير المصير" الواردة في هذه المادة لا تنطبق على قسم من الشعب في دولة مستقلة ذات سيادة، ولا يمكن تفسيرها على أنها تجيز أو تشجع أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل، كلياً أو جزئياً، بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة".

تعليل التحفظ /الإعلان: يشكل هذا الإعلان جزءاً من تأكيد جمهورية إندونيسيا على وضوح وإمكانية تطبيق مفهوم حق تقرير المصير، وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وإعلان فيينا وبرنامج العمل لعام 1993.

3- الاتفاقية: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

حالة التصديق /الموّقع: صُدّق عليها من خلال القانون رقم 1999/29.

مضمون التحفظات /الإعلانات: تحفظ (25 حزيران /يونيه 1999).

"لا ترى حكومة جمهورية إندونيسيا نفسها ملزمة بالحكم الوارد في المادة 22، وهي تتبنى الموقف الذي يفيد بعدم جواز إحالة المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق [الاتفاقية] والتي لا يمكن تسويتها بالطريقة المنصوص عليها في المادة المذكورة، إلى محكمة العدل الدولية إلا بموافقة جميع أطراف النزاع".

تعليل التحفظ /الإعلان: يجب التأكيد على أن جمهورية إندونيسيا لا تعترف بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.

4- الاتفاقية: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

حالة التصديق /الموّقع: صُدّق عليها من خلال القانون رقم 1999/29.

مضمون التحفظات /الإعلانات: تحفظ وإعلان (28 تشرين الأول /أكتوبر 1998).

"لا ترى حكومة جمهورية إندونيسيا نفسها ملزمة بالحكم الوارد في الفقرة 1 من المادة 30، وهي تتبنى الموقف الذي يفيد بأنه لا يجوز إحالة المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية والتي لا يمكن تسويتها عن طريق القناة المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة المذكورة، إلى محكمة العدل الدولية إلا بموافقة جميع أطراف النزاعات".

الإعلان: "تعلن حكومة جمهورية إندونيسيا أنه يتعين تنفيذ أحكام الفقرات 1 و2 و3 من المادة 20 من الاتفاقية في إطار الامتثال الصارم لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول".

تعليل التحفظ/الإعلان: يجب التأكيد على أن جمهورية إندونيسيا لا تعترف بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.

5- الاتفاقية: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

حالة التصديق /الموّقع: صُدّق عليها من خلال القانون رقم 1984/7.

مضمون التحفظات/الإعلانات: تحفظ (13 أيلول /سبتمبر 1984).

"لا ترى حكومة جمهورية إندونيسيا نفسها ملزمة بأحكام الفقرة 1 من المادة 29 من هذه الاتفاقية، وهي تتبنى الموقف الذي يفيد

بأنه لا يجوز إحالة أي نـزاع يتعلـق بتفسـير أو تطبيـق الاتفاقيـة إلـى التحكـيم أو إلــى محكمــة العــدل الدوليــة إلاّ بموافقــة جميــع أطـراف النزاع".

تعليل التحفظ /الإعلان: يجب التأكيد على أن جمهورية إندونيسيا لا تعترف بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.

6- الاتفاقية: اتفاقية حقوق الطفل.

حالة التصديق /الموقع: صُدق عليها من خلال المقرر الرئاسي رقم 1990/36.

7- الاتفاقية: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

حالة التصديق /الموّقع: وقعت عليه إندونيسيا في عام 2001.

8- الاتفاقية: البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

حالة التصديق /الموّقع: وقعت عليه إندونيسيا في عام 2001.

9- الاتفاقيــة: الاتفاقيــة الدوليــة لحمايــة حقــوق جميــع العمــال المهاجرين وأفراد أسرهم.

حالة التصديق /الموّقع: وقعت عليها إندونيسيا في عام 2004.

10- الاتفاقية: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

حالة التصديق /الموّقع: وقعت عليها إندونيسيا في عام 2007.

ولـم تُوقّـع جمهوريـة إندونيسـيا أو تُصـدّق بعـدُ علـى الاتفاقيـات الدولية التالية لحقوق الإنسان:

(أ) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

(ب) البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(ج) البروتوكول الاختياري الثـاني الملحـق بالعهـد الـدولي الخـاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

(د) البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضـة التعـذيب وغيـره مـن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(هـ) البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(و) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويحدد الفرع المتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان الجدول الزمني لعملية التصديق على بعض الاتفاقيات أو البروتوكولات. وقد أنشئت في هذا الصدد فرق عمل ذات صلة مشتركة بين الوزارات لإجراء دراسة في هذا الشأن والتحضير للتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات المذكورة.

وقد سحبت جمهورية إندونيسيا في 11 كانون الثاني /يناير 2005 إعلانها بشأن أحكام المواد 1، و14، و16، و17، و21، و22، و29 من اتفاقية حقوق الطفل.

كما تُعدّ إندونيسيا دولة طرفاً في الصكوك الدولية التالية لحقوق الإنسان:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القانون رقم 2009/5.
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القانون رقم 2009/14.

- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب القانون رقم 2009/15.

كما تُعدّ إندونيسيا دولة طرفاً في الاتفاقيات الأساسية التالية لمنظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم 18/؛1956.
- الاتفاقية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 1998/83.
- الاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري؛ وصدّقت الحكومة الهولندية في 31 آذار /مارس 1933 وسُنّ من خلال الجريدة الرسمية، الرقم 261، 1933.
- الاتفاقية المتعلقة بإلغاء العمل الجبري (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم 1999/19.
- الاتفاقية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم 1999/20.

- اتفاقيــة منظمــة العمــل الدوليــة رقــم 111 بشــأن التمييــز فــي الاستخدام والمهنة؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية مـن خلال القانون رقم 1999/21.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقـم 100 بشـأن مسـاواة العمـال والعـاملات فـي الأجـر عـن عمـل ذي قيمـة متسـاوية؛ وصـدّقت إندونيسـيا علـى هـذه الاتفاقيـة مـن خـلال القـانون رقـم 1957/80.
- الاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفوريـة للقضـاء عليهـا (اتفاقيـة منظمـة العمـل الدوليـة رقـم 182)؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم 2000/1.

وتُعدّ إندونيسيا أيضـاً دولـة طرفـاً فـي الاتفاقيـات غيـر الأساسـية التالية لمنظمة العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان:

- اتفاقيــة منظمــة العمــل الدوليــة رقــم 19 بشــأن المســاواة فــي المعاملــة (التعــويض عــن حــوادث العمــل)؛ ودخلــت حيــز النفــاذ بالنسبة إلى إندونيسيا من خلال الجريدة الرسمية رقم 929/53.
- الاتفاقيــة رقــم 27 بشــأن إثبــات الــوزن علــى الأحمــال الكبيــرة المنقولة بالسفن؛ ودخلت حيز النفاذ بالنسبة إلى إندونيسـيا مـن خلال الجريدة الرسمية رقم 1933/11.

- الاتفاقية رقم 45 بشأن استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض في المناجم بمختلف أنواعها؛ ودخلت حيز النفاذ بالنسبة إلى إندونيسيا من خلال الجريدة الرسمية رقم 1937/219.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 106 بشأن الراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم 1961/3.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 120 بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم 1969/3.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 1990/26.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 69 بشأن شهادة كفاءة طباخي السفن؛ وصدّقت إندونيسيا على هذه الاتفاقية من خلال المرسوم الرئاسي رقم 1992/4.

وقد أصبحت إندونيسيا طرفاً في اتفاقيات جنيف واتفاقيات أخرى في مجال القانون الدولي الإنساني، من خلال الانضمام إليها بموجب القانون رقم 1959/58:

- اتفاقية جنيف (الأولى) لتحسين حالة جرحى ومرضى القوات المسلحة في الميدان، 1949.

- اتفاقية جنيف (الثانية) لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار، 1949.
- اتفاقية جنيف (الثالثة) المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، 1949.
- اتفاقيـة جنيـف (الرابعـة) المتعلقـة بحمايـة الأشـخاص المـدنيين وقت الحرب، 1949.

وتُلزم إندونيسيا وتلتزم، باعتبارها عضواً في رابطـة أمـم جنـوب شـرق آسـيا، بالمعـايير والجهـود المتعلقـة بتعزيـز وحمايـة حقـوق الإنسـان فـي المنطقـة، مثـل إعـلان رابطـة أمـم جنـوب شـرق آسـيا المتعلق بالنهوض بالمرأة (1988)، وإعلان رابطـة أمـم جنـوب شـرق آسيا المتعلق بشأن القضاء على العنـف ضـد المـرأة (2004)، وإعـلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجـار بالأشـخاص، ولا سـيما بالنساء والأطفال (2004)، وإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين (2007).

وعـلاوة علـى ذلـك، تلتـزم إندونيسـيا وتشـارك بنشـاط، علـى النحـو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا، فـي مواصـلة تعزيز آليـات حقـوق الإنسـان والتـرويج لهـا وحمايتهـا فـي المنطقـة مـن خلال هيئات منها لجنة رابطـة أمـم جنـوب شـرق آسـيا لحقـوق الإنسـان ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بالنساء والأطفال.

وتشكل حقوق الإنسان فـي إندونيسـيا حقوقـاً دسـتورية، ويـنص دستور عام 1945 وتعديلاته على تعزيز وحماية حقوق الإنسـان فـي

إندونيسيا، وهي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي حين أن دستور عام 1945 ينطوي في مجمله على عنصر حقوق الإنسان، فإن الفصل المتعلق بحقوق الإنسان في دستور عام 1945 يتضمن 10 مواد على النحو التالي:

- المادة 28 ألف: لكلّ شخص الحق في العيش والدفاع عن حياته ووجوده.
- المادة 28 باء: (1) لكلّ شخص الحق في تكوين أسرة وإنجاب ذرية من خلال زواج شرعي. (2) لكلٍ طفل الحق في العيش والنمو والتطور، وله الحق في الحماية من العنف والتمييز.
- المادة 28 جيم: (1) لكلّ شخص الحق في تطوير نفسه من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، وله الحق في التعليم والمشاركة في فوائد العلم والتكنولوجيا والفنون والثقافة من أجل تحسين نوعية حياته ورفاه البشرية. (2) لكلّ شخص الحق في ترقية نفسه عن طريق الكفاح الجماعي لإعمال حقوقه بغية تنمية المجتمع والأمة والبلد.
- المادة 28 دال: (1) لكلّ شخص الحق في الاعتراف به وفي الحماية والأمن والسلامة في إطار القانون الذي يجب أن يكون عادلاً ويعامل الجميع على قدم المساواة أمام القانون. (2) يحق لكلّ شخص الحصول على وظيفة توفر له دخلاً، ولكلّ عامل الحق في أن يعامل معاملة عادلة ولائقة في علاقات

العمل. (3) لكلّ مواطن الحق في تكافؤ الفرص في الحكومة. (4) لكلّ شخص الحق في حمل جنسية.

- **المادة 28 هاء:** (1) كلّ شخص حرّ في عبادته وفي ممارسة الدين الذي يختاره، وفي اختيار التعليم والدراسة، واختيار مهنته وجنسيته ومكان إقامته في إقليم الدولة الذي يستطيع مغادرته وله الحق في العودة إليه. (2) لكلّ شخص الحق في أن يكون حراً في قناعاته، وتأكيد أفكاره ومعتقداته، وفقاً لضميره. (3) لكلّ فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير عن آرائه.

- **المادة 28 واو:** لكلّ شخص الحق في الاتصال والحصول على المعلومات من أجل تطوير بيئته الشخصية والاجتماعية، وكذلك الحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها وحيازتها وتخزينها ومعالجتها ونشرها عبر جميع أنواع القنوات المتاحة.

- **المادة 28 زاي:** (1) يحق لكل شخص حماية نفسه وأسرته وشرفه وكرامته والممتلكات التي بحوزته، وله الحق في الإحساس بالأمن وفي الحماية من التهديدات التي تشعره بالخوف من القيام أو عدم القيام بأي شيء يشكل جزءاً من حقوقه الأساسية. (2) لكلّ شخص الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة، ويحق له الحصول على اللجوء السياسي من بلد آخر.

- المادة 28 حاء: (1) لكلّ شخص الحق في التمتع بحياة هنيّة في بدنه وعقله، وفي مكان يسكن فيه، والتمتع ببيئة ملائمة وصحية، والحصول على الرعاية الطبية. (2) لكلّ شخص الحق في التسهيلات والمعاملة الخاصة التي تتيح له الحصول على نفس الفرص والمزايا من أجل تحقيق المساواة والعدالة. (3) يحق لكل شخص الحصول على الضمان الاجتماعي الذي يُمكّنه من تطوير نفسه بشكل كامل كإنسان مصون الكرامة. (4) لكل شخص الحق في حيازة ممتلكات خاصة، ولا يجوز الاستيلاء على هذه الملكية بشكل تعسفي من طرف أي كان.
- المادة 28 طاء: (1) يُعدّ الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، وحرية الفكر والوجدان واعتناق أحد الأديان، والحق في عدم التعرض للاسترقاق، وفي معاملة الشخص كفرد أمام القانون، والحق في عدم الخضوع للمحاكمة استناداً إلى تشريع ذي أثر رجعي، من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يجوز تقليصها تحت أي ظرف من الظروف. (2) لكلّ شخص الحق في عدم التعرض لأعمال التمييز لأي سبب من الأسباب، ويحق له الحصول على الحماية من هذه المعاملة التمييزية. (3) يجب احترام هويات المجتمعات المحلية التقليدية وحقوقها الثقافية بما يتمشى مع تطور الأزمان والحضارات. (4) تتولى الدولة والحكومة، في المقام الأول، حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ودعمها وإعمالها إعمالاً كاملاً. (5) دعم وحماية حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ دولة ديمقراطية تقوم على

القانون، ووجوب ضمان إعمال حقوق الإنسان الأساسية وتنظيمها وتحديدها في القوانين واللوائح.

- **المادة 28 ياء:** (1) يلتزم كلّ شخص باحترام حقوق الإنسان الأساسية للآخرين مع مشاركته في حياة المجتمع المحلي والأمة والدولة. (2) يجب على كلّ شخص أن يقبل، في إطار إعماله لحقوقه وحرياته، بالتقييدات التي يحددها القانون لأغراض تتمثل فقط في ضمان الاعتراف بحقوق وحريات الآخرين واحترامها وتلبية المطالب العادلة لمجتمع ديمقراطي والمستندة إلى اعتبارات الأخلاق والقيم الدينية والأمن والنظام العام.

وقد نظّم القانون رقم 1999/39 المتعلق بحقوق الإنسان كذلك الحقوق الدستورية المذكورة. ويرى هذا القانون أن حقوق الإنسان هي أهم الحقوق الأساسية التي منحها اللّه للبشر ويعتبرها عالمية وأبدية في طبيعتها. ولهذا السبب، فإنه من الواجب حمايتها واحترامها ودعمها، ومن غير الجائز تجاهلها أو تقليصها أو مصادرتها من طرف أي كان. وبصرف النظر عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يكفلها القانون رقم 1999/39، فهو ينص تحديداً على حقوق المرأة والطفل.

ويُنظّم هذا القانون أيضاً التقييدات والموانع المفروضة على هذه الحقوق والحريات لغرض يتمثل فقط في ضمان الاعتراف بحقوق الأشخاص الآخرين وحرياتهم واحترامها، وتلبية المتطلبات الأخلاقية أو خدمة المصلحة العامة. وفي هذا السياق، لا يجوز تفسير أي حكم

من الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون على أنه يعني السماح للحكومة أو لأي حزب أو فصيل سياسي أو أي طرف من الأطراف بالحط من قيمة الحقوق والحريات الأساسية التي يحكمها هذا القانون أو إضعافها أو القضاء عليها.

ويعترف القانون رقم 1999/39 بشتى القوانين الدولية لحقوق الإنسان، والتي صدقت عليها جمهورية إندونيسيا باعتبارها قانوناً وطنياً. وعلاوة على ذلك، فقد جرى الأخذ بالقوانين الوطنية المواضيعية لتقديم المزيد من الوضوح بشأن حماية الحقوق وكذلك تجريم انتهاكها. وعلى سبيل المثال، يتضمن القانون رقم 2002/23 المتعلق بحماية الطفل كامل أحكام اتفاقية حقوق الطفل، كما يتضمن القانون رقم 2008/40 المتعلق بالقضاء على التمييز العنصري والإثني كامل أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وبغية تعزيز النظام التشريعي والقضائي والدفع قدماً بقضايا حقوق الإنسان، سنّت جمهورية إندونيسيا القانون رقم 2000/26 المتعلق بمحكمة حقوق الإنسان. ويكفل هذا القانون إحالة جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إندونيسيا إلى العدالة وعرضها أمام محكمة خاصة. ويُعرّف هذا القانون أيضاً الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ولدعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان، سنت إندونيسيا أيضاً العديد من القوانين واللوائح المتعلقة بالقضايا المواضيعية لحقوق الإنسان، وهي على النحو التالي:

- القانون رقم 2002/23 المتعلق بحماية الطفل.
- القانون رقم 2003/20 المتعلق بنظام التعليم الوطني.
- القانون رقم 2004/23 المتعلق بالقضاء على العنف المنزلي.
- القانون رقم 2004/27 المتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة.
- القانون رقم 2006/13 المتعلق بحماية الشهود والضحايا.
- القانون رقم 2007/21 المتعلق بالاتجار بالبشر.
- القانون رقم 2008/40 المتعلق بالقضاء على التمييز العنصري والإثني.
- القانون رقم 2009/35 المتعلق بالمخدرات.
- القانون رقم 2009/36 المتعلق بالصحة.
- اللائحة الرئاسية رقم 2010/5 المتعلقة بالتخطيط الإنمائي الوطني للفترة 2010-2014.
- اللائحة الحكومية رقم 2002/2 المتعلقة بحماية الشهود والضحايا.
- اللائحة الحكومية رقم 2002/3 المتعلقة بالتعويض واسترداد الحق ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد اعتمدت حكومة إندونيسيا، وفقاً للتكليف الصادر في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993، خطتي عمل وطنيتين متتاليين لحقوق الإنسان للفترتين 1998-2003 و2004-2009 على التوالي. ويجري في الوقت الحالي وضع الصيغة النهائية للمرحلة الثالثة من هذه الخطة للفترة 2010-2014. وقد تسنى حتى الآن إنشاء 457 لجنة على المستوى الوطني ومستويات الأقاليم والمناطق والبلديات.

وحددت خطط العمل الوطنية 6 (ستة) أركان أو أهداف أساسية تتضمن ما يلي:

- إنشاء آلية حقوق الإنسان وتمكينها على مستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية والمدن.
- التحضير لانضمام إندونيسيا إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتصديقها عليها.
- مواءمة التشريعات.
- التثقيف في مجال حقوق الإنسان ونشر هذه الحقوق.
- تطبيق قواعد ومعايير حقوق الإنسان.
- الرصد والتقييم والإبلاغ.

واختتمت بنجاح المرحلة الثانية من هذه الخطة في عام 2009 بتحقيق إنجازات هامة. ويطرح التقدم المحرز حالياً في مجال التدابير التشريعية والمؤسسية مثالاً ملموسا لتنفيذ البرامج

والأنشطة المدرجة في إطار الخطة. وفي حين تُمنح الأولوية في المرحلة الثالثة من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز تنفيذ الخطط السابقة وكذلك تحسين الآليات القائمة وتوطيد الآلية على مستوى الأقاليم والمناطق والبلديات. وبالمثل، يُعدّ التنفيذ المتسق للقوانين واللوائح القائمة في مجال حقوق الإنسان أمراً ضرورياً كذلك من أجل ضمان تأثيرها الفعال على أرض الواقع.

ويضطلع المجلس الاستشاري الشعبي ومجلس النواب ومجلس الممثلين الإقليميين بدور هام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا من خلال صياغة التشريعات الوطنية وسنها، والتصديق على القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي بداية مرحلة الإصلاح، سن المجلس الاستشاري الشعبي المرسوم رقم 1998/17 المتعلق بحقوق الإنسان، والذي أنشأ خريطة طريق من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا. وفيما يتعلق بوضع الميزانية، يضمن مجلس النواب مخصصات في الميزانية لبرامج حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس الاستشاري الشعبي يحظى، وفقاً للقانون رقم 2000/26، بسلطة إنشاء محاكم مخصصة لحقوق الإنسان.

وبعد عام 1998، اضطلع البرلمان بمهمة الرصد الصارم من خلال آليات مختلفة، من قبيل اللجنة الثالثة التابعة لمجلس النواب والمعنية بالقانون وحقوق الإنسان والأمن؛ واللجان العاملة واللجان الخاصة المعنية بقضايا حقوق الإنسان؛ والتجمع النسائي البرلماني.

ومن أجل تعزيز الإطار القانوني لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، أنشأت الحكومة عدة مؤسسات جديدة، من بينها ما يلي: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجان الموضوعية المعنية بحقوق الإنسان من قبيل اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، اللجنة الوطنية المعنية بالمسنين، ولجنة حماية الطفل الإندونيسي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة المحكمة الدستورية واللجنة القضائية وأمين المظالم بجمهورية إندونيسيا، وكلفت هذه الجهات بالإشراف على عمل مختلف مؤسسات سن القوانين والمؤسسات القضائية.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (Komisi Nasional Hak Asasi Manusia/Komnas HAM)

أُنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال المرسوم الرئاسي رقم 1993/50، وتعزز وجود هذه اللجنة أكثر من خلال القانون رقم 1999/39 المتعلق بحقوق الإنسان والذي ينظم مبادئها وأهدافها ووظائفها وولايتها، وكذلك أجهزتها المختلفة وعضويتها. وتشكل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسة مستقلة مثلها في ذلك مثل مؤسسات الدولة الأخرى. وتغطي ولايتها البحوث والدراسات والتثقيف والمعلومات في مجال حقوق الإنسان، وكذلك الرصد والوساطة. وقد أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من

المكاتب الإقليمية في بابوا وغرب سومطرة وكاليمانتان الغربية وسولاويزي ونانجروى آتشيه دار السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، يُخوّل أيضاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال القانون رقم 2000/26 المتعلق بمحاكم حقوق الإنسان، إجراء تحقيقات مستقلة نيابة عن العدالة بشأن القضايا التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويجوز للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تنشئ، لدى إجراء تحقيقات من هذا النوع، فريقاً مخصصاً يتألف منها ومن عناصر عامة.

ويتمشى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً مع مبادئ إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 ومع مبادئ باريس لعام 1991.

اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (Komnas Anti Kekerasan terhadap Perempuan/Komnas Perempuan)

أُنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في عام 1998 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 1998/181، وجرى تعزيزها من خلال اللائحة الرئاسية رقم 2005/65. وتُمثّل اللجنة المذكورة أول آلية وطنية تكرس للتصدي للعنف ضد المرأة، ولا سيما انتهاك حقوقها. وتنطوي ولاية هذه اللجنة على ما يلي:

(أ) نشر المعرفة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة في إندونيسيا، وبذل أقصى الجهود الممكنة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

(ب) إجراء البحوث والتحليلات بشأن مختلف اللوائح والقوانين ومسائل القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بحماية حقوق المرأة.

(ج) تقصي الحقائق وإجراء المسوح والتوثيق بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة وانتهاك حقوق المرأة، وكذلك نشر النتائج داخل المجتمع والاستجابة لهذه النتائج باتخاذ تدابير ملموسة.

(د) تقديم اقتراحات إلى الحكومة والسلطة التشريعية والمؤسسات القضائية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، لضمان وضع الإطار القانوني والسياسات المرسومة للمساعدة في منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها، وحماية وتعزيز حقوق المرأة.

(هـ) تطوير التعاون الإقليمي والدولي على نحو يعزز الجهود المبذولة لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها مع تعزيز وحماية حقوق المرأة في إندونيسيا.

وقد اضطلعت اللجنة بهذه الولاية من خلال الدعوة إلى سياسات عامة وقوانين جديدة وتقديم تنقيحات/اقتراحات بشأنها؛ واضطلعت أيضاً بتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية والدولية من خلال الربط الشبكي.

اللجنة الوطنية لحماية الطفل الإندونيسي (Komisi (Perlindungan Anak Indonesia/KPAI)

اللجنة الوطنية لحماية الطفل الإندونيسي هي مؤسسة مستقلة أنشئت من خلال القانون رقم 2002/23 والمرسوم الرئاسي رقم 2003/77 لتعزيز فعالية حماية الطفل في إندونيسيا. وتتمثل ولاية هذه اللجنة فيما يلي:

(أ) الدعوة ونشر اللوائح والقوانين المتعلقة بحماية الطفل.

(ب) تلقي الشكاوى وتيسير سبل تقديم الخدمات للمجتمع من طرف السلطات المعنية في حالات انتهاكات حقوق الطفل.

(ج) إجراء تحليلات للوائح والسياسات وغيرها من التشريعات الحكومية الداعمة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.

(د) تقديم وتوفير مدخلات ومقترحات لجميع الأطراف، بما في ذلك رئيس الجمهورية ومختلف المؤسسات الحكومية، على المستويين الوطني والإقليمي.

(هـ) جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بقضايا حماية الطفل.

(و) رصد التدابير المتخذة لحماية الأطفال وتقييمها وإعداد تقارير بشأنها، بما في ذلك تقديم التقارير إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

اللجنة الوطنية المعنية بالمسنين ((Komnas Lansia)

أُنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالمسنين في 22 حزيران /يونية 2004 بموجب المقرر الرئاسي رقم 2004/52. وتتمثل ولاية هذه اللجنة فيما يلي:

1- مساعدة رئيس الجمهورية في تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز رفاهية كبار السن.

2- تقديم اقتراحات سياسية لتحقيق هذا الغرض إلى رئيس الجمهورية.

3- تُنسّق اللجنة الوطنية المعنية بالمسنين، في إطار تنفيذها لولايتها، مع المؤسسات الحكومية الأخرى على المستويين الوطني والإقليمي. واضطلعت هذه المؤسسة بدور هام في صياغة خطط العمل الوطنية لكبار السن في عامي 2003 و2008. وأنشأت الحكومات المحلية، من خلال لائحة وزير الشؤون الداخلية رقم 2008/60، لجاناً محلية معنية بكبار السن للمساعدة في صياغة سياسة عامة بشأن كبار السن في المنطقة. وفي عام 2009، كانت هناك 25 لجنة معنية بكبار السن على مستوى المقاطعات.

أمين المظالم بجمهورية إندونيسيا

يمثل أمين المظالم بجمهورية إندونيسيا المؤسسة الحكومية التي تتولى الإشراف على الخدمات العامة التي تقدمها كل من أجهزة الدولة أو الحكومة. وتستند هذه المؤسسة إلى المادة 2 من مقرر المجلس الاستشاري الشعبي رقم VIII/MPR/2001 المتعلق بالتوصية المعنية بالاتجاه السياساتي للدولة بشأن على القضاء على الفساد والتواطؤ والمحسوبية وحظرها؛ وإلى القانون رقم 2000/25 المتعلق بالبرنامج الإنمائي الوطني؛ وإلى المرسوم الرئاسي رقم 2000/44 المتعلق باللجنة الوطنية لأمين المظالم.

وزارة القانون وحقوق الإنسان

تُعدّ إندونيسيا أحد البلدان القليلة في العالم التي أنشأت وزارة تتولى تحديداً مسؤولية حقوق الإنسان. وتضطلع وزارة الدولة لحقوق الإنسان، والتي أنشئت في السنوات الأولى من عملية الإصلاح، بدور هام في صياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية.

وإلى جانب عملية الإصلاح البيروقراطي، أدمجت حكومة جمهورية إندونيسيا وزارة الدولة لحقوق الإنسان مع وزارة العدل لتشكيل

وزارة القانون وحقوق الإنسان، وذلك من أجل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي. ويتقاسم في الوقت الحالي نائبا وزير مسؤولية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهما نائب الوزير المعني بحقوق الإنسان ونائب الوزير المعني بالبحوث والتنمية في مجال حقوق الإنسان.

ووفقاً للمرسوم الرئاسي ذي الصلة، يترأس وزير القانون وحقوق الإنسان، بدعم من وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية، اللجنة الوطنية لتنفيذ خطة العمل. وتعمل المكاتب الإقليمية التابعة لوزارة القانون وحقوق الإنسان على مستوى المقاطعات كحلقة وصل للجنة المقاطعة.

نشر صكوك حقوق الإنسان

تسنى نشر عدد من صكوك حقوق الإنسان في إطار ركن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعميمها على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وتتضمن عملية النشر هذه ترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والمنشورات المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومواد التوعية، وكذلك تنظيم مناقشات عامة. وتضطلع بعملية النشر المؤسسات الحكومية وكذلك المنظمات غير الحكومية.

وتضمن الحكومة نشر المعلومات الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها إندونيسيا، وكذلك في غيرها من

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتنفيذها بشكل سليم في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الحكومة دراسات بحثية مختلفة بغرض تحديد السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا.

وقد أدرجت قضايا حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لتدريب المعلمين والشرطة والعسكريين وموظفي الخدمة المدنية. كما أصبحت التوعية بحقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من المنهج التعليمي الوطني للطلاب في إندونيسيا. وأصبح التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان يشكلان إحدى الركائز الأساسية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا للفترة 1998-2003، وأيضاً في الفترة 2004-2009. وحققت هذه الخطة، التي تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق الإنسان وبالقيم الأساسية لثقافة حقوق الإنسان، نجاحاً كبيراً خلال العام الماضي، وذلك بفضل البرامج التثقيفية الواسعة النطاق التي نفذت على المستويين الرسمي وغير الرسمي وعلى مستوى المجتمعات المحلية.

وأدى التعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على جميع المستويات، من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان، إلى زيادة فهم حقوق الإنسان والقبول بها، فضلاً عن تعميق الإدراك بدور ومسؤوليات موظفي الحكومة ووكالات إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية ومؤسسات حقوق الإنسان في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك،

فقد أدت العملية بدورها إلى تعزيز آلية الضوابط والتوازنات على المستويين الحكومي والمجتمعي، ومكنتهما من تدقيق النظر في قضايا حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية في جميع أنحاء البلد.

وعلاوة على ذلك، أدت الجهود المبذولة في ميدان التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والرامية إلى تشجيع زيادة الاحترام والفهم لحقوق الإنسان، إلى إدماج حقوق الإنسان في عملية صنع السياسات وتحسين مبادرات التوعية داخل الحكومة، وكذلك داخل أجهزة الأمن وأجهزة إنفاذ القانون.

وبمراعاة الحجم الكبير للسكان والامتداد الجغرافي والطابع الإثني المتعدد لإندونيسيا، فإن الحاجة لا تزال تتطلب إحراز المزيد من التقدم في مجالي التثقيف والتدريب. وتضمن الخطة الثالثة المقبلة، والتي ستغطي الفترة 2010-2014، مواصلة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان ليشكلا عنصراً أساسياً في مبادرات مستقبلية.

لقد تسنى بالفعل إرساء التشريعات والمؤسسات والآليات والأجهزة المتعلقة بحقوق الإنسان في إندونيسيا، وتضطلع وسائط الإعلام المنتشرة في البلد والمفعمة بالنشاط والمجتمع المدني بدور بناء في ضمان أن تؤدي آلية "الضوابط والتوازنات" وظيفتها بشكل مناسب. وقد حدثت نقلة نوعية تدريجية وهامة نحو "العمل في إطار الشراكة" بين الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتقدم منظمات المجتمع المدني، والتي تشمل المنظمات غير الحكومية، مدخلات منتظمة إلى الحكومة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال وسائط الإعلام المختلفة. وتساهم منظمات المجتمع المدني أيضاً في تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في إندونيسيا من خلال توفير "تقارير الظل" إلى هيئات معاهدات الأمم واللجان ذات الصلة. وتُشرك الحكومة منظمات المجتمع المدني في صياغة تقارير بشأن تنفيذ صكوك حقوق الإنسان.

وتشارك وسائط الإعلام أيضاً في إذكاء الوعي العام في إندونيسيا بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتضطلع وسائط الإعلام، من خلال تخصيص نسبة عالية من التغطية الإخبارية لقضايا حقوق الإنسان في جميع أنحاء إندونيسيا، بما في ذلك إمكانية الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، بدور هام في تقديم الضوابط والتوازنات اللازمة لتوفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

وتُموّل ميزانية الدولة مختلف الأنشطة المحددة في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تُغطى كل وزارة/مؤسسة حكومية الأنشطة التي تضطلع بها من ميزانيتها الخاصة. وتُعدّ الحكومات المحلية أيضاً مسؤولة عن تخصيص ميزانية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مناطقها. وقد خصصت وزارة القانون وحقوق الإنسان، باعتبارها الجهة المنسقة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، ميزانيتها لأنشطة من قبيل النشاط

المتعلق بالتعاون في مجال حقوق الإنسان، والنشاط المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، والنشاط المتعلق بتعميم حقوق الإنسان. وبالنسبة إلى الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل، بلغت الاعتمادات المخصصة لهذه الأنشطة 27 مليار روبية. وبالنظر إلى أن الميزانية لا تستطيع تغطية جميع الأنشطة المتصلة بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، فإن مشاركة الحكومات المحلية في تعزيز حقوق الإنسان في مناطقها سيكون أمراً مهماً.

وتُموّل من ميزانية الدولة أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، واللجنة الوطنية لحماية الطفل الإندونيسي، وأمين المظالم، واللجنة القضائية، واللجنة الوطنية المعنية بالمسنين. ولا ينتهك هذا التمويل استقلال تلك المؤسسات.

كما تدعم إندونيسيا بشكل دائم التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بشأن مسألة حقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات بناء القدرات والتدريب. ومن ثم، فقد تسنى وضع عدد من اتفاقيات التعاون الثنائي في مجال حقوق الإنسان من أجل تحقيق فهم أفضل لكلّ من التقدم المحرز والتحديات التي يتعين التغلب عليها، وكذلك لوضع سياسات مشتركة من تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إندونيسيا وفي أوساط شركائها. وتجري إندونيسيا في الوقت الراهن

حواراً ثنائياً بشأن حقوق الإنسان مع كندا والنرويج وروسيا والسويد والاتحاد الأوروبي.

وتدعم إندونيسيا بنشاط أيضاً أعمال المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت إندونيسيا وبلدان أعضاء أخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا اللجنة الحكومية الدولية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بحقوق الإنسان ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل. وقد شاركت إندونيسيا حتى الآن في استضافة حلقتي عمل إقليميتين في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد تسنى أيضاً وضع مبادرات مختلفة بالتعاون الوثيق مع مكتب المفوضية الإقليمي في بانكوك حيث تساهم إندونيسيا منذ عام 2006 في صندوق المفوضية للتبرعات.

وعلى الجانب الآخر تواجه إندونيسيا، مثل العديد من البلدان الأخرى، عدداً من التحديات التي تعترض جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. وتشمل هذه التحديات القيود المالية، والقدرات المؤسسية والبشرية المحدودة، ومرافق البنية التحتية المحدودة، والتحديات الجغرافية. ومع ذلك، فالحكومة مصممة على التغلب على هذه الصعوبات

بوسائل منها تحديد الإجراءات من خلال خطة العمل الوطنية، وزيادة تطوير التعاون الدولي، وتعزيز اللجان المحلية لحقوق الإنسان.

وتضطلع فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تنسق أعمالها وزارة الشؤون الخارجية بعملية تقديم التقارير الإندونيسية إلى هيئات المعاهدات، وكذلك إلى غيرها من آليات مجلس حقوق الإنسان. وتجري فرقة العمل أيضاً سلسلة من المشاورات مع مختلف الجمعيات المدنية الوطنية بالتعاون الوثيق مع الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، وفقاً لشبكة اللجان المُنفّذة لخطة العمل الوطنية.

وتنسق وزارة الشؤون الخارجية أيضاً أعمال الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، الذي يضم وزارة تنسيق الشؤون السياسية والقانونية والأمنية، ووزارة تنسيق شؤون رفاهية الشعب، ووزارة القانون وحقوق الإنسان، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الداخلية، ووزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الشؤون الدينية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والهجرة، ووزارة الدفاع، وزارة الأشغال العامة، والقوات المسلحة الوطنية، والشرطة الوطنية، ووكالة التخطيط الوطني، والمكتب الوطني للإحصاءات، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

ويمكن أيضاً للفريق العامل المعني بحقوق الإنسان دعوة ممثلين عن حكومات المقاطعات والبلديات لحضور اجتماعاته حينما يرى ذلك مناسباً. وبالمثل، يمكن للفريق العامل عقد اجتماعات على مستوى

المقاطعات حتى يكون له تفاعل مباشر مع اللجنة الإقليمية المُنفّذة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وتشكل العملية التي تؤدي إلى تجميع تقرير إندونيسيا المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل أحد الأمثلة الجديرة بالذكر. وعقدت فرقة العمل مشاورتين في مطلع كانون الثاني/يناير من عام 2008 من أجل الحصول على صورة دقيقة لحالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان الحقوق في إندونيسيا. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت أيضاً مشاورات مع عدد من منظمات المجتمع المدني في مجالات مختارة على مستوى المقاطعات. وأصدرت الحكومة، بعد تقديم التقرير، معلومات بشأن التزامات إندونيسيا المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل ووجهتها إلى جميع الوكالات المنفذة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في المقاطعات الثلاث والثلاثين. ووُضعت بعد ذلك طرائق لتنفيذ هذه الالتزامات بتنسيق وزارة القانون وحقوق الإنسان وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية، والتي تتولى على التوالي مناصب رئيس اللجنة المُنفّذة الوطنية ونائبه الأول ونائبه الثاني، مع وجود عدد من منظمات المجتمع المدني الوطنية الأخرى.

ومن أجل إجراء تشاور أوسع نطاقاً بشأن تقديم التقارير، نُظمت مناقشات عامة وحلقات عمل وحلقات دراسية وطنية بحضور مشاركين من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم أعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين ووسائط الإعلام.

وقد اتخذت إندونيسيا، على النحو الذي سبق ذكره، خطوات لترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها ونشرها وتوزيعها، بما في ذلك التقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات، وكذلك الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. وتتيح هذه التدابير للجمهور وضعاً يُمكّنه من الاستجابة لهذه المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم الحكومة أنشطة توعية أخرى مثل التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية.

وتتمشى مشاركة إندونيسيا ودورها البناء في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي مع الجهود التي تبذلها على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، تعتقد إندونيسيا أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي يتضمن أيضاً العمل بشكل ابتكاري لتقليص هوة الاختلافات في الآراء على نحو يتيح الوصول إلى حل مقبول لجميع أصحاب المصلحة. ويجد هذا النهج صداه في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من قبيل مجلس حقوق الإنسان، واللجنة الثالثة للجمعية العامة، وكذلك في العديد من الهيئات الدولية التي تناقش فيها قضايا حقوق الإنسان من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومجلس الأمن، ولكن أيضاً في محافل من قبيل حركة عدم الانحياز ومجموعة ال 77 + الصين، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاجتماع الآسيوي - الأوروبي.

وتنعكس جدّية هدف إندونيسيا في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان في انتخابها لرئاسة لجنة حقوق الإنسان في عام 2005 ولمنصب نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان للفترة 2009-2010. وعلاوة على ذلك، يتجلى دور إندونيسيا البناء في تعاونها مع العديد من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتُعدّ إندونيسيا أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان وتنتمي إلى أول مجموعة من 16 بلداً يقدم تقاريره ويجري حواراً مع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

ولم ينعكس التزام إندونيسيا الجدي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني فقد بل على المستويين الإقليمي والعالمي أيضاً. وقد تسنى على المستوى الوطني إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطة الإنمائية الطويلة الأجل للفترة 2005-2025 والخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للفترتين 2005-2009 و2010-2014، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر والخطة الإنمائية الوطنية السنوية.

وعلى المستوى الإقليمي، ساهمت إنجازات إندونيسيا في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير في أداء هذه الغايات على المستوى الإقليمي. وقد استضافت إندونيسيا أيضاً اجتماعين وزاريين إقليميين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2005، ومؤخراً في تموز/ يوليه 2010. وإدراكاً من إندونيسيا للحاجة الملحة

إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، فقد انضمت إلى المجتمع الدولي استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة للحد من وفيات الأمومة، من خلال اعتماد نهجين اثنين، وهما تحسين نوعية المرافق والخدمات الصحية، وتعزيز الحصول على الرعاية الصحية من خلال برامج الصحة المجتمعية.

وفيما يتعلق بالقضايا المواضيعية لحقوق الإنسان، أكدت إندونيسيا مجدداً في عام 2001 التزامها بإعلان "عالم جدير بالأطفال"، وذلك في الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن الأطفال. ويُتوقّع أن تضع إندونيسيا من خلال هذا الالتزام برنامج وطنياً للطفل، وهو البرنامج الوطني لأطفال إندونيسيا (Program Nasional Bagi Anak Indonesia) والذي سيمتد تنفيذه إلى غاية عام 2015.

وبالإشارة إلى منهاج عمل بيجين، أنشئت الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وتشرف عليها وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل. وبغية التوافق بشكل أوثق مع منهاج عمل بيجين، وُضعت في عام 2009 مبادرة هامة اتخذت شكل تعزيز مؤسسي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من حيث الموارد البشرية ووضع ميزانية مراعية للمنظور الجنساني من خلال لائحة وزير المالية رقم 2009/119 المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لصياغة وتقييم خطط

الأنشطة الوزارية وقوائم المشاريع. وبدأت مرحلة تطبيق هذه اللائحة في عام 2010 بإنشاء سبع وزارات/مؤسسات باعتبارها وكالات رائدة، وهي وزارة تخطيط التنمية الوطنية، ووزارات تمكين المرأة وحماية الطفل، والمالية، والتعليم، والزراعة، والصحة، والأشغال العامة.

وفي إطار المساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، شاركت إندونيسيا بنشاط في مؤتمر استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان المعقود في أبريل 2009، وانتخبت نائباً لرئيس المؤتمر. وتسنى أيضاً تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعته على المستوى الوطني في إطار الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. واتخذت أيضاً تدابير مماثلة على المستوى الوطني بالنسبة إلى اتفاقات دولية رئيسية أخرى مثل إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وإطار عمل داكار بشأن توفير التعليم للجميع، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة.

الفصل الثالث

التطور السياسي في إندونيسيا

يمكن التعرض للتطور السياسي في إندونيسيا من خلال الخوض في رحلة لأبرز الاحداث التي مرت بالبلاد منذ استقلالها حتى الان على النحو التالي:

الرئيس الاول أحمد سوكارنو (6 يونيو 1901 - 21 يونيو 1970)

ولد سوكارنو في مدينة بليتار (Blitar) بجاوا الشرقية عام 1901 من أم بوذية اسمها إيدنايو (Idnaiu) وتنتمي إلى طبقة البراهما البوذية في جزيرة بالي. ومن أب جاوي اسمه سوكيمي، وهو مدرس في إحدى المدارس الإندونيسية. وليس لسوكارنو أخوة ذكور ولكن له أخت اسمها سوكارميني (Sukarmini). وعندما ولد سوكارنو سماه أبوه حسني (Koesno) ولكنه كان يتعرض للكثير من الأمراض. وطبقا للطقوس والعادات رأى والده أن يغير اسمه باسم آخر. وسماه كارنو (Karno) وهو اسم لبطل من أبطال قصص مهابراتا (Mahabrata) الهندوكية. ويتركب اسم سوكارنو من كلمتين (سو) بمعنى طيب، جميل. و(كارنو) بمعنى بطل.

تلقى سوكارنو دراسته الابتدائية والثانوية والجامعية بإندونيسيا، وكان يعد من الطلبة النجباء ومن الشباب المعروفين بولعهم بالمغامرات الغرامية. حتى بلغ سن الحادية والعشرين حين تزوج أول زواج شرعي من أوتاري (Oetari) ابنة الحاج عمر سعيد جوكرو أمينوتو البالغة من العمر 16 سنة. وكان سوكارنو يسكن في أيام دراسته في بيت الزعيم عمر سعيد جوكرو امينوتو، زعيم حزب شركت إسلام. وهناك تعرف بأوتاري خلال تلك الفترة. وبعد زواجه من أوتاري أنهى دراسته الثانوية والتحق بكلية الهندسة بمدينة باندونگ. ثم طلق سوكارنو زوجته أوتاري عام 1922 وتزوج بأخرى عام 1923. وفي 25 يونية 1925 تخرج سوكارنو من كلية الهندسة في الهندسة المعمارية. وفي 26 يوليو 1926 افتتح سوكارنو مع صديقه المهندس أنوري مكتبا للمقاولات.

وكان سوكارنو أحد السبعة من الزعماء الإندونيسيين الذين شكلوا الحزب الوطني الإندونيسي في 6 يوليو 1927 وأدى اشتغاله بالحركة السياسية إلى اعتقاله ضمن عدد كبير من الزعماء المسلمين عندما بدأت هولندا تشدد قبضتها على الحركات الوطنية. وفي المرة الثانية التي اعتقل فيها نقل سوكارنو إلى جزيرة إنده (Endeh) في المنطقة الشرقية من إندونيسيا منفياً وكان ذلك في شهر فبراير عام 1931.

وعندما تم اختيار سوكارنو رئيسا للجمهورية الإندونيسية قبل إعلان استقلالها في عام 1945 كانت الأحزاب والقوى الوطنية والتي كانت معظمها حركات إسلامية ترى أن تختار سوكارنو ومحمد حتى إرضاء لغير المسلمين وتكتيلا للقوى الوطنية المناضلة. وهكذا فإن وثيقة الاستقلال التي أعلنت يوم 17 أغسطس 1945 موقعة من قبل كل من سوكارنو ومحمد حتي. ونص الوثيقة كما يلي:

وثيقة إعلان الاستقلال نحن الشعب الإندونيسي نعلن بهذا استقلال إندونيسيا سيتم تنفيذ الأمور المتعلقة بتحويل السيادة وغيرها بحكمة وفي أسرع وقت باسم الشعب الإندونيسي

وكانت اليابان التي احتلت إندونيسيا في بداية الحرب العالمية الثانية قد استسلمت إلى الحلفاء في يوم 14 أغسطس 1945. وفي يوم 15 أغسطس اجتمع أهل الحل والعقد من زعماء إندونيسيا في جاكرتا وتباحثوا في الموضوع وفيما يجب أن يتخذ من خطوات. وجرى نقاش حاد عجز المجتمعون خلاله عن الوصول إلى اتفاق. وانقسموا إلى فريقين، فريق يدعو إلى إعلان الاستقلال حالا، وفريق يدعو إلى التريث وانتظار ما ينجلي عنه الموقف الحاضر بعد انتهاء الحرب. ولم يوق هذا الحال لبعض الشباب الإندونيسيين المتحمسين، فهاجموا مقر الاجتماع واختطفوا الزعماء المجتمعين واقتادوهم إلى قرية صغيرة تبعد ثلاثين كيلو مترا عن جاكرتا. وكان من بين هؤلاء الزعماء المخطوفين سوكارنو ومحمد حتى، وطالب الشباب بإعلان

الاستقلال حالا، وضغطوا على الزعماء المختطفين حتى أقنعوهم بصياغة وثيقة الاستقلال وتوقيعها.

وهكذا اجتمع المواطنون يوم 17 أغسطس 1945، وكان موافقا لشهر رمضان، في ساحة الاستقلال بمدينة جاكرتا حيث تليت عليهم وثيقة الاستقلال، وأعلن قيام حكومة الجمهورية الإندونيسية. واتخذت الحكومة الجديدة مدينة جاكرتا عاصمة للجمهورية إلا أن ذلك لم يستمر سوى ثلاثة أشهر، ثم انتقلت الحكومة إلى مدينة جوگجاكرتا بجاوا الوسطى نظرا لأن الوضع في جاكرتا كان مضطربا.

وفي 24 يناير 1947 هاجمت القوات الهولندية بشكل مفاجئ بعض مناطق الجمهورية الإندونيسية في محاولة لإعادة احتلالها. وكانت الدول العربية أولى الدول التي اعترفت بالجمهورية الإندونيسية رسميا. وقد اخترق وفد جامعة الدول العربية الحصار الذي ضربته القوات الهولندية المعتمدة، ووصل إلى جوگجاكرتا في 13 مارس 1947 ليبلغ الحكومة الإندونيسية قرار الدول المنضمة إلى الجامعة العربية باعترافها باستقلال إندونيسيا.

وبعد اشتداد المعارك بين القوات الهولندية الغازية والقوات الإندونيسية المدافعة، جرت مفاوضات تم في نهايتها التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار وعقدت هدنة بين الطرفين. ولكن هولندا نقضت الهدنة في 19 ديسمبر 1498 وشنت هجوما عنيفاً، جوا وبرا وبحرا ضد الجمهورية الإندونيسية.

في ذلك الوقت بدأ يتجلى اختلاف وجهات النظر بين قائد القوات المسلحة الجنرال سوديرمان والرئيس سوكارنو. وجاء الجنرال سوديرمان إلى الرئيس سوكارنو عند بداية الهجوم الهولندي المفاجئ وأخبره أن الهولنديين سيدخلون بقواتهم الضخمة ويحتلون مدينة جوكجا، وطلب الجنرال من سوكارنو أن يغادر قصره ويلتحق بالقوات الإندونيسية المحاربة، حتى لا يقع أسيرا في قبضة الهولنديين. وقد أبى سوكارنو مغادرة قصره وأصر على البقاء.

هاجمت الطائرات الهولندية المدينة وأنزلت رجال المظلات في مطار جوكجا كارتا، وبعد ساعتين كانت القوات الهولندية تحاصر قصر سوكارنو، الذي استسلم لها مع عدد آخر من الزعماء الإندونيسيين بعد أن رفع العلم الأبيض إيذانا بالاستسلام وعدم المقاومة. وقد نقلتهم هولندا إلى جزيرة سومطرة حيث اعتقلوا هناك. وواصلت القوات الإندونيسية والشعب الإندونيسي حرب العصابات لتحرير إندونيسيا من الهولنديين. فتدخلت الأمم المتحدة وطالبت بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات بين الطرفين. فوافق الإندونيسيون على ذلك شرط إطلاق سراح الزعماء المعتقلين، فاستجابت هولندا لذلك، وعقدت مفاوضات المائدة المستديرة بين هولندا وإندونيسيا التي كان من نتائجها اعتراف هولندا باستقلال إندونيسيا في 27 ديسمبر 1949. وفي يوم 29 ديسمبر 1949 انتقل سوكارنو من جوگجا إلى جاكرتا العاصمة الأولى.

ولم يكد يمضي عام واحد على هذه الأحداث حتى ظهرت الخلافات بين سوكارنو والأحزاب الإسلامية، وبصورة خاصة مع حزب ماشومي الإسلامي. وانتقلت معارضة الأحزاب لتصرفات سوكارنو واتجاهاته اليسارية والديكتاتورية إلى البرلمان وإلى المجلس الإستشاري الأعلى وإلى الصحف. ودخلت إلى صفوف المعارضة أحزاب غير إسلامية. وتوالت الإنتفاضات الشعبية والثورات ضد حكم سوكارنو وتعددت محاولات الإغتيال ضده، فكان أن شدد الحراسة حول نفسه. وفي 30 نوفمبر 1957 هوجم سوكارنو بعد حفلة مدرسية بقنبلة يدوية، ولكنه سلم وجرح غيره. وتم إلقاء القبض على الجناة وقدموا للمحاكمة وحكم عليهم جميعا بالإعدام، ونفذ الحكم فيهم رميا بالرصاص.

وفي 9 مارس 1960 هاجمت طائرة مقاتلة القصر الجمهوري بجاكرتا وضربت بالصواريخ مكتب الرئيس الذي يجلس فيه عادة في ذلك الوقت من اليوم، ولكن سوكارنو بالصدفة لم يكن موجودا في ذلك الوقت في مكتبه. وهرب قائد الطائرة إلا أنه ألقى القبض عليه وحوكم وأعدم وجرت غير هذه محاولات أخرى متعددة باءت جميعها بالفشل، ومنها محاولتان جرتا في مدينة ماكاسار بجزيرة سولا ويسي الجنوبية خلال زيارة قام بها للمدينة.

وخلال الفترة التي بقى فيها الدكتور محمد حتى نائبا لرئيس الجمهورية حاول بكل جهده المساهمة في إشاعة الديمقراطية وإدخال الروح الإسلامية على نظام الحكم، ولكنه كان يصطدم

بسوكارنو. حيث كان الاخير يسير في الاتجاه المعاكس تماما، وكان كل منهما يشعر بذلك، فكان لابد لها من أن يفترقا.

وحدث انشقاق في حزب ماشومي وأوكل "سوكارنو" رئيس الجمهورية رئاسة الحكومة إلى عامر شرف الدين، وهو شيوعي فثار الشعب، فأقيلت الحكومة، فثار الشيوعيون وأحدثوا العديد من القلاقل والاضطرابات، وقاموا بثورة ضد الحكومة، وأعلنوا قيام حكومة جديدة في سبتمبر 1948م وأعلنوا قيام "جمهورية إندونيسيا الشيوعية" وأصبح في البلاد حكومتان، فتعاون الجيش مع الشعب حتى تمكنوا من القضاء على الشيوعيين، وأجريت انتخابات في [1375هـ - 1956] فاز فيها الحزب الوطني "الذي قام بتشكيل وزارة تميل للشيوعيين، فوقف حزب ماشومي معارضًا لها، في الوقت الذي كان فيه سوكارنو يميل إلى التعاون مع الدول الشيوعية، وهو ما أثار أزمة داخل مؤسسات الحكم.

وحاول سوكارنو الحفاظ على توازن بين المجموعات المتنافسة سياسيًا خاصة الجيش والحزب الشيوعي مع تحيز واضح للحزب الشيوعي وتوجهاته، واتباع سياسة تعسفية في حكم البلاد، وهو ما أثار غضب الجيش والشعب. وعلى الصعيد الخارجي اتجه إلى توجيه انتقادات حادة للغرب، وأطلق صيحته المشهورة عام [1383هـ=1963م] التي وجهها إلى الولايات المتحدة والغرب قائلا: **"اذهبوا للجحيم مع مساعداتكم".**

ومن أشهر الأحداث في سنوات حكم سوكارنو الدعوة إلى عقد مؤتمر باندونج في الفترة من 18-24 أبريل/ نيسان 1955 حيث حضرته 29 دولة من قارتي آسيا وأفريقيا، وكان الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر ورئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والصيني شوان لايمن من أشهر الحاضرين. وكان من أبرز نتائج المؤتمر ظهور المجموعة الأفرو آسيوية في الأمم المتحدة، ثم كتلة عدم الانحياز بعد ذلك. وبالرغم من أن سوكارنو أصبح علما من أعلام التحرر في العالم الثالث فإنه لم يستطع أن يواجه بقوة تحديات التنمية في بلاده، فاستغلت بعض الدول الغربية الكارهة لتحركاته التحررية هذا الأمر وألبت ضده بعض قادة الجيش.

وفي سنة 1965 أحبط الجنرال سوهارتو محاولة انقلابية مسلحة قام بها الشيوعيون، ووقعت أثناء ذلك انتهاكات لحقوق الإنسان. ومع تدهور الحالة الصحية للرئيس سوكارنو قام بإصدار قرار بتعين سوهارتو رئيسا بالوكالة سنة 1967 ثم انتخب سنة 1968 رئيسا لإندونيسيا، واستمر سوكارنو يصارع المرض إلى أن مات سنة 1970 عن عمر يناهز التاسعة والستين.

الرئيس الثاني سوهارتو (1921-2008)

ولد سوهارتو في 8 يونيو 1921 إبان الاستعمار الهولندي، لأسرة تشتغل بالزراعة في وسط جزيرة جاوا، وعاش متنقلا بين أمه وأبيه وأقاربه بعد انفصال والديه ولم يكن قد جاوز عمره السنتين. وتلقى سوهارتو تعليمه في مدرسة جاوية محلية، ثم عمل لفترة قصيرة في أحد البنوك ليلتحق بعد ذلك بجيش الاحتلال الهولندي سنة 1940. وفي سنة 1942 رقي سوهارتو لرتبة رقيب. وبعد اجتياح القوات اليابانية لإندونيسيا إبان الحرب العالمية الثانية اقتنع سوهارتو بإمكانية تحرير إندونيسيا من الاستعمار الهولندي فانضم إلى القوات اليابانية.

وفي سنة 1945 التحق بالجيش الإندونيسي حديث التأسيس بعد استسلام اليابان في نفس السنة وإعلان إندونيسيا الاستقلال، وشارك في حرب السنوات الخمس ضد هولندا والتي انتهت باحتلال القوات الهولندية للعاصمة جاكرتا ومدينة يوغاربكارتا. غير أن عمليات عسكرية قادها سوهارتو مكنت من استعادة يوغاربكارتا ومن ثم موافقة هولندا على الانسحاب من كامل الأراضي الإندونيسية باستثناء إقليم إيريان جايا الذي قاد سوهارتو حملة لاسترجاعه سنة 1960.

بعد الاستقلال تدرج سوهارتو في سلم الرتب العسكرية حتى انتهي إلى قيادة القوات الخاصة بحماية الأمن القومي والتي قاد بها

العديد من العمليات العسكرية الناجحة للقضاء على حركات التمرد في مناطق متفرقة من إندونيسيا. كما استطاع سوهارتو أن ينقذ حكم الرئيس سوكارنو سنة 1965 بقضائه على المحاولة الانقلابية التي شارك فيه أعضاء من الجيش الإندونيسي بالتحالف مع الحزب الشيوعي، وقاد بعدها سوهارتو حملة تطهير واسعة ضد الشيوعيين.

وفي عام 1966 أقنع سوهارتو الرئيس سوكارنو بأن يمنحه سلطة إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد والتي كانت نقطة التحول في الدور السياسي لسوهارتو حيث عينه البرلمان رئيسا بالوكالة سنة 1967 ثم رئيسا منتخبا سنة 1968 ليصبح الرئيس الثاني لإندونيسيا.

ويعد عهد سوهارتو الانطلاقة الأولى للديمقراطية أو بدايتها إن شئنا الدقة. وهو عهد تصحيح الأخطاء التي ارتكبت في عصر سلفه سوكارنو. لقد أدار سوكارنو البلاد بطريقة فيها الكثير من الغموض الإيديولوجي، مستعملاً ما يسمى بالديمقراطية الموجّهة. وقد أتاح سوكارنو للحزب الشيوعي فرصًا عديدة للتمدد والتوسُّع؛ إذ تبوّأ بعض أفراده مناصب وزارية، ثم زاد نفوذهم بعد تدبيرهم لانقلاب عسكري؛ مما نتج عنه تصادم عنيف مع الجماهير، واندلعت المظاهرات في أنحاء إندونيسيا يحركها الشباب وطلاب الجامعات، الذين كانوا ينادون بحل الحزب الشيوعي وسجن قادته، وكان لهم ما تمنوا؛ إذ منع هذا الحزب من المشاركة السياسية. وتم في أول أكتوبر 1966، حل الحزب الشيوعي، ومنع نشاطاته على جميع

المستويات. وفي هذه الظروف لمع نجم سوهارتو بوصفه بطلاً ساعد في القضاء على الانقلاب الشيوعي المدعوم من الصين.

ولقد لقى سوهارتو قبولاً من جميع أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية، فقد رأوا أن الالتفاف حوله يفضي إلى استقرار البلاد، واستئصال الوجود الشيوعي. ووجد سوهارتو دعمًا من الطلاب الذين ساعدوا على تصفية جيوب الحزب الشيوعي، فعمل العامة من الشعب على معاقبة قادة هذا الحزب وإعدامهم بعد أن أذن لهم القادة المسلمون بذلك.

وعلى العموم وجد سوهارتو قبولاً حسنًا من عامة الشعب؛ لأنه قضى على الحركة الشيوعية الثورية. غير أن بعض المصادر ذكرت أنه استخدم سياسة الترقب والانتظار، فقد كان يترقب ما يسفر عنه الوضع، فلما رأى أن الانقلاب لا محالة فاشل، تظاهر بمساندة الإسلاميين؛ مما يدل على أن نواياه تجاه الإسلام لم تكن صادقة؛ إذ سرعان ما قام بتهميش المبادئ الإسلامية، والاعتماد على مبادئ العلمانية التي كان يؤمن بها، ويظن أنها الأمثل لإدارة دفة النظام. ويلاحَظ أن الفرق بين سوكارنو وسوهارتو، أن الأول اعتمد على الشيوعية مرجعًا في إدارة الدولة، وذلك بإبعاد الإسلام علانية؛ أما سوهارتو فاعتمد العلمانية في إدارة الدولة، وهي لا تختلف عن الشيوعية في شيء، إلا أن الفارق هو أن سوهارتو عمل على ضرب الدين الإسلامي بصورة خفية. فما يجمع بين الزعيمين هو العمل على

تهميش المبادئ الإسلامية وتشويهها تمهيداً للقضاء عليها. ويجب أن نشير هنا بأن سوهارتو في بداية حكمه عمل على توحيد السياسة، وصهر جميع الإيديولوجيات في بوتقة واحدة، وقد وجد قبولاً شعبيًا لا مثيل له. وكانت العلاقة بينه وبين الشعب تتسم بالهدوء والارتياح الشديدين، بل كان شهر عسل على رأي بعض المحللين.

وقد نادى رئيس الوزراء محمد ناصر، أبناء الوطن بالالتفاف حول القائد سوهارتو، ومناصرة سياسة الدولة للخروج من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ ولبّى الشعب بجميع طبقاته نداء الحكومة، وقد كانوا متفائلين بنظام حكم تحت قيادة رشيدة؛ إذ حققت تلك الفترة نوعًا من الاستقرار، فاستعد الشعب لمواجهة التحديات، ولكن سرعان ما ساءت الأمور، وتمزق حبل الثقة بين النظام والمسلمين ذوي الأغلبية الساحقة. ويجمع المحللون والخبراء على أن وصول سوهارتو إلى دفّة الحكم ما كان له أن يتحقق لولا نصرة المسلمين ومساندتهم له من الذين رأوا فيه خلاصًا من الشيوعية الملحدة؛ فقدر لهذا التقارب أن ينهار، ولهذا الحب الذي كان في قلوب المسلمين أن تخفت ناره، وقد حدث كل ذلك بعد ظهور النوايا السيئة تجاه الإسلاميين من قبل سوهارتو، فانفكت صلات القربى - كما وصف الخبير الهولندي - بين الحكومة والمسلمين.

ولا ريب أن شهرة سوهارتو ترجع إلى قدرته على حلّ الحزب الشيوعي ومحاربته؛ مما أدى إلى التفاف جميع الإسلاميين حوله،

وظنوا أنه المخلِّص من كل المشكلات، وأن عهده سيشهد نظامًا ديمقراطيًا جديدًا، يتيح العدل والمساواة للجميع، ولهذا تم مكافأة (حزب ماشومي - وهو عبارة عن مجلس شورى المسلمين الإندونيسي، وهو أول حزب إسلامي ظهر في الساحة السياسية الإندونيسية. وقد أنشئ في 7 نوفمبر 1945م-ثلاثة أشهر بعد استقلال الدولة من قبضة الاستعمار الهولندي- في مدينة يوغياكرتا التي ترأسها السيد محمد ناصر الذي تولى منصب رئيس الوزراء وقتذاك) بالاشتراك في إدارة الدولة في الفترة الانتقالية، وقد جاءت هذه المكافأة مقابل ما بذله هذا الحزب من جهد في الكفاح ضد الشيوعيين. هذا وقد كان حزب ماشومي محرومًا من المشاركة السياسية منذ 6 أكتوبر 1966. ورأى رئيس الحزب فراووتو مانكوسسميتو (1910-1970) (P. Mangkusasmito)، ضرورة مشاركة حزبه في السياسة وإدارة الدولة بصورة فاعلة، فكتب إلى سوهارتو خطابًا في هذا الشأن، فكان ردُّ سوهارتو غريبًا ومخيبًا لآمال المسلمين؛ إذ قال: إن حزب ماشومي لا يختلف عن الحزب الشيوعي؛ لأنه يعمل على تغيير فلسفة الدولة وتشكيلها وفق الإيديولوجية الإسلامية. وكان هذا الرد بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فبدأ التنافر بين سوهارتو وعامة الناس من المسلمين؛ إذ رأوا في عدم الاختلاف بينهم وبين الحزب الشيوعي إهانة. ولم يسكت حزب ماشومي على هذه الإهانة، بل أرسل خطابًا للسلطة

عبّر فيه عن غضبه وسخطه، مستنداً إلى مذكرة اتحاد المحامين التي تقول بعدم شرعية حل حزب ماشومي، والحزب الاشتراكي.

وبناء على ذلك طالب حزب ماشومي من رئيس الدولة إعادة النظر في القرار، والسماح لحزب ماشومي بالمشاركة السياسية؛ لأن مشاركة هذا الحزب ستزيد من شعبية الرئيس، فضلاً عن أنها ستقود إلى المحافظة على الوحدة الوطنية، وانتعاش الحالة الاقتصادية، وجلب الأمن والاستقرار للبلاد، وكان ردّ الرئيس سوهارتو صارمًا بعدم منح أية فرصة للحزب بالمشاركة السياسية، وذلك بناء على مذكرة تلقاها من رئيس أركان الجيش، ولكن الإشارة إلى رئيس أركان الجيش كانت حيلة لجأ إليها سوهارتو ليظهر بأن القرار ليس قراره وحده، بل يشاركه الجيش في اتخاذ هذا القرار، وهي الجهة المنوط بها حفظ الأمن. وعندما شعر زعماء حزب ماشومي بصلابة موقفه، اتجهوا إلى تأسيس حزب جديد أطلقوا عليه حزب مسلمي إندونيسيا (Partai Parmusi،Muslimin Indonesia)، وجاءت فكرة إنشاء هذا الحزب بعد سلسلة من اللقاءات بين مجموعة من الهيئات الإسلامية، ومن ثمّ أرسلوا خطابًا جديداً إلى سوهارتو في 24 أغسطس 1967م، أعلموه بقيام حزب جديد وفقًا للقوانين واللوائح، وتم عقد سلسلة من اللقاءات بين الزعماء والسلطة؛ ولكن فشلت في النهاية كل محاولات إنشاء الحزب الجديد؛ لأن سوهارتو أبدى رفضًا شديداً لتولي أي زعيم من حزب ماشومي منصباً قيادياً في الدولة.

ولقد علّل سوهارتو رفضه إنشاء حزب جديد وإقصاء زعماء ماشومي عن قيادته، بأن حظره لنشاط حزب ماشومي هو أمر مؤقت، فقد يتوقف الحظر في وقت لاحق، لذا كان يرى أنه ليس من الضروري إنشاء حزب جديد. وننقل من أقواله ما يأتي: إن قادة حزب ماشومي ليسوا بحاجة لتولي مناصب قيادية في هذه الفترة، وعليهم أن يؤدوا أدوارهم من خلف الكواليس، وأن يتحلوا بالصبر إلى حين عقد مؤتمر الحزب الأول، وإجراء الانتخابات، وأكد بأنه لن يتدخل وقتها، بل سيترك للشعب اختيار ما يراه مناسباً. وتم عقد المؤتمر في نوفمبر 1968م، وأسفرت الانتخابات عن اختيار محمد روم (1908-1983م) (M. Roem) رئيساً نظراً إلى ما عرف عنه من اعتدال، فضلاً عن إسهاماته الوطنية والسياسية، فقد تولى منصب وزير الخارجية في عهد سوكارنو، وكان يتوقع أن يحترم سوهارتو قراراته، وذلك بعدم التدخل في أعمال المؤتمر؛ ولكنه قلب لهم ظهر المجن، وأبدى علانية نواياه السيئة؛ إذ أرسل إلى المؤتمرين تعليمات خلاصتها أن الحكومة لن تقبل ترشيح أي زعيم من زعماء ماشومي لتولي رئاسة الحزب.

لم يقف زعماء الحزب مكتوفي الأيدي، بل سعوا إلى مقابلة سوهارتو عن طريق زعيمهم فراووتو، وسأل الأخير سوهارتو عن أسباب رفضه، فأكّد له الرئيس أن سبب الرفض يرجع إلى ما جاء في مذكرة قائد الجيش، فهو نفسه متخوف من خطط الحزب الرامية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وفي ذلك تعارض مع ما تمّ الاتفاق عليه

مع الزعماء الوطنيين ما قبل الاستقلال، ورأى أن مبادئ حزب ماشومي تتعارض مع دستور عام 1945م. والغريب في الأمر أن ماشومي لم يكن الحزب الإسلامي الوحيد، فهناك حزب إسلامي آخر تحت قيادة محمد حتا (1902-1980م) (M. Hatta)، مؤسس الحزب الديمقراطي الإسلامي. ويلاحظ أن سوهارتو بدأ يتصرف منذ البداية، وكأنه رئيس منتخب من الشعب، وتناسى أنه نصِّب رئيسًا للجمهورية بصفة مؤقتة عام 1968م، إلى حين إجراء الانتخابات العامة لاختيار الرئيس الرسمي عام 1971م.

ولقد كان الهدف من الفترة الانتقالية هو معالجة بعض الأمور السياسية والاقتصادية الطارئة، ومعالجة جميع السلبيات التي خلّفها نظام سوكارنو، ويلاحَظ أن الحكومة الجديدة كان همها الأول هو أمن البلاد واستقراره، لذا طالبت الجماهير الالتزام بقانون 1945م، والتمسك بفلسفة الدولة المعلنة. وقد تمسك النظام الجديد بمبادئ الدولة المسماة البنتشاسيلا (Pancasila).

و"بانتشا" تعني خمسة، و"سيلا" تعني مبادئ، وهي لغة سنسكريتية؛ أما المبادئ الخمسة فهي على النحو الآتي:

الألوهية الربانية المتفردة.

الإنسانية العادلة المتمدنة.

إندونيسيا المتحدة.

الشعبية الحكيمة.

العدالة الاجتماعية (لجميع شعب إندونيسيا).

الألوهية المتفردة هي الحرية التامة لجميع الأديان؛ والإنسانية المتمدنة تعني إبعاد العقوبات الواردة في الشريعة الإسلامية، لأنها تخالف التمدن في زعمهم؛ والشعبية الحكيمة تعني الديمقراطية. وقد اتضح للجميع بعد تولي سوهارتو السلطة بأن الديمقراطية التي وعد بها لا وجود لها، ولم يحصل المواطنون على حقوقهم التي وعدهم بها.

وقد قام سوهارتو بدءًا من عام 1971م، بتقليص عدد الأحزاب، فقد قلصها من عشرة أحزاب إلى سبعة فقط، ثم اختزلت الأحزاب السبعة إلى ثلاثة أحزاب إسلامية، والحزب الديمقراطي الإندونيسي (PDI،Partai Demokrasi Indonesia) الذي يضم جميع العناصر النصرانية، وحزب العمال (Golkar،Golongan Karya)، المدعوم ماديًا ومعنويًا من قبل الحكومة. وقد عملت الدولة -كما أشرنا سابقًا- على السير على هدى المبادئ المعروفة بالبنتشاسيلا في جميع النشاطات السياسية والاجتماعية. وغير خافٍ أن الدولة كانت قلقة من المجموعات التي كانت تعمل سرًا من أجل جعل دستور الدولة مستلهمًا من الشريعة الإسلامية. ولكسر شوكة هذه المجموعات، رأت الدولة ضرورة استخدام مبادئ البنتشاسيلا عند ممارسة الأعمال الدينية، وهي مبادئ غامضة وغير واضحة. هذا وقد قامت الدولة ببناء المساجد المعروفة من حيث المنارة والقبة؛ ولكن

في شكلها تعبر عن مبادئ فلسفة الدولة. فضلاً عن ذلك فإن بعض العبادات، مثل: الزكاة، والصدقات أطلق عليها اسم زكاة البنتشاسيلا؛ إذ أنشأ سوهارتو مؤسسة الزكاة تحت البنتشاسيلا، وهي زكاة تخصم من مرتبات موظفي الدولة شهريًا. كما نلاحظ اختفاء رمز الكعبة من شعار الحزب الإسلامي "اتحاد" (Partai Persatuan Pembangunan، PPP)، الذي كان معمولاً به حتى عام 1977م، وذلك نظراً إلى خوف أعضائه من الطرد من البرلمان. كانت الحكومة تتدخل أيضًا في ترشيح بعض القيادات لتولي المناصب القيادية العليا. ويلاحظ أن كل ما له علاقة بالإسلام بدا مرفوضًا من قبل السلطة؛ حتى الأحزاب التي غيرت أسماءها لم تسلم من الحظر والتهميش.

وعندما حان موعد المؤتمر السنوي نشطت الحكومة لوضع العقوبات، ولم تسمح بمرور الأجندة إلا ما كان يتمشى مع سياستها، وظلت الحكومة تراقب نشاطات الأحزاب، ولا سيما الحزب الإسلامي؛ بل تم حظر جميع النشاطات والمؤتمرات الدينية التي لم تكن متوافقة مع برامج الدولة وسياستها. فأحزاب المعارضة صارت لا حول لها ولا قوة، وحزب العمال كان لا يمت للسياسة بشيء؛ إلا أنه كان يمارسها بمباركة السلطة. فالديمقراطية كانت مزيفة وغير صادقة. وقد لوحظ أن حزب العمال المدعوم حكوميًا هو صاحب الأغلبية في البرلمان، وهذا وحده دليل واضح على عدم نزاهة رجالات السلطة. وعملت الحكومة على

تغيير رمز الحزب الإسلامي، فأزالت "الكعبة"، ووضعت مكانها نجمة؛ حتى لا يجد مناصرة من أفراد الشعب في الريف، وهم فئة تجهل القراءة والكتابة. وكل هذه الأفعال كان الهدف من ورائها إقصاء الإسلاميين عن السلطة، وعن اتخاذ القرار.

كما كان سوهارتو في إدارته للدولة يعوّل كثيراً على المخابرات، والنظام البوليسي، والعمل على إبعاد الإسلام عن السياسة، ولتنفيذ هذه الخطط عيّن علي مورتوفو (1924-1984م) (A. Murtopo)، مستشاراً شخصياً له للشؤون السياسية. وقد قام هذا الرجل بتنشيط التنمية مستعيناً بمجموعة من الليبراليين. كما تقرب سوهارتو من داود يوسف (1926-للآن) (D. Jusuf) العلماني، وعيّنه وزيراً للتربية والتعليم. كما وجد تأييداً ومباركة من طائفة اليهود بقيادة بيتر بيك الهولندي (P. Beeck)، وهو أحد زعماء الكنائس، ومن المدربين للطلاب في يوغياكارتا (Yogyakarta)، وقد عرف بيتر بتعصبه للنصرانية، وعمل على إنشاء خلية من الشباب المسيحيين هدفها إعانة المخابرات في جميع المؤسسات الحكومية بهدف مراقبة الحركات الإسلامية ونشاطاتها، وقد قام علي مورتوفو بتعيين معاون له اسمه بفيتوت سوهارتو (P. Suharto)، ومن واجباته القضاء على التيارات المناوئة لفلسفة الدولة، ولا سيما الأحزاب الإسلامية، مثل: حزب الاتحاد للتنمية (PPP،Partai Persatuan Pembangunan)، وجمعية نهضة العلماء (NU،Nahdatul Ulama)، وغيرهما.

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها الهيئات الإسلامية ضد اعتماد مبادئ البنتشاسيلا بوصفها مصدراً للنشاطات السياسية والدينية، نجد عبد الرحيم وحيد (1940-2009م) (A. Wahid)، زعيم أكبر جمعية يطلق عليها اسم نهضة العلماء المسلمين، يبدي موافقته الصريحة على الالتزام بهذه المبادئ، وقد صرح بذلك عام 1973م، ورأى أن الأخذ بهذه المبادئ ييسر العمل مع الحكومة. ويبدو أن الليونة التي أبدتها نهضة علماء المسلمين نابعة من اعتقادها أن مهادنة الحكومة والعمل معها، سيساعد على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

لقد ساند سوهارتو مجموعة من الجمعيات، منها: مجلس الدعوة الإسلامية الإندونيسي، وهذا المجلس تأييده لم يكن غريبًا، لأنه مؤسسة تابعة للدولة، وكذلك كان مجلس العلماء الإندونيسي من المؤيدين لذلك؛ أما الجمعية المحمدية، فقد وقفت موقفًا معارضًا منذ البداية، وتبعها كثير من الهيئات الإسلامية التي أخذت على عاتقها نشر الدعوة الإسلامية الخالية من الشوائب. وهذه الهيئات الرافضة وجدت في مبادئ الدولة البنتشاسيلا كفراً وإلحاداً يناقض ما كانوا يدعون إليه من مبادئ إسلامية سامية.

على العموم، إن مبادئ البنتشاسيلا في رأي هذه الهيئات الإسلامية ما هي إلا علمنة للدولة، ونشر للكفر والإلحاد، وليس بغريب أن يصدر وزير الداخلية في ذلك الوقت مرسومًا يمنع فيه نشاط هذه الهيئات داخل المجتمع الإندونيسي؛ أما الطلاب فقد

عارضوا مبادئ البنتشاسيلا معارضة صريحة ممثلين في جمعية الطلبة الإندونيسيين؛ بينما الشق الآخر من الطلاب المسمى اتحاد الطلبة الإندونيسي، فقد انقسم إلى قسمين: القسم الأول سار مع ركب الحكومة نظرًا إلى الضغوط التي فرضت عليه من قبل الحكومة، أما القسم الثاني فأعلن رفضه ومعارضته. ونشير هنا إلى أن الجمعيات الإسلامية أدت دورًا كبيرًا في محاربة الشيوعية في عهد سوكارنو، وكان لها الفضل في تنصيب سوهارتو رئيسًا للدولة؛ ولكن تنكّر لها فيما بعد.

وقد أدى كل من عبد الغفور وأكبر تانجونج (1945-للآن) (A. Tanjung) وغيرهم دورًا عظيمًا في الضغط على فئات الشعب المختلفة لقبول مبادئ البنتشاسيلا. كان عبد الغفور وزيرًا للشباب، وكان بمثابة المتحدث الرسمي باسم نظام سوهارتو؛ أما أكبر تانجونج فكان يتولى مجلس قيادة الحزب الحاكم، وظل في هذا المنصب حتى بعد سقوط نظام سوهارتو، وتنحى عن منصبه بعد فشله أمام يوسف كالا (J. Kalla) نائب الرئيس.

وقد ظلت الهيئات الإسلامية تكرر رفضها القبول بمثل هذه المبادئ، لكونها سوف تقود إلى زعزعة العقيدة الإسلامية عقيدة الأغلبية الإندونيسيا. وتوالت اجتماعاتهم إلى أن هجم عليهم العسكر بعد أن تلقوا الأوامر العسكرية من القائد المسيحي الجنرال بيني مورداني (1932-2004م) (B. Murdani)، وهو جنرال معروف

بإجرامه، وحبه لإراقة الدماء، وتربطه صلات مشبوهة بأعداء الأمة الإسلامية. وقد أصدر تلك الأوامر ردًا على محاضرة ألقيت في جمع من الناس في 12 سبتمبر 1984م. أعقب تلك المحاضرة مظاهرة تطالب بفك أسر أربعة من أعضاء جماعة المسجد الذين تم اعتقالهم من قبل جهاز أمن الدولة. لقد كانت المظاهرة سلمية؛ ولكن لما اقترب المتظاهرون من مركز الشرطة قام رجال الأمن بإطلاق الرصاص عليهم دون رحمة، فتساقطوا كأوراق الشجر في يوم عاصف، ولم يكتفوا بذلك، بل أخذوا يسبون ويشتمون الموتى، وداسوا على جثثهم بالسيارات الضخمة، فسالت الدماء أنهارًا، وحاول العسكر إخفاء معالم الجريمة، فطلبوا من رجال المطافئ، سحب الجثث ومسح آثار الدماء بالماء.

وقد ظل نظام سوهارتو يقاتل من أجل إرساء دعائم الـ: بنتشاسيلا، والعمل على غرسها في نفوس الشباب والجيل الصاعد، بحيث تصير إيديولوجية ثابتة وراسخة في النفوس؛ فأخذت الحكومة تبذل جهدها لشرح المبادئ الخمسة شرحًا تفصيليًا، بل ذهبت أبعد من ذلك فأدخلتها ضمن المناهج التربوية في جميع المستويات التعليمية، بدءًا من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الجامعية. وأدرجت مادة الأخلاق، وهي مادة بديلة عن المواد الدينية. وواضح أن الحكومة كانت تسعى لنزع بذرة الإيمان من قلوب المؤمنين، وزعزعة عقائدهم، ونشر الأفكار الهدامة الباطلة المنافية لتعاليم

الإسلام. فالحكومة جريًا وراء الحفاظ على القومية، كانت تضحي بالدين؛ ولعل هذا الاتجاه هو الذي قاد إلى ثورة شديدة ضد الدولة ليس من المسلمين فقط، بل شاركهم في العداء والثورة غيرهم من أهل الديانات النصرانية والبوذية والهندوسية؛ لأنهم رأوا استحالة أخذ الأخلاق من مبادئ غامضة ومبهمة، مثل مبادئ الـ: بنتشاسيلا. فمثل هذه السياسة الغامضة كانت تتجه نحو تشكيك الشعب في دينه. لذا توحدت جميع الديانات على عدائها للدولة، ورأى أصحابها أن تلك المبادئ غايتها نشر الفكر الليبرالي، ومحاربة كل شيء يدور في فلك الأديان.

وقد فنّد محمد ناصر رئيس الوزراء الأسبق تلك السياسة اللاعقلانية التي انتهجها نظام سوهارتو في تطبيق مبادئ الـ: بنتشاسيلا، ونقدها نقداً شديداً، ورأى فيها عدوانًا ظاهراً على الدين ومبادئه؛ مما حدا به إلى توجيه خطاب إلى رئيس البرلمان يطالب فيه بإلغاء مادة الأخلاق؛ لأنها تخالف أصول العقيدة، وتسعى لتدميرها، وهذه المبادئ هي مبادئ إلحادية بعيدة عن الدين والروحانيات، وهي أيضا مبادئ تدعو إلى توحيد الأديان بغض النظر عن كونها سماوية أو غير سماوية، ولا شك أن مثل هذا المفهوم له خطره على الشباب المسلم الذي يدين بدين سماوي يعد آخر الأديان السماوية، وهو ناسخ لغيره من الأديان، وفاتهم قول المولى عزّ وجل: (إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ) (سورة آل عمران: 19).

وعلى الجانب الاخر عرف عن سوهارتو اهتمامه بالجانب الأمني لإندونيسيا وقد زاد تركيزه عليه بعد توليه الرئاسة، ففي سنة 1975 أرسل قوات إندونيسيا لتضم إقليم تيمور الشرقية إلى إندونيسيا بعد خروج الاستعمار البرتغالي منه.

كما سعى إلى إعادة العلاقات السياسية مع الدول الغربية فأعاد عضوية إندونيسيا في الأمم المتحدة بعد أن كانت قد انسحبت منها في عهد الرئيس سوكارنو بسبب اختيار ماليزيا في عضوية إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، كما أعلن سوهارتو احترام إندونيسيا لجارتها ماليزيا. وعمل في بداية حكمه على تجميد العلاقات مع الصين.

ومن ناحية أخرى قوى سوهارتو مكانة بلاده الإقليمية فقادت إندونيسيا في عهده منظمة شعوب جنوب شرق آسيا "آسيان" وشاركت في محاولات السلام في كمبوديا. وسعى سوهارتو في التسعينيات من القرن المنصرم إلى إعادة تطبيع العلاقات مع الصين من جديد. ففي عهده ازدهر الاقتصاد الوطني وأقدم المستثمرون الدوليون على الاستثمار في إندونيسيا، وتقدمت حركة الصناعة وتحقق رخاء اقتصادي للمجتمع الإندونيسي لم يشاهد من قبل. كما اهتم سوهارتو بالبنية الاجتماعية فطور التعليم وحقق قدرا كبيرا من التأمين الصحي.

غير أن ملامح أزمة اقتصادية حادة بدأت تلوح على إندونيسيا وبدأت الروبية الإندونيسية تفقد قيمتها وارتفعت نسبة التضخم

بشكل كبير واتسعت دائرة البطالة وأعلن مدراء صندوق النقد الدولي استحالة استقرار الاقتصاد الإندونيسي مع وجود سوهارتو في الحكم. ومارس سوهارتو إجراءات تقشف اقتصادية سنة 1998، وقد أحدثت الإجراءات أزمة ثقة في نظامه على المستوى الداخلي. وفي مارس/ آذار 1998 أعاد مؤيدو سوهارتو في البرلمان انتخابه رئيسا للبلاد للمرة السابعة.

ولم يمض من ولاية سوهارتو إلا شهور قليلة حتى خرج الطلاب في مظاهرات عارمة استحلوا أثنائها العاصمة جاكرتا وحاصروا البرلمان مطالبين بإصلاحات ديمقراطية لينتهي الأمر باستقالة الرئيس سوهارتو في 21 مايو/ أيار 1998 فتولى نائبه حبيبي رئاسة البلاد لفترة مؤقتة إلى حين قيام انتخابات عامة.

وتقول جماعات حقوق الإنسان والأمم المتحدة إنه تسبب في مقتل ما يقرب من مليون شخص من المعارضين. وقد استقر سوهارتو بعد مغادرته للحكم برفقة أسرته في إحدى ضواحي جاكرتا، متواريا عن الأنظار والظهور الشعبي إلا قليلا. وقد قدرت مجلة تايم الأميركية ثروة سوهارتو بحوالي 15 مليار دولار أميركي، وقيمة ما امتلكته أسرته في 32 سنة من حكمه، بحوالي 73 مليار دولار.

وضع سوهارتو سنة 2000 في بيته تحت الإقامة الجبرية عندما بدأت السلطات بالتحقيق في ثروته. ولم يحضر سوهارتو المحاكمة التي اتهم فيها باختلاس 571 مليون دولار، لتمويل مشاريع يديرها

أفـراد مـن أسـرتـه، نظـرا لحالتـه الصـحية المتـدهورة. ثـم أعلـن عـن محاكمته من جديد سـنة 2002، لكنها توقفـت بعـد أن أعلـن الأطبـاء عن إصابة سوهارتو بمرض في الدماغ، ثـم تكـاثرت عليـه الأمـراض بعد ذلك الأمر الذي أجل محاكمته إلى حدود سنة 2005.

وقد أعيد فتح ملف محاكمته سنة 2006، وطولب بإجراء فحوصات طبية على سوهارتو لإثبات إمكانية محاكمتـه لكـن دون جـدوى. وقـد رفضت المحكمة العليا في إندونيسيا سنة 2007 تعـويض سـوهارتو بمبلغ 128 مليون دولار، كانت محكمة صغرى قضت له به ضد مجلـة تايم الأميركية بسبب اتهامها إياه باختلاس مبالغ كبيـرة. وقـد تـوفي يوم الأحد 27 يناير 2008.

ماذا بعد استقالة الرئيس سوهارتو عام 1998

احتجاجـات الطلبـة كانـت إلـى حـد كبيـر هـي المظهـر الأساسـي للنشاط المعارض لنظام سوهارتو في وقت تضاءل فيه تأثير القـوى والقيادات السياسية المعارضة. فميجاواتى اختفت تقريبا من الساحة منذ تم إزاحتها عن قيادة الحـزب الـديموقراطي وعبـد الـرحمن وحيـد كان قد اتخـذ موقفـا داعمـا للجـزب الحـاكم فـي انتخابـات عـام 1997 البرلمانية. وحده أمين رئيس بدأ يلمح في ظروف الأزمة الاقتصـادية الحادة وتململ ثم انفجار الغضب الطلابـي فرصـة سـانحة ولـذا بـدأ

يعلن عن معارضته لسياسات الديكتاتور العجوز صراحة منذ بدايات 1997 وتم على إثر ذلك طرده من منظمة رابطة المفكرين الإسلاميين (إتشمى) في منتصف العام. وفي نهاية العام ذاته أعلن أمين نيته الترشح في مواجهة سوهارتو لمنصب رئيس الجمهورية.

ومع نهاية شهر يناير من العام 1998 أعلن سوهارتو عن اسم نائبه الجديد الذي سيخوض معه الاستفتاء الصوري في الجمعية التأسيسية. كان الاسم مفاجأة للجميع فقد تخطى الرئيس كافة الأسماء التي كانت تدور حولها التكهنات من كبار رؤوس بيروقراطية المدنية ومؤسسته العسكرية واختار بدلا من ذلك بي جيه حبيبي وزير البحث العلمي طوال عقدين ورئيس إتشمى. كان الاختيار الذي بدا غريبا سببا في أن يربط البعض بينه وبين انخفاض حاد جديد للروبية الإندونيسية بعد ثلاثة أيام فقط من إعلانه. كانت الروبية قد تضاءلت قيمتها إلى أقل من خمس ما كانت عليه عند بدء الأزمة. وفي مواجهة ذلك التجأ سوهارتو إلى خطة جديدة لإدارة سعر الصرف هي أقرب إلى الشعوذة المالية في مواجهة رفض غاضب من قبل المؤسسات المالية العالمية التي بدأت تنظر إلى الديكتاتور على أنه عجوز مخرف يعبث باقتصاد بلاده ومن خلال ذلك يسبب أضرارا فادحة للاقتصاد العالمي.

وكان تصاعد احتجاجات الطلبة في الجامعات يسبب للرئيس سوهارتو قلقا عميقا خاصة وأنه لم ينس كيف كانت احتجاجات

مماثلة في الستينات أحد معاول هدم نظام سلفه سوكارنو. وفي مواجهة هذه الاحتجاجات استخدم سوهارتو مخابرات جيشه وقواته الخاصة طوال النصف الثاني من عام 1997 لمحاولة قمعها وتشتيت جهودها وكان من أبرز إجراءات القوات الخاصة التي كان يقودها في ذلك الحين صهر الرئيس، مجموعة من عمليات الاختطاف لعدد من القيادات الطلابية سيكون لافتضاحها فيما بعد أثرا هاما في تطور الإحداث. ولكن في شهر فبراير من عام 1998 كان سوهارتو يعيد ترتيب القيادة العسكرية للجيش في محاولة إضافية للتعامل مع الخطر الذي تمثله الاحتجاجات الطلابية مع اقتراب موعد انعقاد الجمعية التأسيسية. في تعديله للقيادة العسكرية كان الإجراء الأبرز تعيين ياوره جنرال ويرانتو في منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وهما منصبان لم يجتمعا لشخص واحد منذ السبعينات. وكان من الواضح أن اختيار القائد الجديد الصغير في السن بالنسبة للمعتاد لهذه المناصب ومع ملاحظة تاريخ تقدمه السريع في الترقيات، يعتمد أساسا على ولائه الشخصي للرئيس ويشير إلى أنه يتم إعداده لخطط مستقبلية أكثر أهمية قد يكون منها أن يرث مقعد الرئاسة خلفا لراعيه.

وفي الفترة القصيرة بين تولى ويرانتو لمنصبه الجديد وبين بدء انعقاد الجمعية التأسيسية أثبت كفاءته في أداء مهمته الأولى وهي منع الاحتجاجات الطلابية من أن تسبب إزعاجا لمسار اجتماعاتها. كان

الطلبة مصرون على إيصال أصواتهم إلى أعضاء الجمعية على أمل أن تفرض على الرئيس إجراءات جذرية لإصلاح سياسات الدولة والقضاء على الفساد ولكن ويرانتو نجح في إحاطة الجمعية بسوار محكم من الاحتياطات الأمنية وواجه محاولات الطلبة للتظاهر في فترة انعقادها بحزم. في أثناء ذلك أعادت الجمعية كما هو متوقع انتخاب سوهارتو رئيسا لفترة جديدة وأضافت إلى ذلك منحه سلطات استثنائية لمواجهة الظروف الطارئة. وفي مستهل فترة رئاسته الجديدة فاجأ الديكتاتور العجوز الجميع بتشكيل جديد للحكومة أثبت من خلاله أنه لا ينوى الاستجابة إلى مطالب الإصلاح في أي وقت قريب. إلى جانب أن التشكيل ضم إحدى بنات سوهارتو كأول فرد من العائلة الرئاسية يحصل على منصب وزاري، فإن العديد من الوزارات الهامة تم إسناده إلى أعضاء في الدائرة القريبة من العائلة وممن عملوا عن قرب مع أبنائها وأسندت وزارة الصناعة الهامة إلى أحد أبرز رجال الأعمال من المحاسيب الذين بنوا الثروات ضخمة من خلال الاحتكارات الإقطاعية التي كفلها لهم قربهم من عائلة الرئيس.

العامل الإضافي الذي اقتحم مسرح السياسة بقوة منذ النصف الثاني لعام 1997 فأحدث إزاحة كبيرة لقدرة القوى التقليدية على الفعل كان الحراك الطلابي. كان الطلبة قوة كبيرة على الأرض لا ينقصها إلا وحدة الهدف والقدرة على تنسيق حركتها. في نهاية عام 1997 كان واضحا إن الحركة الطلابية تكتسب بالتدريج هذه

الخواص. أصبح للطلبة هدف واحد أعلنوا عنه وأصبح بإمكانهم تنسيق عملهم المشترك إلى حد التمكن من القيام بتظاهرات يخطط لها مسبقا فتخرج من جميع الجامعات في وقت واحد في جميع أنحاء البلاد المترامية الأطراف. ومع الوقت اكتسبت هذه الحركة تعاطفا جماهيريا كبيرا مع الشعور الواضح للناس بأن نظام سوهارتو قد استنفذ شرعية استمراره مع انهيار أكذوبة الرخاء الاقتصادي التي كانت الأساس الحقيقي لهذا النظام.

وطوال شهور كانت مسيرات الطلبة تهز أرجاء مدن إندونيسيا وعاصمتها وفي كثير من الأحيان رافق هذه المسيرات اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن والجيش ورافقها أيضا اعتقال واختفاء كثير من القيادات الطلابية. كان الجيش هو القوة الأكثر اشتباكا مع الحركة ومن ثم الأقدر على قياس مدى قوتها. ولذا فيمكن التكهن بأن سلوك الجيش وقياداته في الفترة التالية كان العامل الرئيسي المؤثر عليها هو تقديرهم لإمكانيات الحركة الشعبية التي يقودها الطلبة وتقديرهم في الوقت نفسه لإمكانية مواجهتها وقمعها أو احتوائها.

وظهرت البوادر الأولى لتغير في رد فعل الجيش تجاه حركة الطلبة بشكل غير مباشر من خلال سلوكيات تبدو ظاهريا وكأنها استمرار لأداء دوره الطبيعي في قمع كل معارضة للنظام لكن الطريقة التي أدى بها الجيش مهامه كان لابد من أن تثير الشكوك. أحد السلوكيات المثيرة للشك كان إطلاق سراح بعض المختطفين من القيادات الطلابية في

منتصف إبريل 1998. كان من أصدر الأمر بإطلاق سراح هؤلاء يعلم بلا شك بأنهم سيفضحون الكثير مما تعرضوا له في محبسهم وأنهم سيثبتون العلاقة المشكوك فيها بين اختفائهم وبين مؤسسات النظام. ورغم أن التهديد التقليدي لهم بألا يتفوهوا بشيء عما حدث قد تم توجيهه كما هو متوقع إلا أنه مع نهاية إبريل كان الأمر قد أفتضح محليا وعالميا إلى حد اضطر قائد القوات الخاصة إلى الاعتراف صراحة بمسؤولية جهازه عن عمليات الاختطاف.

في الوقت نفسه بدأت أيضا إشارات واضحة لتغير في موقف الجيش من خلال تصريحات لقادته أعربوا فيها عن تعاطفهم مع مطالب الحركة الشعبية واعتقادهم أنها مطالب مشروعة ينبغي الاستجابة لها. وذهب بعض هؤلاء القادة بتكليف من ويرانتو وزير الدفاع نفسه إلى حد عقد لقاءات مفتوحة مع ممثلي الطلبة نقلت بعضها وسائل الإعلام وفي حين التزم القادة بإجابات دبلوماسية تتمسك بإصرارهم على استقرار البلاد وحماية الشرعية الدستورية إلخ إلا أن صوت الطلبة وتساؤلاتهم الصريحة كان يجد سبيله إلى أسماع ملايين المتابعين من خلال هذه اللقاءات.

وقد بدأ شهر مايو 1998 بحدث جديد هو امتداد لسلسلة قرارات سوهارتو الكارثية في هذه المرحلة الحرجة. فقد فاجأ الديكتاتور شعبه بقرار رفع سعر المنتجات البترولية التي كانت طوال عقود خاضعة لتسعيرة تفرضها الدولة وتعوض الفرق بينها وبين السعر

العالمي بدعم ضخم يكلف خزانتها الكثير سنويا. كان الإجراء في ذاته متوقعا ولكن المفاجئ كان هو نسبة الزيادة. فبينما توقع الخبراء زيادة في حدود 5-10٪ أعلن سوهارتو في صباح 4 مايو عن زيادة قدرها 71٪ يبدأ تطبيقها في اليوم التالي. أكثر من ذلك أعلن أيضا عن زيادة قدرها 67٪ في أسعار تذاكر المواصلات العامة التي يعتمد على استخدامها الغالبية العظمى من السكان.

في اليوم التالي لإعلان سوهارتو عن الزيادة الكبيرة في أسعار المنتجات البترولية قرر رئيس البرلمان مدعوما برؤساء الهيئات البرلمانية الأربعة أن يعبر لأول مرة عن توجه مستقل عن الخط المعلن لنظام الرئيس سوهارتو، فأعلن أن البرلمان ينوى البدأ في تشريع مجموعة من الإصلاحات التي تستجيب لمطالب الحركة الطلابية.

موقف الجيش من إعلان رئيس البرلمان كان يمكن معرفته من ممثل الجيش داخل البرلمان ذاته. ومع أن هذا كان يمكن استنتاجه ضمنا لأنه لم يكن من المتوقع أن يقدم رئيس البرلمان على خطوة لا يدعمها قائد كتلة برلمانية هامة تمثل القوة الأهم في الواقع الإندونيسي إلا أن الجنرال "سياروان حامد" قائد الكتلة البرلمانية للجيش في البرلمان خرج في مؤتمر صحفي بعد ثلاثة أيام مؤكدا أن ثمة إجماعا واسعا بين أفراد الحكومة والمشرعين والجمهور على

ضرورة اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة تحقق المطالب المشروعة التي يرفعها الطلبة.

بعد ساعات من مغادرة سوهارتو لحضور مؤتمر بالقاهرة سقط أول ضحايا الاشتباكات بين الأمن والمتظاهرين في المسيرات التي لم تنقطع يوما طوال شهور. قتل أحد ضباط الشرطة فيما قتل أحد المارة غير المشاركين في أحد المسيرات بعدما تم ضربه بقسوة من قبل رجال الشرطة. وفي يوم 12 مايو تعرضت إحدى مسيرات الطلبة لأول مرة لإطلاق نيران أودى بحياة 4 من الطلبة طالتهم رصاصات قناصة داخل الحرم الجامعي ذاته! كانت هذه الحادثة نقطة تحول شديدة الأهمية. وفي الوقت نفسه كانت تفاصيلها واحدة من ألغاز ستبدأ في التكاثر مع الوقت دونما إجابة حاسمة لأي منها. في النهاية لم يثبت تورط قوات مكافحي الشغب المشاركة في الاشتباكات في إطلاق النيران في حين حامت الشكوك حول القوات الخاصة التابعة للجيش. ومرة أخرى تورطت هذه الفرقة من الجيش في عمل يدفع المواجهة بين الطلبة وبين النظام بشكل مفضوح إلى الحد الذي يبدو معه أن الأمر كان متعمدا. أحد ما في الجيش كان يرغب للمواجهة أن تتطور وربما بالشكل الذي يجعل للجيش اليد العليا في إدارة هذا التطور.

في ذات الوقت كان سوهارتو يضيف جديدا إلى تصريحاته التي ستثبت أثرا كارثيا بالنسبة له ففي مؤتمر صحفي عقده في القاهرة بعدما وجد مظاهرات للطلبة الإندونيسيين الموفدين هناك قال إنه

إذا كان الشعب الإندونيسي يرى أنه لم يعد الشخص المناسب لقيادته في المرحلة القادمة فهو لا يرى مانعا في أن يتقاعد ليصبح زعيما روحيا لشعبه وليس قائدا سياسيا.

وطوال يومي 12 و13 مايو 1998 شهدت مدن إقليمية عدة أحداث شغب شملت أعمال سلب ونهب وتدمير لمنشآت تجارية وتعدى على منازل وممتلكات الأقليات الإثنية وبصفة خاصة ذوي الأصول الصينية. كان يفترض بهذا أن يكون جرس إنذار لسكان العاصمة وربما كان لأحداث إطلاق النار في مسيرة 12 مايو 1998 أن تنبه أيضا إلى احتمال صدور رد فعل مماثل. الغريب أن رد الفعل قد تأخر إلى حد أنه كان من الصعب تصديق كونه رد فعل على الإطلاق. ففي صباح 14 مايو بدأت ألسنة دخان كثيف ترتفع في وقت واحد من أنحاء متفرقة في العاصمة. اندلعت أحداث عنف وشغب عنيفة في كل أنحاء العاصمة فجأة. وكما حدث في المدن الإقليمية شمل الشغب أحداث سلب ونهب ولكن التدمير والإحراق المتعمد كان أكثر وأوسع انتشارا. مهاجمة الأقلية الصينية كانت ملمحا بارزا في هذه الأحداث وإضافة إليها كانت حوادث الاغتصاب شبه الممنهج ملمحا بارزا آخر. في المجمل لم يبد ما حدث انتفاضة شعبية غاضبة تجاه سقوط الضحايا في يوم 12 مايو وإنما بدا وكأنه انفلات للعنف من عقاله بصورة منظمة وفي توقيت حدد سلفا.

كان الحفاظ على أمن العاصمة مهمة قوات الجيش وحاميته المرابطة فيها. وكان لدى الجيش القدرة الكافية على احتواء الأحداث في بدايتها. ولكن هذه القوات لم تتدخل إلا بعدما أحدث الشغب أكبر قدر ممكن من التدمير. وعندما وضع حد لأحداث العنف أخيرا كانت قد تسببت في مقتل 1217 شخص وتدمير 6000 مبنى كليا أو جزئيا وقدرت قيمة الخسائر المادية بما لا يقل عن 500 مليون دولار وإن كان هذا التقدير يعتبر محافظا للغاية. كما شهدت مدن بخلاف جاكارتا خسائر مماثلة أو ربما أكبر إذا قيست كنسبة إلى حجم المدينة التي وقعت فيها. وكان التدمير الذي خلفته الأحداث كصورة ظاهرة للعيان أبلغ أثرا مما قد تصوره الإحصائيات. وهو ما أتيح للرئيس الذي قطع زيارته للقاهرة وعاد إلى عاصمته أن يراه بعينيه بينما كانت سيارته تقله من المطار إلى قصره الرئاسي ومع ذلك فلم يبد الرجل أي علامة على أن عزمه على الاستمرار في حكم بلاده قد بدأ يلين. حتى وقد أصبح ولاء جيشه أمرا مشكوكا فيه وحتى مع أن دعم حزبه والبرلمان الذي يحظى بأغلبية مقاعده بدا واضحا أنه أصبح جزءا من التاريخ. كان لابد إذن من رفع حرارة الضغوط أكثر فأكثر ووحدهم الطلبة كان بمقدورهم ذلك مع قليل من مساعدة الجيش على أي حال.

وفي صباح الإثنين 18 مايو 1998 تدفق آلاف الطلبة إلى ساحة البرلمان للضغط على قادته حتى يقدموا طلبا رسميا بأن يستقيل

سوهارتو من منصبه. تم هذا بموافقة وزير الدفاع الذي أمر بأن تنقل عربات تابعة للجيش الطلبة من الحرم الجامعي إلى البرلمان. وإن رفض أغلبهم استخدام هذه العربات وفضلوا الوصول إلى البرلمان بطرقهم الخاصة. في النهاية كانت هذه أضخم مظاهرة نظمها الطلبة الذين ملأوا ساحة البرلمان واعتلوا أسطح مبانيه وحتى قبابه التي كانت أحد العلامات المميزة لأفق العاصمة. وفي داخل أحد هذه المباني اجتمع رئيس البرلمان برؤساء الهيئات البرلمانية الأربعة (أحدها كان الهيئة البرلمانية الممثلة للجيش). وخرجوا في النهاية ببيان يطالب سوهارتو بالاستقالة.

وكان ما توقعه رئيس البرلمان أن يؤازر الجيش بشكل واضح هذه الخطوة ولكن ما حدث هو أن وزير الدفاع ويرانتو خرج في مؤتمر صحفي محاطا بقادة أفرع الجيش وغيرهم من كبار القادة ليعلن أن بيان قيادات البرلمان لا يعبر في الواقع إلا عن آرائهم الشخصية حيث أن البرلمان لم يكن منعقدا ولم يقم بالتصويت على البيان. بشكل عام كان ويرانتو والجيش معه يتحسس طريقه بحذر ويحرص على ألا يندفع لأبعد مما يصل البرلمان.

في مقابل القوتين التقليديتين الأهم – الجيش والبرلمان – اتجه سوهاتو كملجأ أخير إلى قيادات الحركات الإسلامية فاستدعى بعضهم وحرص على أن يكون عبد الرحمن وحيد بينهم بينما استبعد أمين رئيس. وعلى خلاف ما تمنى الرئيس وجد شبه إجماع

بين من اجتمع بهم على نصحه بالاستقالة ومغادرة منصبه بشكل كريم ودون تهديد البلاد بالدخول في حالة من الفوضى. وحده كان عبد الرحمن وحيد صامتا وفي تعليقه الوحيد على المناقشة استنكر الضغط على سوهارتو بهذا الشكل غير اللائق. وفي المساء نفسه أذاع وحيد بيانا طالب فيه الطلبة عن الكف عن تظاهراتهم وقاية للبلاد من السقوط في فخ الفوضى.

في اليوم التالي اجتمع البرلمان وصوت فيما يشبه الإجماع على مطالبة الرئيس بالاستقالة. وذهب رئيسه إلى حد تهديد سوهارتو بأنه في حال لم يقدم استقالته فسيستخدم البرلمان حقه في استدعاء الجمعية التأسيسية وهي الكيان المخول حق عزل الرئيس. في نفس الوقت بعث أربعة عشر وزيرا رسالة إلى سوهارتو يعلمونه فيها بأنهم لا يرغبون في أن يكونوا جزءا من أي وزارة جديدة يشكلها. وكان سوهارتو قد أعلن سابقا نيته إجراء تعديلات وزارية وتشكيل ما أسماه بوزارة إصلاحية. أما المعزى الحقيقي لرسالة الوزراء فكان أنهم يفضلون لو أن سوهارتو قبل المطالبات التي أصبحت الآن تأتى من كل جهة لها صوت في البلاد تقريبا بأن يتنحى عن منصبه. والمثير للاهتمام أن معظم هؤلاء الوزراء كانوا من المقربين أو المحسوبين على نائب الرئيس حبيبي والذي لم يتردد هو أيضا في تكرار نصح الرئيس بالاستقالة بالطريقة التي يختارها بدلا من أن يجبر على ما لا

يرضاه. ولم ينس حبيبي الإشارة إلى أنه قادر تماما على تحمل مسؤوليات المنصب إن اختار الرئيس أن يعهد إليه به.

والحل الأخير الذي استقر عليه قادة الجيش كان أن يسلم سوهارتو السلطة لنائبه الذي سيحكم لفترة انتقالية قبل أن تتم دعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد وانتخاب رئيس جديد. بهذه الطريقة يتجنب الجيش أن يكون هو نفسه هدف الطلبة بعد سوهارتو ويحصل على مهلة زمنية لترتيب الأوراق تمهيدا لأن تكون له اليد الطولي في اختيار الرئيس الجديد. وهكذا وبينما كان مساعدو سوهارتو ينقلون إليه أنباء اعتذار من حاولوا ضمهم إلى لجنته الإصلاحية واحدا تلو الآخر نقل ويرانتو إلى سوهارتو توصية قادة الجيش له بأن يتنحى عن منصبه ويسلم القيادة إلى نائبه.

وإضافة إلى إخفاق مساعيه في تكوين اللجنة الإصلاحية وتخلى الجيش عنه بشكل رسمي فوجئ سوهارتو بتصريح لوزيرة خارجية الولايات الأمريكية تدعوه إلى التخلي عن منصبه، ولم يعد ثمة سبيل إلى التسويف إذن. في مساء هذا اليوم الأربعاء 20 مايو استدعى سوهارتو كبار معاونيه إضافة إلى ويرانتو وأبلغهم أنه قد قرر أخيرا أن يسلم السلطة إلى نائبه. وفي صباح اليوم التالي وجه سوهارتو خطابه الأخير إلى شعبه بصفته رئيسا للجمهورية. كان الخطاب التاريخي مقتضبا ذكر فيه أنه يستخدم المادة الثامنة

للدستور ليعلن استقالته ونقل سلطاته إلى نائبه الذي يفترض به أن يتم مدة رئاسته الممتدة حتى عام 2003.

وقد أدى بى جيه حبيبي القسم أمام رئيس المحكمة الدستورية ليصبح بذلك الرئيس الثالث لإندونيسيا. وبينما غادر الرئيس السابق والرئيس الجديد القاعة وقف ويرانتو القائد العام للقوات المسلحة ليعلن تعهد هذه القوات بالحفاظ على أمن الرؤساء السابقين وكرامتهم بما في ذلك سوهارتو وعائلته. كان هذا التعهد بلا شك جزءا هاما من الترتيبات التي غادر بموجبها سوهارتو منصبه

لم يكن بالإمكان إذن تصور أن انتقال السلطة من سوهارتو إلى ربيبه وصديقه الحميم كان يمثل نهاية للنظام الذي حكم إندونيسيا طوال العقود الثلاثة السابقة. إضافة إلى ذلك لم يكن لحبيبي أي قدر من الشعبية في الشارع ولم تكن علاقاته بالجيش طيبة على أي حال فقد كانت مشروعاته التي سعى من خلالها لإرضاء الرئيس تجد معارضة دائمة من كبار قادة الجيش. لم يكن مستغربا إذن أن يواجه حبيبي معارضة قوية لرئاسته منذ اللحظة الأولى. الطلبة وصفوا عملية انتقال السلطة إليه بغير الشرعية ودعا أمين رئيس إلى انتخابات رئاسية مبكرة لتنصيب رئيس شرعي.

ولكن حبيبي وجه اهتمامه أولا إلى محاولة تأمين ظهره من قبل الجيش. وكان حليفه الوحيد هو صهر الرئيس السابق الذي كان في هذه اللحظة قائدا للمكتب السياسي للقوات المسلحة وبناءا على

نصيحة الأخير حاول حبيبي أن يزيح ويرانتو عن قيادة الجيش ليكتفي بالمنصب الشرفي كوزير للدفاع. كانت هذه المحاولة هي اختبار مبكر وهام للقوة. فإما أن يؤكد حبيبي سلطته كرئيس للبلاد أو يكتفي بعدها بسلطة منقوصة محدودة بقدرة الجيش على معارضة وتعديل قراراته. وما تمخض عن التجربة كان درسا لحبيبي بأن يعرف تماما حدود سلطته كرئيس بالصدفة وحدها. رفض ويرانتو التخلي عن منصب القائد العام للجيش وإضافة إلى ذلك أصر على تجريد صهر الرئيس حليف حبيبي من منصبه الهام وإبداله عوضا عنه بمنصب قائد الكلية الحربية! كانت هذه بداية سلسلة من الإجراءات التي اتخذت لاحقا لتحويل صهر الرئيس الذي كان نافذا في عهد حميه إلى كبش فداء خاصة وأنه قبل منصبه الأخير كان أيضا قائدا للقوات الخاصة التي تورطت في أعمال كثيرة لقمع معارضي سوهارتو.

وكانت أولى مهام حبيبي كرئيس هي تشكيل حكومته وكان هذا التشكيل هو الاختبار الأول لنوايا الرئيس الجديد تجاه إحداث تغيير حقيقي في طبيعة النظام الحاكم. وأتت اختيارات حبيبي لوزرائه مخيبة لآمال دعاة الإصلاح والديمقراطية المعتدلين الذين كانوا يأملون في تغيير يتم من خلال المؤسسات الشرعية للدولة وبأقل قدر ممكن من الاضطراب في المسار العادي للأمور. اختار حبيبي معظم وزرائه من الحزب الحاكم ومن المؤسسة العسكرية وأبقى على عدد كبير من الوزراء السابقين في آخر حكومة لسوهارتو بما

في ذلك الوزراء الأربعة القياديين. إضافة إلى هؤلاء أدخل حبيبي عددا محدودا من أعضاء إتشمى من ممثلي الحركات الإسلامية المنضمون تحت لواء السلطة منذ زمن بعيد.

ومن ثم تعالت الأصوات الداعية إلى انتخابات حرة عاجلة وخرج بعض هذه الأصوات من داخل حكومة حبيبي ذاتها. ولم يكن أمام الرئيس بديل عن أن يعلن نيته إجراء هذه الانتخابات ولكن بشكل دستوري تماما. استعان حبيبي في تسويق خطته بأطراف مختلفة كان لكل منها تطلعاته التي يخدمها مسار بعينه لتعديل تركيبة السلطة. كان الطرفين الرئيسيين في اللعبة الآن هما الجيش وتيار الإسلام السياسي وتصادف أن كلاهما كان يفضل إجراء انتخابات برلمانية أولا. بالنسبة للتيار الإسلامي وعلى رأسه أمين رئيس كانت الانتخابات تعد بأغلبية للإسلاميين في البرلمان الجديد الذي يشكل ثلثي الجمعية التأسيسية التي ستنتخب رئيسا جديدا فيما بعد. بالنسبة للجيش كانت الانتخابات البرلمانية فرصة لتمديد الوقت بما يتيح لقياداته ترتيب الأوراق. في نهاية المطاف بقية الجمعية التأسيسية كانت تتشكل بالتعيين ويأتي معظم المعينون من المؤسسة العسكرية أو الموالين لها وبالتالي فإن التلاعب بمجريات التصويت داخل الجمعية هو أمر سهل إذا أحسن الترتيب له. هذه التفاصيل كانت غائبة عن وعى غالبية الإندونيسيين الذين كان كل همهم هو الحصول على موعد محدد للانتخابات القادمة الأمر الذي أرجأه حبيبي متعللا بضرورة إعداد قانون

جديد يحكم الانتخابات البرلمانية لضمان نزاهتها وهو بالطبع أمر يحتاج إلى وقت غير محدد.

وفي الوقت الذي انتظر فيه الجميع أن يعلن الرئيس عن الجدول الزمنى للانتخابات خرجت عن حكومته اول تغييرات ملموسة في اتجاه إرساء قواعد الديموقراطية. في الواقع هذه كانت الأولى والأخيرة في عهد حبيبي الذي لم يكن شديد الحماس لإجراء أي تغييرات حقيقية في نظام كان بالكاد قادرا على إدراك طبيعته. الإجراءات المعلنة شملت إطلاق حرية تكوين الأحزاب ورفع الاحتكار الذي مورس طويلا لصالح الحزب الحاكم ولم يسمح إلا بوجود حزبين معارضين فقط إلى جانبه. إضافة إلى ذلك أطلقت حرية الصحافة وألغيت قرارات الحظر عن بعض الصحف المعارضة للنظام. في خلال أسابيع أعلن عن تأسيس أكثر من مائة حزب جديد في إندونيسيا وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى منها لم تكن له أي قاعدة شعبية تذكر إلا أن وجودها قد أحدث زخما لأول مرة منذ عقود في حياة سياسية كان طابعها السائد هو الجمود الكامل.

وعندما أذعن حبيبي في النهاية للضغوط فأعلن عن مقترحاته للجدول الزمنى للانتخابات كانت مرة أخرى مخيبة للآمال. فقد اقترح الرئيس أن يتم إعداد قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية في نهاية العام ويرافقه انعقاد طارئ للجمعية التأسيسية يعلن عن الدعوة لانتخابات برلمانية جديدة. هذه الانتخابات اقترح حبيبي أن

تجرى فـي منتصـف العـام التـالي ويعقبهـا تشـكيل جديـد للجمعيـة التأسيسية يستغرق ما بين أربعة إلى ستة شهور. كان هـذا يعنـى ألا تقام الانتخابات الرئاسية التـ ي تجريهـا الجمعيـة التأسيسـية قبـل نهاية عام 1999 أي بعد ثمانية عشر شهرا من تاريخ إعـلان الـرئيس لجدوله الزمنى.

هذا الجدول الزمنى أثـار اعتراضـات كثيـرين بمـا فـي ذلـك هـؤلاء الذين وافقوا مبدئيا على خطوطه العامـة. الجـيش الـذي كـان يرغـب في مهلة لترتيب الأوراق لم يكن في المقابل يريد لها أن تطول أكثر من اللازم بحيث تتيح لتوازنات القوى على الأرض أن تتغير في وقـت تميز بالسيولة الزائدة. كان ويرانتو يسعى بوضوح لأن يؤمن لنفسـه منصب رئيس الجمهورية ومن ثـم اتجـه إلـى القـوى التـي اسـتعداها الرئيس الجديد بميله الواضح إلى الإسلام السياسي. هذه القوى كـان على رأسها نهضة العلماء الحركة الممثلة للإسلام التقليدي. استطاع معاونو ويرانتو أن يؤمنوا له تأييد قيادات الجماعة الذين دعوا لمؤتمر لها انتهي إلى إعلان دعمهم للرجل الذي يرونه القائـد المناسـب أكثـر من غيره لقيادة البلاد، ويرانتو.

وفجـأة أصـبح جـدول حبيبـي الزمنـى أقـرب للسـراب فالجمعيـة التأسيسية المقـرر لهـا أن تنعقـد فـي نهايـة العـام لتـدعو فقـط إلـى انتخابات برلمانية جديدة ربما تتخطى ذلك إلى اسـتخدام صـلاحياتها وانتخاب رئيس جديد. ولم يعـد أمـام حبيبـي الآن سـوى الالتجـاء إلـى

الحزب الحاكم الذي كان لا يزال قوة هائلة على المسرح السياسي بحيازته لغالبية مقاعد البرلمان والجمعية التأسيسية. كان مؤتمر الحزب التالي هو ساحة الصراع الذي خاضه حبيبي لتأمين جبهة داعمة له في مواجهة منافسيه. ولكن المعركة لم تكن سهلة فالخصم كان هو الجيش الذي كان ممثلوه في الحزب إضافة إلى أن قياداته المنتشرون في أنحاء البلاد كان لهم تأثيرهم الذي لا يمكن مقاومته على ممثلي اللجان الحزبية الإقليمية. في المجمل لعب حبيبي على فكرة إحراج الجيش بإظهاره وكأنه يمثل استمرارية نظام سوهارتو. هذه الفكرة أكدها محاولة ممثلي الجيش في المؤتمر استخدام منصب سوهارتو كرئيس لهيئة أمناء الحزب. في النهاية نجح حبيبي في ضغوطه إلى حد أن ويرانتو تدخل ليأمر قيادات الجيش بتوجيه ممثلي اللجان الإقليمية إلى انتخاب مرشح حبيبي لرئاسة الحزب في الفترة التالية.

ونتائج مؤتمر الحزب الحاكم ربما تبدو ظاهريا كنصر لحبيبي ولكن الواقع الذي أدركه مرشحه نفسه والذي أصبح الرئيس الجديد للحزب كان أن الجيش هو القوة الحقيقية وراء الستار وأنه إذا كانت سبل الضغط عليه قد توافرت هذه المرة فليس من المأمون الاعتماد على توافرها في كل مرة. في المقابل كانت معركة الجمعية التأسيسية أمرا مختلفا تماما. وسرعان ما أدرك الجيش أو ويرانتو على وجه التحديد أن مصيره السياسي ليس مهددا أقل من مصير حبيبي. كانت الجمعية

التأسيسية بالرغم من التأثير الكبير للجيش داخلها وبالرغم من تمكن حبيبي من حشو مقاعدها الفارغة بأنصاره، كانت عرضة لنوع مختلف من التأثير وهو حراك الطلبة على الأرض.

وقد شرع كل من حبيبي وويرانتو في العمل على اكتساب شعبية بين أوساط الطلبة. كان ما لدى حبيبي هو الكثير من الوعود بمحاسبة قتلة شهداء أحداث 12 مايو. هذه الوعود لم تجد سبيلها يوما إلى التنفيذ ولكنها في حينها أحدثت قدرا من التعاطف مع الرئيس. في المقابل كان ويرانتو يمتلك القدرة على تبرئة اسمه وقيادات جيشه من دماء هؤلاء الشهداء أنفسهم. لتحقيق ذلك استخدم ويرانتو صهر سوهارتو قائد القوات الخاصة السابق ككبش فداء والآن أمر بعقد محاكمة عسكرية انتهت بإدانة الرجل وقواته بإطلاق النار في يوم 12 مايو.

ومحاولات الرجلين لكسر عداء العناصر الأكثر راديكالية من الطلبة لم تجد كثيرا. لم يساعدهما كثيرا أنهما قد وقعا في أخطاء دمرت كثيرا مما أنجزاه. حبيبي من جانبه استغل أحد المناسبات القومية فأغدق على أقاربه والمحسوبين عليه ميداليات شرفية دون أساس إلا انتسابهم إلى الرئيس. كانت تلك إشارة واضحة إلى أن الرجل ماض على طريق سلفه في بناء وضع مميز لعائلته والمقربين منه. ويرانتو في المقابل جرته مخاوف عدم القدرة على السيطرة على حراك الطلبة إلى الدفع بقانون يقيد حرية التظاهر.

القانون الذي لم يكن ليجدي على أية حال كان اقتراحه والجهد المبذول للضغط حتى تم تمريره في البرلمان ضارا بصورة ويرانتو والجيش أكثر كثيرا من توفيره أداة لشرعنة مواجهته لحراك الطلبة.

وعلى الجانب الآخر كان على الجمعية أولا أن تصوت على قبول أو رفض بيان الرئيس حبيبي عن فترة رئاسته القصيرة. في عهد سوهارتو كان هذا التصويت مجرد أحد الطقوس الشكلية. في هذه المرة كان المر مختلفا. لم يكن حبيبي قادرا حتى على الثقة في أن ممثلي حزبه سيمنحونه أصواتهم. أهمية هذا التصويت كانت بسيطة وواضحة. إن رفضت غالبية الجمعية بيان الرئيس فهي بالضرورة لن تصوت لاحقا لانتخابه لفترة جديدة. كان هذا تصويتا مبكرا على آمال حبيبي في الاستمرار في منصبه. حاول الرجل قدر المستطاع الضغط لضمان تصويت أعضاء حزبه لصالحه وتلقى وعدا بذلك. حاول أيضا ضمان أصوات ممثلي الجيش فعرض على ويرانتو منصب نائب الرئيس. ولكن الأخير رغم تطلعه إلى المنصب كان يرغب في تلقى العرض من مرشح آخر غير حبيبي. بشكل خاص كان ويرانتو يتوقع أن يأتي العرض من ميجاواتى التي بذلت جهدا ملحوظا في مغازلة الجيش طوال شهور وعبر كل سلسلة فضائحه في تيمور وغيرها. رفض ويرانتو عرض حبيبي علنا ولكنه استخدم أكثر العبارات ضبابية. فهو لا يريد أن يتدخل الجيش مباشرة في الحياة السياسية ولكن إذا أرتئى أن توليه للمنصب

ضروري لمستقبل إندونيسيا فسوف يقبله. باختصار لا أريد أن أرتبط بحبيبي ولكنى مستعد لسماع عروض أفضل.

كان التصويت مع وضد بيان حبيبي متقاربا ولغير صالحه. تحطمت آمال الرئيس في الفوز بمدة رئاسة ثانية وأصبح على الحزب الحاكم السعي لإيجاد مرشح بديل. المؤكد أن ما حدد نتيجة التصويت كان هو أصوات أعضاء الحزب الحاكم نفسه من أتباع رئيسه الحالي. ورغم نقمة حبيبي على الرجل إلا أن تحكمه في هذا العدد من الأصوات الكافي لأرجحه التصويت من جانب إلى آخر أجبره على أن يقبل الاجتماع به لبحث مناورات التصويت القادم. الهدف كان تجنب فوز ميجاواتى ومحاولة الدفع بمرشح للحزب. عرضت العديد من الأسماء كان من بينها ويرانتو ورفض الجميع. في النهاية عرض الأمر على رئيس الحزب الرجل الذي طعن رئيسه في ظهره منذ ساعات ورضى في البداية ثم تراجع قبل بدء التصويت بساعة واحدة.

كان أمين رئيس قد نجح في حيازة منصب رئيس الجمعية التأسيسية سابقا من خلال جولة ناجحة بين موائد التفاوض. والآن في مستهل جلسة انتخاب رئيس جديد لإندونيسيا تلا على الأعضاء قائمة أسماء المرشحين. كان ثمة ثلاثة أسماء، ميجاواتى ووحيد ومرشح ثالث دفعت به الأحزاب الإسلامية المعادية لميجاواتى. كان هؤلاء يساورهم الشك في أن ترشح وحيد لم يكن إلا خدعة. الرجل الذي صرح طوال شهور بانه لا يسعى للمنصب وأنه غير مؤهل له

نظرا لكبر سنه وتدهور صحته وضعف بصره الحاد. والرجل الذي كان صديقا مقربا لسنوات من ميجاواتى. ربما كان ترشحه فقط سبيلا لإخلاء الساحة بحيث يتنازل عن الترشح في اللحظة الأخيرة ويقدم المنصب لحليفته القديمة على طبق من ذهب. المرشح الثالث كان ضمانة ضد خطوة كهذه.

كان التصويت يتم بأن يودع كل عضو بطاقة الانتخاب في الصندوق وبعد ذلك يتم استخراج بطاقة بعد أخرى ويتلى اسم من ذهب الصوت إليه عاليا فيؤشر بعلامة أمام اسمه على لوحة كبيرة. كان الأعضاء قد رفضوا استخدام الانتخاب الإلكتروني سابقا خشية أنه قد يتم من خلاله كشف من صوت لصالح من! السرية أو بمعنى آخر الانعدام التام للشفافية كان أولوية من ائتمنتهم إندونيسيا على مصيرها في عهد الإصلاح! كانت عملية إعلان التصويت طويلة وعصيبة. تأرجح تقدم المتنافسين بينهما عدة مرات. في وقت ما كانت ميجاواتى متقدمة بـ40 صوتا ولكن مع مرور الوقت انتزع وحيد الصدارة ووسع الفارق. في النهاية فاز وحيد بالرئاسة وحصل على 373 صوت مقابل 313 لميجاواتى. حصلت إندونيسيا على رئيس جديد بالصدفة. هذه المرة كانت الصدفة في إهاب عملية ديموقراطية نزيهة قدر ما يمكن للسياسيين أن يتمتعوا بالنزاهة على أية حال.

كانت الخسارة صادمة لميجاواتى ولكن صدمة مؤيديها في الشارع كانت أكبر. فور إعلان النتائج اندلعت أحداث شغب في جاكارتا

وفـي أنحـاء مختلفـة مـن الـبلاد. كـان الشـغب الأكثـر حـدة فـي بـالى. الجزيرة الصغيرة موطن الأقلية الهندوسية والمزار السـياحي الهـادئ طـوال الوقـت كانـت أيضـا مـوطن أكثـر مؤيـدي ميجـاواتى تعصـبا. تحولات الموقف على الأرض كانت من الحدة بحيث لـم يكـن بمقـدور السياسيين في أروقة الجمعية أن يتجـاهلوه بينمـا يعـدون للتصـويت الأخير لاختيار نائـب الـرئيس. كـان وحيـد قـد قـدم وعـوده بالمنصـب لأكثر من شخص في أثناء لعبـة الـورق الممتـدة فـي الأيـام السـابقة ولكنه الآن عرضه على ميجاواتى التي رفضته بإصـرار. فـي المقابـل كان ويرانتو يسعى حثيثا للفوز بالمنصـب رغـم أن الظـروف أصـبحت بالتأكيد غير مواتية أكثر من أي وقت مضى.

وقد شهدت قاعات التفاوض حركـة محمومـة بعـد أن أدى الـرئيس الجديد للقسم. استمر أتباع وحيد في الضغط على ميجـاواتى لقبـول الترشح لمنصب نائب الرئيس. عندما وافقت أخيرا اشترطت أن يقدم المنصب إليها بالتزكية. لم تكن ميجاواتى قـادرة علـى تقبـل هزيمـة جديدة في تصويت غير مضمون. كـان هـذا مسـتحيلا بـالطبع. وقبـل وحيد أن يدعم رئيس الحزب الحاكم للمنصب. ولكن الأخير كان عليه أن يحصل على دعم ويرانتو الذي كان لا يزال مصرا على الترشح هو نفسه. وبعد ساعات قبلت ميجاواتى المقامرة بالترشح وسـحب وحيـد وعده لرئيس الحزب الحاكم بدعمه. مع تضاؤل فـرص الرجـل للفـوز

أذعن لفكرة عدم الترشح ولكن دعمه لميجاواتى كان مشروطا بالوعد بمقاعد لحزبه في الحكومة الجديدة.

كما كان انتخاب رئيس جديد لإندونيسيا النهاية الرسمية للفترة الانتقالية التي بدأت بتنحي سوهارتو عن الحكم. فقد بدا أن حركة الإصلاح التي أسقطت آخر ديكتاتور عسكري لإندونيسيا قد حققت أهدافها. على رأس السلطة كان يجلس الزعماء الثلاثة البارزون للمعارضة في إندونيسيا. ولكن السبيل الذي قطعه ثلاثتهم كان ينبئ بأن طبيعة التوازنات التي حكمت إندونيسيا طيلة العقود الثلاث السابقة لم تتغير كثيرا. لم يكن وجود رئيس حزب سوهارتو على رأس البرلمان هو الشاهد الوحيد على هذه الحقيقة ولكن الدور المحوري للجيش في تحريك الأمور كان هو العلامة البارزة.

ولكن الجيش كان في الواقع الخاسر الأكبر. صحيح أنه بالنسبة للسياسيين كان الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاهله في المعادلة وصحيح أنه كان الطرف الأكثر جهدا وعملا طوال الفترة الانتقالية ولكنه في الوقت نفسه كان الطرف الذي خرج بأقل مكاسب منها. والسبب في ذلك كان فعالية الجماهير على الأرض. رغم أن هذه الجماهير لم يكن بإمكانها التدخل في التفاصيل الدقيقة لتوافقات السياسيين. إلا إنها عمليا حجبت عن الجيش وقائده بوجه خاص فرصة جنى ثمار ما غرسوه بالنار والدم طوال ما يقرب من عامين.

ومنذ البداية انخفض سقف طموحات ويرانتو وكبار مساعديه. بدأ هؤلاء بتصور لانتقال السلطة يترك بمقتضاه سوهارتو الأمور بين أيديهم ولكن شبح الجماهير الغاضبة في الشارع دفعهم إلى قبول حل تسليم السلطة إلى نائب الرئيس. كانت الخطة فيما يلي تقضى بان يكون ويرانتو هو الرئيس المنتخب في جمعية تأسيسية غير عادية ومرة أخرى تراجع الجيش عن ذلك وسمح بتمديد فترة رئاسة حبيبي على أمل إيجاد فرصة لترتيب الأوراق. مع الوقت تضاءلت فرص ويرانتو في الرئاسة وفي النهاية تبخرت حتى فرصه في منصب نائب الرئيس. في كل الحالات كان السياسيون مستعدون لتسليم ويرانتو المنصب الذي يختاره وفي كل الحالات تراجع الجيش وويرانتو خشية انفجار غضب الشارع.

وبالتالي يمكن تلخيص ما حدث في إندونيسيا بعد سوهارتو حيث قامت القيادات السياسية بفصل الشرطة عن الجيش وإلغاء حق الضباط العسكريين الموجودين في الخدمة في الترشح للبرلمان، أو الحصول على عضوية أو منصب في الأحزاب السياسية، مع السماح للجيش بالاحتفاظ بمشروعاته الاقتصادية، حتى يواصل مشاركته اقتصاديا في التنمية كحل وسطي يساعد على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي أيضا وبحيث يستطيع الجيش تمويل ميزانيته العسكرية من إيراداته التجارية.

والعامل الثاني في التطور الديمقراطي الناجح في إندونيسيا هو مجتمعها المدني الذي تمكن من الحفاظ علي وجود قوي في المجتمع، فانتقلت جماعات المجتمع المدني بعد سقوط سوهارتو إلى العمل بنشاط لتقديم الدعم التقني لمؤسسات الدولة مثل القضاء والسلطة التشريعية والتنفيذية ومراقبتها في ذات الوقت.

ساعد على ذلك زيادة حجم الاستثمارات الدولية وزيادة الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية على مدي سنوات عديدة خلال النظام الجديد، رغم أنه في بداية التحول بدا لبعض الوقت أن إندونيسيا غير مستعدة بعد لتحول ديمقراطي حقيقي بسبب بروز الإسلاميين على الساحة السياسية.

ولعبت الجماعات الدينية أيضا دوراً كبيرا وحاسماً في إنجاح التجربة الديمقراطية، حيث قامت الجماعات الطلابية التابعة لمنظمات جماهيرية إسلامية مثل جماعتي "نهضة العلماء" و"المحمدية" واللتين كانتا جزءا من الاحتجاجات الطلابية التي أطاحت بالنظام القديم وساعدتا علي الدفع باستقرار النظام الجديد، وكذلك المنظمات غير الحكومية حيث نشطت في تثقيف الناخبين ومراقبة الانتخابات، والمساعدة علي تطوير المناهج التعليمية الديمقراطية في المدارس، وتعزيز حقوق الإنسان والتعددية، وتعزيز الحريات الدينية معتمدة علي مصداقيتها وشرعيتها داخل المجتمعات في جميع أنحاء البلاد، ساعد ذلك علي أن تلعب هاتان المنظمتان

الإسلاميتان دوراً حيويا في النشر السريع نسبيا للقيم الديمقراطية في المجتمع الإندونيسي.

كذلك كان للتجربة الدستورية في إندونيسيا بعد متميز، حيث وافقت جميع الأطراف على وضع دستور اختاروا له الدكتور جاكوب توبنج وهو من أقلية مسيحية ضمن أقليات رسمية في دولة ذات أغلبية مسلمة ولم يكن خبيراً دستورياً بل كان مهندساً ولم تعترض عليه الأغلبية المسلمة كونه مسيحيا لأن المعيار الذي اتفقوا عليه جميعا هو تحقيق الاستقرار.

واستقر الرأي علي إعادة استخدام دستور إندونيسيا الأول الذي تم وضعه بعد الاستقلال عام 1945، وإدخال تعديلات عليه بهدف إجراء إصلاحات سياسية حقيقية، وكان ذلك بوجود حبيبي نائب سوهارتو الذي انتقلت إليه السلطة بموجب الدستور إثر تنحي الرئيس عام 1998 وحظي بالقبول لتولي الرئاسة في الفترة الانتقالية وعمل علي إجراء إصلاحيات حقيقية جادة لاسيما في النواحي السياسية والاقتصادية وأطلق حرية الأحزاب السياسية التي كانت تمثل الجماعات السياسية والدينية الكبيرة في المجتمع والتي عملت بصورة قانونية ومشروعة لعدة سنوات علي تنقية الحياة السياسية، الأمر الذي ساعد أيضا في عملية التحول الديمقراطي بانتخاب الرئيس عبدالرحمن واحد عام 1999 بعد تكتل عدد من القوي السياسية (الإسلامية) ضد انتخاب السيدة ميجاواتي سوكارنوتري

رئيسة للبلاد رغم حصول حزبها "حزب النضال الديمقراطي" علي أعلي نسبة من الأصوات في الانتخابات التشريعية لتنتهي الأزمة باختيار الرئيس عبدالرحمن واحد وتعيين ميجاواتي نائبة له.

والخلاصة أن مرحلة التحول الديمقراطي في إندونيسيا اعتمدت على إنهاء عسكرة الدولة وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الإندونيسية. واعتماد الحوار الوطني بين جميع الطوائف السياسية وانتهاج سياسة الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية بين جميع التيارات السياسية والدينية. وإجراء تعديلات على الدستور بما يضمن تحقيق المصلحة العامة وإطلاق الحريات بمفهومها الواسع وتقوية سلطة المجتمع المدني والاعتماد على منظمات المجتمع المدني لبناء دولة عصرية جديدة وتنمية المجتمعات المحلية.

إلى جانب انتهاج سياسة الشفافية وتفعيل دور الرقابة على المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة ومكافحة والفساد. والعمل على ترسيخ مبادئي الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كأساس لتطور واستقرار الدولة.

الانتخابات التشريعية والرئاسية 2009

شهدت إندونيسيا خلال العام 2009 حراكا انتخابيا. فقد انتخب الاندونيسيون نوابهم في المجلس التشريعي وممثليهم في الأقاليم والمناطق في التاسع من أبريل، وانتخبوا رئيسهم في الثامن من يوليو الماضي

ووسط توقعات بأن تشهد الانتخابات في إندونيسيا حراكا سياسيا كبيرا يتسم بصعود بعض القوي السياسية ومنها القوي الاسلامية في هذه الانتخابات، أسفرت هذه الانتخابات عن مجموعة من النتائج التي مثلت انتصارا للديمقراطية، بعد تاريخ من التذبذب بين النجاح والإخفاق من ناحية، ومن ناحية اخري أكدت نتائج الانتخابات تقدم النجاحات الاقتصادية على السياسية، فقد حملت معظم الأحزاب والمرشحين شعارات لمكافحة الفساد وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء في إندونيسيا.

فهذه الانتخابات التي تعد الثالثة منذ سقوط حكم الرئيس سوهارتو عام 1998، شهدت تنافس 38 حزبا على 650 مقعداً برلمانياً و128 مقعداً في الأقاليم والمقاطعات لولاية من خمس سنوات. وقدر عدد الناخبين بـ171.5 مليون شخص مسجلين في القوائم الانتخابية من إجمالي السكان البالغ عددهم 230 مليوناً وينتشرون من إقليم بابوا شرقاً وحتي جزيرة سومطرة غرباً في

الدولة المكونة من أرخبيل يضم 17 ألف جزيرة تمتد علي ثلاث مناطق، في حين بلغ عدد المرشحين نحو 11 ألف مرشح.

وكان في مقدمة الأحزاب المتنافسة كل من حزب جولكار، الذي يترأسه نائب الرئيس الإندونيسي، يوسف كالا، الذي كان يتمتع بالأغلبية البرلمانية. والحزب الديموقراطي الحاكم الذي يترأسه الرئيس الإندونيسي، سوسيلو بامبانغ يوديونو، وحزب إندونيسيا للنضال الديموقراطي الذي تتزعمه الرئيسة الإندونيسية السابقة ميجاواتي سوكارنو بوتري، فضلاً عن عدد من الأحزاب الإسلامية، أبرزها حزب العدالة والرفاه الذي يترأسه تيفاتول سمبيرينغ.

وجرت الانتخابات في ظل فتوي أصدرها مجلس العلماء الإندونيسي، وقد دعا المجلس جميع المسلمين للإدلاء بأصواتهم **وألا يجازفوا بأن يكون مصيرهم جهنم**. وكان المجلس يطمح من هذه الخطوة إلى تحقيق أعلي نسبة مشاركة، وبالتالي الفوز بأكبر عدد من المقاعد لإبعاد العلمانيين. كما تميزت الانتخابات البرلمانية عن سابقاتها بأن الناخبين اختاروا للمرة الأولي مرشحيهم مباشرة. فقد كان الناخبون في السابق يختارون الحزب، الذي يقوم بدوره باختيار من سيشغل المقاعد، وهو ما يعكس رغبةً واضحة في معالجة مظاهر الفساد المستشري في البلاد، فضلاً عن زيادة فعالية العمل التشريعي وتعزيز إمكان محاسبة النواب.

أما الانتخابات الرئاسية، فوفقا للدستور يتعين حصول المرشح الرئاسي على أكثر من 50٪من إجمالي الأصوات و20٪ على الأقل من الأصوات في نصف أقاليم الدولة وعددها 33 إقليما كي يفوز من الجولة الأولي. وقد شهدت معركة الانتخابات الرئاسية صراعا بين تيار الإصلاح الذي يجسده الرئيس يوديونو وتيار النخب السياسية والتي تتمسك بجذورها الممتدة لعهد سوهارتو، الذي حكم إندونيسيا بقبضة حديدية لمدة 32 عاما، والذي يجسده يوسف كالا زعيم حزب جولكار الذي أنشأه سوهارتو، وميجاواتي سوكارنوبوتري زعيمة حزب إندونيسيا للنضال الديمقراطي ونجلة الرئيس الراحل سوكارنو الذي يعد مؤسس دولة إندونيسيا الحديثة.

كما كثفت الأحزاب الإندونيسية مفاوضاتها السرية لتشكيل التحالفات الحزبية في الانتخابات الرئاسية، فقد سعي حزبا جولكار وحزب إندونيسيا للنضال الديموقراطي الي التحالف مع عدد من الأحزاب الصغيرة مثل ضمير الشعب وحركة إندونيسيا الكبرى وحزبي التنمية المتحد والتفويض الوطني اللذين تغلب عليهما التوجهات الاسلامية من أجل تشكيل تحالف موسع لمواجهة الرئيس الاندونيسي يوديونو. كما سعت الأحزاب الصغيرة الي التحالف مع الاحزاب الكبيرة من أجل تعزيز مساعيها الرامية الي الحصول على حقائب وزارية في الحكومة القادمة وتسمية مرشحين لها لمنصب نائب الرئيس خلال الانتخابات الرئاسية.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية عن فوز الحزب الديمقراطي وحصوله على 20.85٪ من إجمالي عدد أصوات الناخبين مقابل 14.45٪ لحزب جولكار، و14.04٪ لحزب إندونيسيا للنضال الديمقراطي، و7.88٪ لحزب العدالة والرفاه، و6.01٪ لحزب التفويض الوطني، و5.33٪ لحزب التنمية المتحد، و4.94٪ لحزب النهضة الوطني، و4.4٪لحزب حركة إندونيسيا الكبرى 3.77٪ لحزب ضمير الشعب.

وقد عبرت هذه النتائج عن تغير الساحة السياسية بشكل كامل فقد تغيرت الاوزان النسبية للأحزاب وخاصة الاحزاب الرئيسية في هذه الانتخابات بالمقارنة بالانتخابيات السابقة، ففي حين احتفظ كل من الحزب الديمقراطي وحزب العدالة بتقدم ملحوظ في هذه الانتخابات، حيث حقق الحزبين زيادة في عدد الاصوات ونقلة كبيرة حيث زادت نسبة الأصوات لحزب الديمقراطية من 8٪ إلي 20٪ وانتقل من الحزب السادس في الانتخابات السابقة الي الأول، وزادت نسبة الأصوات لحزب العدالة من 7.9٪ إلي 12.2٪ وانتقل من الترتيب السابع إلي الرابع، بخلاف المناضل الديمقراطي وجولكار واللذين حققا خسارة تبلغ 6٪ من الأصوات وانتقلا في الترتيب الي الثاني والثالث، كما أظهرت النتائج تقهقر حزب نهضة الأمة من المرتبة الثالثة الي السابعة، وكذلك حزب التنمية.

وكان فوز الحزب الديمقراطي برئاسة الرئيس يودويونو في الانتخابات البرلمانية ممهدا لفوزه في الانتخابات الرئاسية، وقد

تنافس يوديونو والذي كان أحد الجنرالات إبان حقبة سوهارتو، مع الرئيسة السابقة ميجاواتي سوكارنو بوتري أول امرأة تتولي رئاسة إندونيسيا، ونائبه يوسف كالا. وجري الاقتراع في جو هادئ باستثناء هجوم شنه انفصاليون في بابوا خلف خمسة قتلي، لكن طغت على التصويت مشاكل فنية من قبيل القوائم الخاطئة واللبس الذي أثارته طرق التصويت الجديدة، دون أن تطعن في مصداقيته.

كان الرئيس سوسيليو بامبانغ يودينو الأوفر حظا للفوز بالانتخابات، حيث ازدادت شعبيته بالنظر إلى جهوده في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأمن، فبعد أن كانت إندونيسيا رجل آسيا المريض حين وصلت الي حافة الانهيار السياسي والاجتماعي والمالي بعد سنوات من حكم سوهارتو شهدت خلالها البلاد نظاما من الفساد المتفشي والمحاباة، عملت حكومة يوديونو منذ مجيئها للحكم بعد نجاحه في انتخابات عام 2004 على تحقيق الاستقرار السياسي والسلام وأفضل أداء اقتصادي للبلاد. والآن يري البعض إندونيسيا على حافة جديدة للانطلاق الاقتصادي والانضمام الي رباعي الاقتصادات الصاعدة البرازيل وروسيا والهند والصين.

وسعت حكومة يوديونو إلي رفع نسبة النمو الاقتصادي إلى 11٪بحلول عام 2011 حيث تضاعفت نسبة الاستثمارات الخارجية ثلاث مرات منذ عام 2004 لتبلغ خمسة عشر مليار دولار في 2008

وهو ما سيجعل من إندونيسيا ثامن أكبر اقتصاد عالمي بحلول عام 2050 في حال تواصلت نسب النمو الاقتصادي على هذه الوتيرة.

ويحظى يوديونو بتأييد واسع من جانب الغرب والمستثمرين المحليين والأجانب نظرا لنجاحه في مكافحة الإرهاب وتبني إجراءات فعالة لتوفير البيئة المواتية للاستثمار وتدعيم سياسة السوق الحرة على النقيض من عدد من المرشحين الآخرين الذين أثاروا مخاوف المستثمرين الأجانب بتبنيهم نزعات قومية تركز على تقليص هيمنة الأجانب على الثروات الطبيعية وإعادة النظر في عقود النفط "المجحفة" التي وقعتها الحكومات الإندونيسية السابقة مع الشركات الأجنبية وبناء ما يسمي باقتصاد الشعب.

كما وجه الرئيس يوديونو رسالة ايجابية للناخب الاندونيسي بعد اختياره للخبير الاقتصادي " يوديونو "، محافظ البنك المركزي، والذي شغل منصب الوزير المنسق للشئون الاقتصادية في حكومته وساهم بإنقاذ إندونيسيا من براثن الأزمة الاقتصادية العالمية؛ كمرشح لمنصب نائب الرئيس علي قائمته التي خاض بها الانتخابات الرئاسية لتأكيد حرصه علي مواصلة الجهود الرامية لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتدعيم النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع المعيشية للإندونيسيين، حيث جاء هذا الاختيار في ظل الشعبية الكبيرة التي حظي بها الرئيس يوديونو بعد خفضه أسعار الوقود ثلاث مرات. حيث يقضي النظام الانتخابي الاندونيسي بخوض المرشح الرئاسي ونائبه

الانتخابات على قائمة واحدة. وفي المقابل سعي زعيم حزب جولكار يوسف كالا والرئيسة السابقة ميجاواتي سوكارنو إلى تدعيم موقفيهما خلال الانتخابات الرئاسية عن طريق اختيار جنرالين سابقين لمنصب نائب الرئيس علي قائمتهما الانتخابية، ولكن يبدو أن اختيارهما لم يدعم مواقفهما الانتخابية فالجنرالان المختاران وهما القائد الأسبق للجيش الإندونيسي ويرانتو، والقائد السابق للقوات الخاصة بالجيش الإندونيسي برابوو سوبيانتو يواجهان اتهامات تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان.

وقد ساهم هذا الوضع في ترجيح كفة الرئيس يوديونو لأن منظمات حقوق الإنسان حثت الناخب الإندونيسي علي تجنب التصويت لصالح المرشحين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن النزعات القومية التي يتبناها سوبيانتو وويرانتو أثارت أيضا قلق المستثمرين الأجانب بإندونيسيا، كما أنهما لا يتمتعان بشعبية كبيرة في أوساط الرأي العام. ومن ناحية أخري ارتفعت قيمة الأسهم والسندات والروبية الإندونيسية خلال العام 2009 مع توقع فوز يوديونو.

الانتخابات التشريعية عام 2014

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية الإندونيسية التي أجريت في التاسع من ابريل 2014 أن الأحزاب الإسلامية استطاعت أن تتفوق على نفسها وأن تحافظ على حجمها في الشارع السياسي الاندونيسي وكذبت كل استطلاعات الراي التي أشارت إلى أن تلك الأحزاب ستفقد الكثير من شعبيتها وأنها ستهبط من 25٪ في انتخابات 2009 إلى 20٪ في الانتخابات الحالية 2014، فقد أجرى أكثر من 40 مركزاً بحثياً استطلاعات رأي وكلها أشارات إلى تدني أصوات الأحزاب الإسلامية، فجاءت الانتخابات وأثبتت أن الأحزاب الإسلامية أقوى مما ظن الكثير من المحليين ومراكز الأبحاث، وذلك رغم حملات التشويه التي أثيرت حول تلك الأحزاب من قبل وسائل الإعلام المختلفة التي هاجمت تيار الإسلامي السياسي ممثلا في حزب العدالة والرفاهية، وخاصة بعد أن تم اتهام رئيس حزبه السابق الأستاذ لطفي حسن اسحاق بالفساد المالي وتم حبسه، مما دفع الحزب لاختيار الأستاذ أنيس متى ليكون رئيسا للحزب في هذه المرحلة الحرجة، فقاد الحزب بكفاءة واقتدار لمواجهة تلك الحملة الشرسة عليه، حملة شاركت فيها قوى غير إندونيسيا حيث تم الاستعانة ببعض علماء مصر في جولات دينية على بعض الولايات الإندونيسية لتشويه تيار الاسلامي السياسي.

ويمثل التيار الإسلامي الإندونيسي بكل أطيافه خمسة أحزاب سياسية، متنوعة ما بين الحركات الدينية التقليدية إلى تيار الإسلام الحركي الوسطي في مقابل سبعة أحزاب قومية وعلمانية ويسارية، وقد جاءت نتائج الانتخابات لتثبت قوة التيار الإسلامي وتقدمه فحققت زيادة كبيرة غير متوقعة، حيث ارتفعت نسبة تلك الأحزاب من 25.9٪ في انتخابات 2009 الى 31٪ في 2014، مما يعني أنها كسرت أرقام الأحزاب القومية التي كانت تسيطر على أكثر من 70٪ من الأصوات والتي تم كسرها لأول مرة، وكانت نتائج الأحزاب الإسلامية على النحو التالي:

1- حزب النهضة القومية (نهضة الوطن) وهو إسلامي يميل نحو الليبرالية: وهو حزب الرئيس السابق عبد الرحمن وحيد والذي انبثق عن حركة نهضة العلماء التقليدية، وهو أكثر الأحزاب الإسلامية فوزاً واستفادة من هذه الانتخابات حيث ارتفعت نسبته من 4.9٪ في انتخابات 2009 إلى 9.2٪ في 2014.

2- حزب الأمانة الوطنية والذي أفرزته الجمعية المحمدية والتي يتبعها قرابة العشرين مليون إندونيسي، وقد زادت قوته وارتفعت نسبة الحزب من 6٪ في انتخابات 2009 إلى 7.5٪ في 2014.

3- حزب العدالة والرفاهية: وهو يحمل فكر الإخوان المسلمين: وقد تعرض لحملة شرسة بعد اعتقال وحبس رئيسه، وكانت التوقعات تشير إلى نزول نسبة الحزب من 7.9٪ في انتخابات 2009 إلى اقل من 4 ٪ ولكنه استطاع ان يحافظ على نسبته ويخسر جزءا قليلا منها بحصوله على 7.1٪ في انتخابات 2014.

4- حزب الوحدة والتنمية (التنمية المتحد) وهو يمثل أحد الأحزاب الإسلامية التي انبثقت من حركة نهضة العلماء، وقد ارتفعت نسبة الحزب من 5.3٪ في انتخابات 2009 إلى 6.7 في 2014.

5- حزب النجمة والهلال والذي انبثق عن حزب ماشومي الإسلامي، وهو الحزب الإسلامي الوحيد الذي دخل هذه الانتخابات ولم يستطع أن يحصل على النسبة التي تؤهله لدخول البرلمان وهي 3.5 ٪، حيث حصل الحزب على 1.6 ٪ فقط من الأصوات.

وهكذا أثبتت الأحزاب الإسلامية قدرتها على المنافسة بقوة في الانتخابات البرلمانية الإندونيسية، وتقدمت خطوة للإمام في المشهد السياسي الإندونيسي، وخيبت كل التوقعات والتحليلات واستطلاعات الرأي التي أجريت في العام 2014.

الفصل الرابع

قراءة في الاقتصاد الاندونيسي

يعتبر الاقتصاد الإندونيسي من إحدى الاقتصاديات التي عانت من تقلبات شديدة خلال مرحلة معينة من مراحله، حيث مر بمرحلة نمو كبير انتقلت إندونيسيا على إثره من فئة الدول الفقيرة إلى الدول متوسطة الدخل، ثم ما أن لبثت كذلك حتى انتكس اقتصادها وأصبحت تعاني من الفقر بحدة وعمق أكبر من ذي قبل. وبطبيعة الحال، فإن لكل مرحلة أثرها الواضح على عملية التنمية بما تتضمنه من مقومات وتحديات.

والمراقب لتاريخ إندونيسيا يلاحظ وجود ارتباط وطيد بين النظام السياسي الحاكم والحالة الاقتصادية السائدة في البلاد، حيث يظهر أن لكليهما تأثيره الواضح على الآخر. فقد صاحب وصول الإسلام إلى الأرخبيل في عام 674م عن طريق التجار المسلمين والعرب ظهور بعض ملامح الازدهار الاقتصادي واستمرت إلى أن باغتت حركة الكشوف الجغرافية الاستعمارية البلاد وقامت البرتغال باحتلال "مالقا" سنة 1511م. في تلك الأثناء قامت الثورات ضد البرتغاليين واستعان الإندونيسيون في جهادهم ضد البرتغال وإسبانيا بهولندا، فوصل

الأسطول الهولندي إلى "سومطرة" و"جاوة" سنة 1596م وقاتلوا البرتغاليين، وما إن خرجت البرتغال، حتى بدأت هولندا بتشديد قبضتها على الجزر، إلى أن وقعت إندونيسيا في قبضة الاحتلال الهولندي عام 1799م. استمر الاحتلال الهولندي لقرن ونصف من الزمن وظلت إندونيسيا تعرف باسم جزر الهند الشرقية، وكأي دولة تقع تحت وطأة الاستعمار، فقد استُنزفت ثروات إندونيسيا طوال فترة الاستعمار وعرقل الاضطراب الأمني والثورات القائمة آنذاك أي فرصة لتحقيق نمو اقتصادي وما يتبعه من تنمية لجوانب الحياة المختلفة.

ومع انتقال إندونيسيا من أيدي الاحتلال الهولندي إلى أيدي نظيره الياباني مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، استمر استنزاف ثروات البلاد والتي لم يتحقق لها الاستقلال إلا بعد هزيمة اليابان في الحرب، وكان ذلك في 17 أغسطس عام 1945. في هذا التاريخ، تم الإعلان عن قيام حكومة إندونيسيا برئاسة أحمد سوكارنو.

ولم يبلغ الاستقلال آماله المنشودة أثناء فترة حكم سوكارنو. ففي تلك الفترة، لم تشهد البلاد أي ازدهار اقتصادي، وذلك بسبب التوجهات الشيوعية الواضحة والممارسات السياسية التعسفية التي غلبت على نظام الحكم في تلك الفترة. هذا الأمر أدى إلى كبت حريات الأفراد السياسية والاقتصادية، مما أثار غضب الجيش والشعب. أما على الصعيد الخارجي، فقد اتجه سوكارنو إلى توجيه انتقادات حادة للغرب، وأطلق صيحته المشهورة الموجهة إلى الولايات

المتحدة والدول الغربية في عام 1963م، قائلا: **"اذهبوا للجحيم مع مساعداتكم"**.

ومع ثورة سبتمبر سنة 1965 م والتي قام بها الحزب الشيوعي بمساعدة سوكارنو، تدخل الجيش للقضاء عليها، وكانت تلك بداية تدخل الجيش في الشئون السياسية وبروز سوهارتو والذي كان وزيراً للدفاع آنذاك. بعد إجباره لسوكارنو للتنازل عن السلطة، استطاع سوهارتو تولي الحكم عام 1968م، وقام باتخاذ عدة إجراءات منذ توليه للحكم، من أهمها: حظر نشاط الحزب الشيوعي واعتقال الشيوعيين، واحتلال تيمور الشرقية عام 1975م، وتشكيل مناخ سياسي واقتصادي ذي سند عسكري مختلف تماماً عن المناخ السابق. في تلك الفترة، قام سوهارتو بتطوير برنامج اقتصادي كبير، استطاعت إندونيسيا من خلاله تحقيق ازدهاراً اقتصادياً كبيراً، وأصبحت على إثره من إحدى النمور الآسيوية آنذاك، وحققت نجاحًا كبيراً جعلها تقترب من قائمة الدول الصناعية الكبرى. ولكن بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العنيفة التي عصفت بإندونيسيا وبدول الشرق الآسيوي عموماً عام 1997م اشتعلت ناراً من الانتقادات الموجهة إلى سوهارتو من أهمها، اتهامه بالفساد ونهب الثروات حيث قدرت ثروته بما يقارب الثمانين مليار دولار، فقد كان شريكاً أو مالكاً لأكثر من ثمانين شركة عملاقة. بالإضافة إلى ذلك، فقد اتصف نظام حكم سوهارتو بضعف النظام الحزبي، وسيطرة حزب

الحكومة "جولكار" على الحكم، حيث تم تهميش بقية الأحزاب ومنعها من ممارسة نشاطها في ظل القوانين التعسفية.

ومع اقتراب البلاد من حافة الانهيار السياسي والإفلاس الاقتصادي، طلبت أمريكا من سوهارتو التنازل عن الحكم، فاستجاب لمطلبها، وقدم استقالته في 21 مايو 1998. عقب ذلك بدأت إندونيسيا الطريق نحو إقامة حكم ديمقراطي نيابي، فقام يوسف حبيبي- الذي تولى الحكم بعد سوهارتو- بتخفيف القيود عن الأحزاب السياسية والصحافة، ورفع شعار التغيير السياسي الحقيقي، وزاد في عهده عدد الأحزاب التي خاضت الانتخابات النيابية إلى 48 حزبًا، وشهدت الانتخابات إقبالا جماهيريًا كبيرًا باستثناء إقليمي تيمور الشرقية وآتشيه المطالبين بالاستقلال عن إندونيسيا.

وبالفعل نالت تيمور الشرقية استقلالها بعد الاستفتاء على تقرير المصير، وتم إصدار قانون الحكم الذاتي وأعطيت الدولة من خلاله صلاحيات واسعة، كما مكنها من الحصول على حصة تتراوح بين 15٪ و30٪ من مواردها الذاتية الخاصة بالنفط والغاز، و80٪ من عائدات الأسماك والغابات والمعادن. وتشكل بعدها نظاماً جديداً برئاسة عبد الرحمن واحد بدعم من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من إعلان حكومة الرئيس عبد الرحمن واحد عزمها على محاربة الفساد وملاحقة أصحابه مهما علت مراتبهم ومناصبهم، إلا أن الفساد المتجذر في مؤسسات الدولة كان ومازال يعرقل أي محاولة

لمحاربة الفساد والتي وجدت الحكومة نفسها تغرق فيه بدلاً من القضاء عليه بما في ذلك الرئيس واحد نفسه فسقط واحد وتولت بعده ميجاواتي سوكارنو الحكم، ثم تلاها الرئيس الحالي سوسيلو بامبانق يوديونو، والذي منذ توليه الحكم استهدف خلق اقتصاد أكثر كفاءة من خلال فتح الأسواق وتحرير التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز الأنظمة والقوانين ورفع مستوى الشفافية وتحسين المناخ الاستثماري وتشجيع المنافسة.

وقد كانت هناك تداعيات كبرى للازمة المالية العالمية على الاقتصاد الاندونيسي، حيث بدأت هذه الأزمة عندما تعرض الاقتصاد التايلاندي لهزة عنيفة وصدمات خارجية وداخلية كشفت عن ضعف هيكله المالي، وانتقلت الأزمة منه إلى بقية الدول الآسيوية ومنها إندونيسيا التي انخفضت عملتها "الروبية" بنسبة كبيرة زادت عن 30٪، وارتفعت الأسعار بنسبة مقاربة وتبعتها أزمة المواد الغذائية، وارتفع حجم البطالة إلى 15.4 مليون عاطل-أي ما يعادل 17٪ من حجم القوة العاملة. هذه المشاكل والأزمات الاقتصادية الكبيرة تحولت إلى احتقانات في الشارع وغضب جماهيري، وزادت شدة الأزمة المالية من حدة مطالب الحريات.

ويعزو بعض السياسيين الإندونيسيين أسباب هذه الأزمة إلى أسلوب التنمية الذي اتسم بالسرعة أكثر من اللازم ولم يتح معه الوقت الكافي لوضع ضوابط تتحكم في النشاط الاقتصادي. من

جهة أخرى، أرجع البعض الآخر أسباب هذه الأزمة إلى إسراف القطاع الخاص بالاقتراض والتوسع في مشروعات بطيئة الدوران اقتصادياً وكذلك المضاربات العقارية، كما أن معدلات النمو المرتفعة أدت إلى ارتفاع المديونية الخارجية، وتدفق معها الاستثمار الأجنبي الذي أخفي معه العيوب الهيكلية في الاقتصاد ومنها انعدام الشفافية وانتشار الفساد، وانخفاض الصادرات، وعجز الميزان التجاري. كما يرجع العديد من الإندونيسيين التردي المعيشي الذي حصل والمشكلات التي مروا وما زالوا يمرون بها إلى إجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي والنظم المالية الدولية وفساد الساسة فحصول الأزمة المالية كان نتيجة استغلال السلطة وسعيها لحماية الدائنين الغربيين والمصارف التي استشرى فيها الفساد على حساب الأعداد المتزايدة من الإندونيسيين الفقراء.

وبصفة عامة تمتلك إندونيسيا ثروة معدنية كبيرة ويشكل التعدين فيها ما يقارب عُشر الناتج المحلي القومي. وعلى الصعيد الخارجي، تنتج إندونيسيا خمس الإنتاج العالمي من القصدير، ومثله من البوكسيت بالإضافة إلى المعادن المختلفة، كما أنها غنية بالبترول والغاز الطبيعي ولذلك فهي تعتمد بشكل أساسي على تصدير البترول والغاز الطبيعي. وعلى الرغم من أن البترول والغاز الطبيعي يساهمان بشكل أساسي في عوائد الصرف الأجنبي

والتنمية، إلا أن مصانع التعدين الخاصة بهما تقوم بتشغيل نسبة قليلة جداً من العمالة.

كما يتواجد مخزون القصدير في عدد من الجزر الإندونيسية: بانجكا وبليتونج وعلى الشواطئ الجنوبية الغربية لكليمنتن. ويتم تعدين البوكسيت في جزر رياو وكليمنتن الغربية وتتم معالجته في مصهر للألمنيوم- وهو الأول في جنوب شرق آسيا – ويقع في كولتانجنق في سومطرة الشمالية. كما يوجد النيكل في سيليبيس وهلمهيرا وجزر أخرى في مالوكوس وبابوا. ويتواجد المنجنيز في وسط جاوا وسومطرة وكلمنتن وسيليبيس وتيمور. ويتم تعدين مخزون النحاس في جبال جايوجايا في بابوا وقد وجدت كميات أقل من النحاس في سومطرة وجاوا وكليمنتن وسيليبيس، ويستخرج معظم ذهب إندونيسيا من بابوا.

ويتم إنتاج النفط والغاز الطبيعي بشكل رئيسي في سومطرة وكليمنتن وشواطئ جاوا وبحار الصين الجنوبية. وبالرغم من أن شركة النفط الحكومية "بيرتامينا" تولت عمليات التكرير منذ عام 1968م، إلا أن شركات البترول الأجنبية كانت تشارك في عملية الإنتاج من خلال عملها كمقاول يقوم بعرض رأس المال المطلوب مع احتفاظ الحكومة بملكية مصادر النفط. وقد توسعت إندونيسيا في إنتاج الفحم الحجري بشكل كبير جداً منذ العقود الأخيرة في القرن الماضي لتصبح واحدة

من أكبر الدول المصدرة للفحم الحجري في العالم، كما أن أهمية بيع الغاز الطبيعي المسيّل في ازدياد مضطرد.

وعلى الرغم من أن الظروف المناخية والتربة في مختلف المناطق الإندونيسية صالحة للزراعة إلا أن أقل من خمس إجمالي الأراضي فقط هو الذي يستخدم للزراعة. وقد تم تخصيص معظم الأراضي الزراعية لزراعة الأرز ومختلف المحاصيل الزراعية التي تزرع بهدف التصدير وليس للاستهلاك المحلي كالتبغ والمطاط وزيت النخيل والقهوة.

ويعتبر الأرز من المحاصيل الزراعية المهمة في إندونيسيا ورفع مستويات إنتاجه يعتبر هدف أساسي في كل خطة تنموية اقتصادية للبلاد، ويعد الأرز من المحاصيل المعيشية (التي تزرع بهدف استهلاكها وليس بيعها) وليست النقدية (التي تزرع بهدف بيعها وليس استهلاكها). لهذا لا يتم تصديره إلى الخارج بل على العكس أصبحت الدولة تقوم باستيراد كميات إضافية منه بشكل مستمر منذ نهاية التسعينيات رغم أن معدلات إنتاجه تعد كافية للاستهلاك المحلي.

كما تتركز المحاصيل الزراعية في جاوا وسيليبيس، وتتركز زراعة الأرز تحديداً في مناطق الساحل الشمالي والسهول الوسطى من جاوا، وعلى رأسها سومطرة وبالي ولومبوك. أما المناطق الأكثر جفافاً في شرق جاوا فيزرع في مزارعها الصغيرة الذرة الصفراء والمنيهوت والبطاطا الحلوة والفول السوداني وحبوب الصويا، كما يزرع هناك

محاصيل تزرع بهدف التصدير كالتبغ والقهوة. ويوجد في مدينة ميدان عدد كبير من المزارع التي تنتج التبغ والمطاط وزيت النخيل والشاي والقهوة والقرنفل. وقد انضمت شركات القطاع الخاص إلى الحكومة في عملية تطوير صناعات زيت النخيل والسكر وإنشاء مزارع الأسماك في إندونيسيا. كما ازدادت أهمية المشروعات الزراعية كبيرة الحجم كمقوم من مقومات الاقتصاد الإندونيسي مع ازدياد حصة الدولة الاستثمارية في هذا القطاع. ويعتبر تصدير الروبيان المستولد في مزارع ضخمة الحجم في جاوا الغربية وسومطرة الجنوبية من العمليات التي عادت بخير وافر على المنشآت متوسطة الحجم.

إضافةً إلى ما سبق، فإن لإنتاج رقائق الخشب وقشوره أهميته في الاستهلاك المحلي والتصدير، وتتم عمليات قطع الأخشاب الرئيسية في كليمنتن. وقد نمت صناعة الأخشاب على نحو سريع منذ ستينيات القرن الماضي، ولكنها تسببت في الوقت ذاته في إلحاق أضرار ضخمة بالبيئة من خلال رفع مستوى التصحر والحرائق التي تلتهم مساحات كبيرة من الغابات، الأمر الذي جعل المهتمين بالبيئة يلحون على الحكومة الإندونيسية بالتقليل من عملية قطع الأشجار وحرق المحاصيل الزراعية وتطبيق برامج إعادة زرع الغابات وتشجير الأراضي.

وعلى الجانب الآخر يعتبر القطاع الصناعي هو الداعم الأكبر للاقتصاد، إذ يشكل ما يزيد عن رُبع إجمالي الناتج القومي ويقوم بتوظيف ما يزيد عن عُشر القوى العاملة بقليل. وتتولى المنشآت

الخاصة – صغيرة ومتوسطة الحجم - جزء كبير من عملية الإنتاج، والتي تقوم بإنتاج سلع استهلاكية. وتقوم ورش عمل صغيرة بتصنيع هذه السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى منتجات أخرى كالأثاث والآلات المنزلية والأقمشة والمطبوعات.

ومنذ منتصف ثمانينات القرن الماضي أصبح هناك تحول كبير تجاه تطوير الصناعات كبيرة الحجم وذات التقنية العالية مثل الاتصالات والالكترونيات. وقد نمت صناعة السيارات على نحو سريع في القرن الواحد والعشرين. وتعد جاوا مركزاً للقطاع الصناعي الخاص، مع العلم أن هناك تطورات كبيرة حصلت في هذا القطاع في جاكرتا أيضاً.

وتعد صناعة الأقمشة من صناعات وصادرات إندونيسيا الرئيسية التي تعتمد على مواد خام مستوردة، حيث تمتلك شركات أجنبية معامل الغزل بينما يمتلك مصانع النسيج الصغيرة الحجم رجال أعمال محليين وتوجد في باندنج. وتتركز عملية طبع الأقمشة أو ما يعرف بـ"الباتيك" في وسط جاوا وهي ما تزال من الصناعات الصغيرة الحجم.

ويعد قطاع الخدمات من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإندونيسي، حيث يسهم بما يزيد عن ثلث إجمالي الناتج القومي. وقد برزت خدمات السياحة على وجه الخصوص كمصدر أساسي للدخل بالرغم مما تعرضت له من تراجعات خلال الأزمة المالية الآسيوية وعدد من الهجمات المسلحة وانتشار انفلونزا الطيور في بداية القرن الحالي.

ولم يوفر التصنيع في إندونيسيا سوق عمل منظم وقوي، ويرجع هذا إلى فائض العمالة في سوق العمل، حيث أن معظم الإندونيسيين المنتمين إلى الطبقات المتدنية يعملون في وظائف تقليدية وغير رسمية وهامشية. كما أن الكبت السياسي في عهد سوهارتو لم يشجع على خلق جمعيات من العمال تدفعها توجهات سياسية. كذلك فإن الازدياد المضطرد في الداخلين لسوق العمل الحاصلين على مؤهلات علمية عالية، ومحدودية فرص العمل خارج القطاع الزراعي بالمقابل، والتوظيف غير العادل، وانعدام روح العمل في مجال المقاولات المرتبط بثقافة لا تحفز على العمل في بيئة تنافسية، من أهم القضايا المرتبطة بالعمالة في إندونيسيا.

ولقد استطاعت إندونيسيا خلال عقدين من الزمن (من 1970 إلى أوائل التسعينيات) من النمو الاقتصادي أن تخفض نسبة من يعيشون عند مستوى الفقر من 60٪ الى 20٪ وتنتقل من تصنيفها كدولة تعاني من انتشار الفقر فيها إلى إحدى الدول متوسطة الدخل، ولكن بعد الأزمة المالية عام 1997م ووفقًا لتقرير هيئة المعونة الأمريكية السنوي لسنة 2002 عادت نسبة من يعيشون عند مستوى الفقر ويقل دخلهم عن دولارين في اليوم إلى 60٪ في ذروة الأزمة زاد عدد من يعيشون تحت خط الفقر 15 مليون شخص، الأمر الذي أوضح أن الفقراء في إندونيسيا هم الأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية.

وتشير مؤشرات الفقر والتنمية إلى التباين الكبير بين مناطق الدولة المختلفة. فتقل نسبة الفقر ويسهل الحصول على الخدمات الأساسية في مراكز الصناعة والخدمات التي تقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية مثل العاصمة جاكرتا، بينما تزيد نسبة الفقر في مناطق أخرى مثل نوسا تنجرا تيمور واريان جايا بمقدار عشر أضعاف مقارنة بجاكرتا. وكذلك فالفقر في تيمور أكبر منه في اريان جايا.

ونظراً للازدياد المضطرد للنمو السكاني في المدن حيث تصل نسبة من يعيشون في المدن إلى 45٪ عام 2010، فإن التحديات التي تواجه التنمية في تلك المناطق لا تقتصر على تطوير بنيتها التحتية والمساكن فحسب بل تتضمن أيضاً القدرة على الحفاظ على الدعم المقدّم حالياً. ففي غضون الـ 17- 20 سنة الأخيرة، زادت نسبة توفير الخدمات الأساسية من 29٪ إلى 40٪ بالنسبة للمياه والرعاية الصحية وخدمات البلدية. وبالرغم من ذلك فإن الجزء الأكبر من السكان لا يزالون محرومين من هذه الخدمات الأساسية. كما أن هناك عوائق كبيرة أمام توفير مساكن للعوائل محدودة الدخل على مسافة قريبة نسبياً من مراكز عملهم ولا يوجد كذلك ميكانيكيات مؤسسية تمويلية لتوفير مساكن بتكلفة رخيصة.

وقد قاد تنمية المدن في الماضي ما سمي بمشاريع تنمية البنية التحتية المتكاملة للمدن والتي شملت توفير المياه وترصيف شبكات الطرق وإنشاء أنظمة للصرف الصحي وتطوير البنية التحتية للسوق

والمجتمع. وعلى الرغم من ذلك فإنه بات واضحاً أن استمرارية تلك المشاريع أصبح من الأمور الصعبة وهذا يعود لنظام "فرض الأوامر من الجهة العليا" الذي أسست عليه تلك المشاريع والذي تجاهل المعطيات المحلية، وصعوبة تنفيذ الخطة الحكومية متوسطة الأجل لرفع مستوى المعروض من المياه والرعاية الصحية برهان واضح على ذلك.

ولقد قاد القطاع الخاص التحول الاقتصادي في إندونيسيا عن طريق رفع القيود والتحول إلى تخصيص الموارد من خلال ديناميكية السوق خلال ثمانينات القرن الماضي. تمثلت استجابة القطاع الخاص لأنظمة تحرير التجارة الخارجية في النمو الكبير الذي شهده القطاع الصناعي الذي اقتصر على الصناعة بهدف التصدير، وهو الأمر الذي دعم النمو الاقتصادي بشكل كبير. كما عززت الإصلاحات المؤسسية وخصخصة المنشآت الحكومية دور القطاع الخاص. ومع ذلك فإن نسبة تقدم القطاع كانت أقل بكثير من التوسع الاقتصادي الذي شهده الأرخبيل الإندونيسي في تلك الفترة. وهذا يرجع إلى عدم القيام بالإصلاحات الضرورية في القطاع المالي والنظام القانوني والقضائي ورقابة الشركات.

ولم تبدأ الحكومة في تسليط الضوء على الإصلاحات اللازمة إلا بعد وقوع الأزمة المالية. فبدأت منذ عام 1998م بتنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لدعم نمو أسواق تنافسية، مكافحة الاحتكار، تخصيص المنشآت الحكومية، تعزيز الرقابة على الشركات بشكل

خاص والرقابة بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ما يزال هناك الكثير للقيام به خاصة في مجال الخصخصة والرقابة على الشركات. نظراً لأن الأزمة ألحقت أضراراً مالية كبيرة بالقطاع الخاص وذلك لأنه من القطاعات التي كانت أكثر عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف ولضعف النظام المالي. فالهبوط الحاد في سعر الصرف قفز بالدين الخارجي للقطاع الخاص إلى مستويات عالية والذي انتقل أثره إلى النظام البنكي المحلي. وعليه فلابد من إعادة هيكلة لدين شركات هذا القطاع حتى يستعيد عافيته.

ونظراً لأن اقتصاديات جنوب شرق آسيا تواجه تحديات تنموية متشابهة، فقد تعهدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بأن تسير نحو تكامل اقتصادي أكبر من خلال تأسيسها لمشروع منطقة آسيان للتجارة الحرة (أفتا) والتي توفر فرص متعددة لتحفيز الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء وتحقيق تكامل تجاري على نطاق أوسع. كما أنها توفر فرص متنوعة للاستفادة من الظروف المحيطة في ظل العولمة. ومع ذلك، فإنجازات تلك الرابطة في السنوات الأخيرة عانت من قصور واضح ولم تكن كافية لمواجهة تحديات العولمة والانفتاح والمنافسة الدولية، فقد بلغت العديد من المؤشرات الاستثمارية والتجارية والاجتماعية معدلات سلبية. ولم يتم تفعيل كثير من القرارات التنموية الهامة مثل المقترح الخاص بتأسيس بنك لمكافحة الفقر، أو على الأقل تأسيس آلية لإقراض

فقراء آسيان، واتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة انخفاض حجم الاستثمارات المتدفقة إلى منطقة آسيان التي كانت تجذب 60٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى قارة آسيا قبل الأزمة المالية والتي انخفض نصيبها إلى 20٪ فقط. ولقد تضمنت الإصلاحات الاستثمارية التي استهدفت تحسين المناخ الاستثماري ثلاث مجموعات من الإصلاحات والتي تم الشروع في تنفيذها في المنتصف الأول من عام 2006.

المجموعة الأولى (مجموعة السياسة الاستثمارية) التي صدرت في فبراير 2006 شملت إصلاحات في السياسيات للعامة للاستثمار والأعراف والنظام الضريبي وسوق العمل والمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

أما المجموعة التي صدرت في مارس 2006 والتي سميت بمجموعة تطوير البنية التحتية فقدمت إطار السياسات التي تحكم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاركة في المخاطر بهدف إنشاء البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص. وثالث مجموعة صدرت في يوليو من نفس العام وسميت بمجموعة إصلاحات القطاع المالي والتي تستهدف تحسين التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي (بنك إندونيسيا) وإكمال الخطوات لتقوية الصناعة البنكية والمؤسسات المالية غير البنكية وسوق الأوراق المالية.

ويعد الانتقال من المركزية الإدارية وسيطرة الجهات العليا على القرارات المتخذة إلى اللامركزية الإدارية وإشراك مختلف فئات المجتمع في عملية اتخاذ القرار خطوة مهمة نحو الاعتراف بحريات الأفراد وحقوقهم في المساهمة في التعبير عن أنفسهم من خلال مشاركتهم في اختيار أنظمة وقوانين المجتمع الذي يعيشون فيه. وتجدر الإشارة إلى أن قلة كفاءة الحكومات المحلية نتيجة ممارسات النظام السابق يشكل صعوبة في تطبيق اللامركزية الإدارية، فتحويل المبالغ للحكومات المحلية من دون معرفة دقيقة للنفقات اللازمة ومن دون مراقبة وإجراءات وقائية إدارية قد يشجع على انتشار الرشوة والفساد إلى المستويات الحكومية الأدنى. لهذا، يجب العمل على رفع كفاءة الحكومات المحلية عن طريق تعزيز الرقابة وفرض اجراءآت وقائية وعقوبات إدارية لمنع أي تلاعب من قبل المسؤولين الإداريين. إضافة إلى ذلك، فإنه ومع تبني الدولة لنظام ديمقراطي نيابي، يظهر مدى أهمية موقف مسلمي إندونيسيا من نظام الحكم والحاجة الماسة إلى تبني إصلاحات سياسية واقتصادية تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية عوضاً عن تبني ديمقراطية مجوفة كتلك المطبقة في كثير من دول العالم المتقدمة والمتأخرة.

ويمكننا التعرض لبعض مؤشرات الاقتصاد في إندونيسيا، حيث تخصص أغلبية سكان المناطق الحضرية والريفية معظم دخلها الشهري للفرد الواحد للغذاء والسكن ومرافق الأسرة. وفي

عـام 2007، اسـتحوذت مخصصـات الغـذاء علـى أكبـر نصـيب مـن المجموعات السلعية على النحو الوارد في الجدول أدناه.

متوسط إنفاق الفرد الواحد شهرياً في المناطق الحضرية والريفية حسب المجموعة السلعية، 2007-2009

المجموعة السلعية	2007		2008		2009	
	متوسط إنفاق الفرد الواحد	النسبة المئوية	متوسط إنفاق الفرد الواحد	النسبة المئوية	متوسط إنفاق الفرد الواحد	النسبة المئوية
الغذاء	174 028	49.24	193 828	50.17	217 720	50.62
السكن ومرافق الأسرة المعيشية	73 450	20.78	78 083	20.21	85 556	19.89
التعليم	11 158	3.16	12 448	3.22	14 834	3.45
الصحة	10 126	2.87	11 417	2.96	11 342	2.64
المجموع	**353 421**		**386 370**		**430 065**	

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام 2009: استناداً إلى المسح الاجتماعي – الاقتصادي الوطني.

وقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في إندونيسيا من 39.30 مليون نسمة في عام 2006 إلى 32.53 مليون نسمة في عام 2009. ويعزى انخفاض معدل الفقر إلى حد ما إلى النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال هذه الفترة.

خط الفقر وعدد الأشخاص الفقراء ونسبتهم المئوية، 2004-2009

السنة	خط الفقر (روبية)		عدد الفقراء (مليون)			النسبة المئوية للفقراء		
	مناطق حضرية	مناطق ريفية	مناطق حضرية	مناطق ريفية	مناطق حضرية + ريفية	مناطق حضرية	مناطق ريفية	مناطق حضرية + ريفية
2004	455 143	725 108	11.40	24.80	36.10	12.13	20.11	16.66
2005	799 150	259 117	12.40	22.70	35.10	11.68	19.98	15.97
2006	290 174	584 130	14.49	24.81	39.30	13.47	21.81	17.75
2007	942 187	837 146	13.56	23.61	37.17	12.52	20.37	16.58
2008	896 204	831 161	12.77	22.19	34.96	11.65	18.93	15.42
2009	123 222	835 179	11.91	20.62	32.53	10.72	17.35	14.15

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام 2009: استناداً إلى المسح الاجتماعي – الاقتصادي الوطني.

والحكومة الإندونيسية مصممة على زيادة جهودها لخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من خلال مختلف برامج التدخل الحكومي الموجهة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وتتضمن هذه البرامج ما يلي:

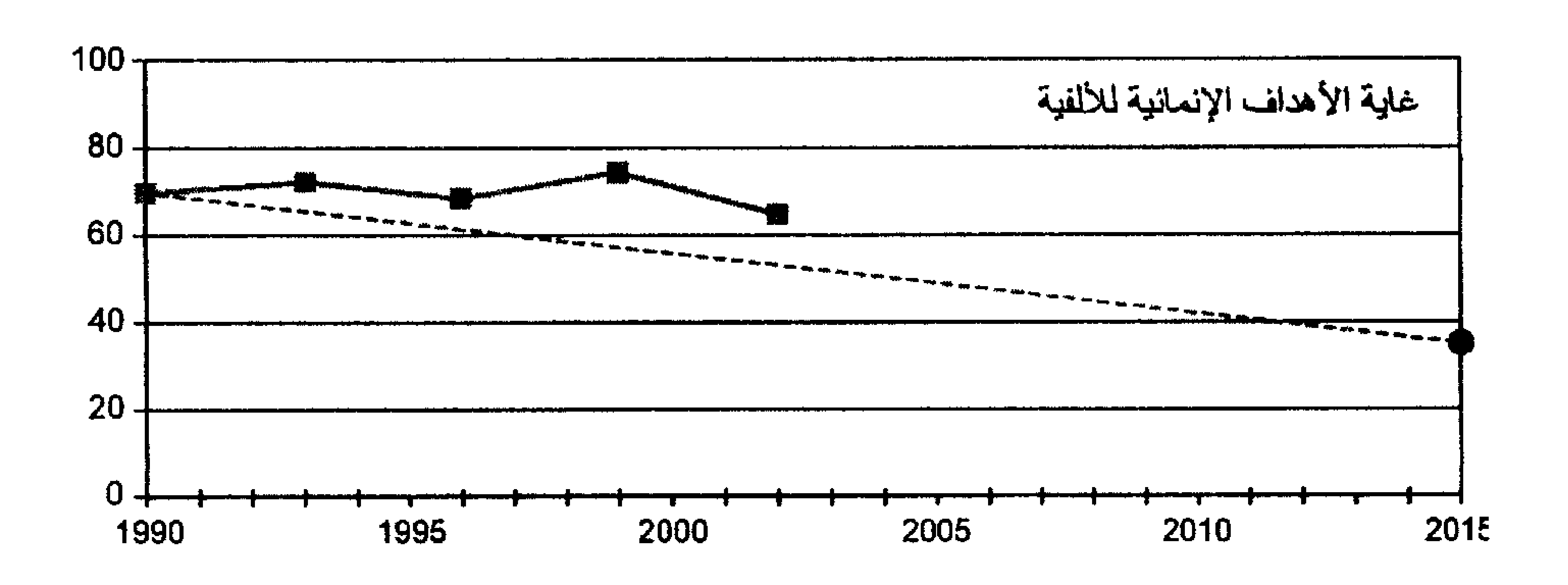
(أ) تقديم الإعانات المالية (مثل الإعانات للأغذية والأسمدة والقروض) التي يمكن أن تتاح أيضاً في شكل مساعدة اجتماعية من قبيل البرنامج المتعلق بالأمن الصحي الاجتماعي (Jaminan Kesehatan Masyarakat/ Jamkesmas)، وبرنامج المساعدة التشغيلية للمدارس (Bantuan Operasional Sekolah/BOS)، وبرنامج الأمل الأسري (Jaminan Kesehatan Masyarakat/ Jamkesmas)، وبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة (Bantuan Langsung Tunai/BLT) كجزء من البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية المعتمدة على ذاتها (Program Nasional Pemberdayaan Masyarakat/ PNPM)، وصندوق ضمان الائتمان/تمويل مؤسسات الأعمال التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (Usaha Mikro ، Kecil dan Menengah/UMKM)، والتعاونيات، ومن خلال برنامج منح القروض لصغار الملاك (Kredit Usaha Rakyat/KUR).

(ب) تيسير وتوسيع نطاق فرص الأعمال التجارية من خلال رفع الرسوم المختلفة التي فرضت في مناطق معينة بسبب الإصلاح واللامركزية.

ويمثل "Keluarga Harapan (PKH)" أو برنامج الأمل الأسري خطة حكومية تهدف إلى مساعدة الأسر ولا سيما تلك التي تعيش في فقر مدقع من خلال تقديم المساعدة النقدية في حالة استيفائها

للشروط المطلوبة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين نوعية التعليم والصحة المقدمين للأسر الفقيرة للغاية. وقد تسنى حالياً تطبيق هذا البرنامج في عشرين مقاطعة، كما هو الحال في مقاطعتي نوسا تينجارا الغربية وجورونتالو. ولا تزال نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى من الاستهلاك الكافي للطاقة الغذائية مرتفعة في إندونيسيا. ولا يزال ثلثا السكان يستهلكون أقل من 100[2] كيلو من السعرات الحرارية في اليوم.

نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية



المصدر: المسح الاجتماعي – الاقتصادي الوطني في إندونيسيا، باستخدام 100[2] كيلو من السعرات الحرارية/ الشخص الواحد/ اليوم كعينة.

وكان التفاوت في الدخل في إندونيسيا، مقاساً بمؤشر جيني (الذي يقيس التفاوت في الدخل) ضئيلاً نسبياً خلال الفترة 2005-

2007. ويبيّن الجدول أدناه، باستخدام مؤشر جيني، أن أوجه التفاوت في الدخل في المناطق الريفية هي أقل من أوجه التفاوت القائمة في المناطق الحضرية.

توزيع الإنفاق للفرد ومؤشر جيني للفترة 2005-2009

المنطقة	السنة	40٪ إنفاق منخفض	40٪ إنفاق متوسط	20٪ إنفاق مرتفع	مؤشر جيني
المناطق الحضرية	2005	21.16	37.24	41.60	0.32
	2006	20.54	36.58	42.88	0.32
	2007	18.27	37.83	43.90	0.36
	2008	19.41	37.09	43.50	0.35
	2009	19.93	36.89	43.18	0.37
المناطق الريفية	2005	23.41	40.04	36.55	0.27
	2006	24.03	39.54	36.43	0.26
	2007	22.43	39.11	38.46	0.29
	2008	22.52	39.99	37.49	0.29
	2009	23.30	38.58	38.12	0.29
المجموع	**2005**	**20.22**	**37.69**	**42.09**	**0.33**
	2006	**19.75**	**38.10**	**42.15**	**0.33**
	2007	**19.10**	**36.11**	**44.79**	**0.36**
	2008	**19.56**	**35.67**	**44.77**	**0.35**
	2009	**21.22**	**37.54**	**41.24**	**0.37**

المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في إندونيسيا لعام 2009.

وفي الفترة ما بين عامي 2005 و2007، انخفض انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة في إندونيسيا. وفي الفترة 2005-2009، انخفض أيضاً معدل وفيات الرضع بشكل كبير من 34 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي في عام 2005 إلى 26.2 حالة وفاة في

عام 2009. ومن المتوقع أن تشهد معدلات وفيات الرضع مزيداً من التراجع في 2010 لتصل إلى 25.5 حالة وفاة لكل الف مولود حي.

يشير معدل وفيات الأمومة في إندونيسيا في الفترة ما بين عامي 1994 و2007 إلى حدوث انخفاض كبير لهذه الوفيات حيث تراجعت من 390 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في 1994 إلى 228 حالة وفاة عام في 2007.

وعلى الجانب الآخر وفي الفترة ما بين عامي 2004 و2009، انخفضت البطالة في إندونيسيا من 10.25 مليون شخص إلى 8.96 مليون شخص. ويُعزى هذا الانخفاض، إلى حدّ ما، إلى نجاح استراتيجية استحداث الوظائف التي نفذت خلال الفترة 2005-2009، والتي أنشأت 2.73 مليون فرصة عمل في السنة. وقد استطاعت الوظائف المستحدثة خلال هذه الفترة استيعاب العدد المتزايد من الباحثين عن العمل، والذين تصل أعدادهم إلى 1.99 مليون شخص في السنة. وفيما يتعلق بمعدل مشاركة القوة العاملة التي بلغت ذروتها في عام 2005، فقد انخفضت هذه المعدلات من 11.24 في المائة في عام 2005 إلى 7.87 في المائة في عام 2009.

وفـي الفتـرة 2004-2009، أظهـرت البحـوث أن الغالبيـة العظمـى للقـوى العاملـة الإندونيسـية تعمـل فـي القطـاع الزراعـي. وتُوظّـف قطاعات الجملة والتجزئـة والمطـاعم والفنـادق ثـاني أكبـر عـدد مـن العمال الإندونيسيين، في حين حـلّ قطـاع الصـناعات التحويليـة فـي المركز الثالث. وخلال الفترة نفسها، تزايد عدد العاملين فـي القطـاع الرسمي بنسبة 3.26 مليون شخص، في حين تزايد عدد العمـال فـي القطاع غير الرسمي بنسبة 7.65 مليـون شـخص. وحاولـتِ الحكومـة الإندونيسية، في إطار برنامجها الإنمائي، تحويل الفائض من القوى العاملة من عمالة غير رسمية إلـى عمالـة رسمية، مما يعـد بالمزيـد من العمل الإنتاجي وارتفاع الأجور.

وهناك ثلاثة اتحادات عمال مسجلة فـي إندونيسـيا، وهـي الاتحـاد الإندونيسـي لنقابـات العمـال (Konfederasi Serikat Pekerja Seluruh Indonesia/KSPSI)، ونقابـة العمـال الإندونيسـيين (Serikat Buruh Seluruh Indonesia/SBSI)، واللجنـة الإندونيسيا لاتحاد العمال (Komite Serikat Pekerja Indonesia/KSPI). وتمثل هذه النقابات الثلاث 90 في المائة من القوة العاملـة فـي إندونيسـيا.

وارتفـع نصـيب الفـرد مـن الـدخل القـومي فـي إندونيسـيا بالأسعار الجاريـة مـن 13.2 مليـون روبيـة فـي عـام 2006 إلـى 19.5 مليون روبية في عام 2008.

نصيب الفرد من الدخل القومي (بآلاف الروبيات)

نصيب الفرد من الدخل القومي	2004	2005	2006	2007*	2008**
بأسعار السوق الحالية	9 303.7	11 179.5	13 162.2	410.2	19 520 2
بأسعار السوق الثابتة في عام 2000	6 688.1	6 950.2	7 117.9	7 481.4	8 094.3

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام 2008.

* أرقام أولية.

** أرقام أولية للغاية.

وتزايد الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بأسعار السوق على نحو مطرد في إندونيسيا خلال الفترة 2005-2008 على النحو الموضح في الجدول التالي:

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد، 2005-2008

الوصف	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بأسعار السوق:				
القيمة (ملايين الروبيات)	12.6	15.0	17.5	21.7
النمو (نسبة مئوية)	18.9	18.8	16.8	23.9
القيمة (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	1 311.7	1 658.4	1 937.4	2 271.2
الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بأسعار السوق:				
القيمة (ملايين الروبيات)	12.0	14.4	16.8	20.9
النمو (نسبة مئوية)	18.6	19.6	16.9	24.6
القيمة (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	1 247.8	1 587.7	1 857.7	2 190.5

المصدر: البيانات الاستراتيجية للوكالة المركزية للإحصاءات لعام 2009.

وتسارع النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الفترة 1997-1999 قد أدت إلى انخفاض النمو بمقدار 2.9 في المائة في السنة، فقد تعافى الاقتصاد ليحقق نمواً إيجابياً في الفترة 2000-2004. وعلاوة على ذلك، بلغ النمو الاقتصادي في المتوسط 6 في المائة. وفي الواقع، فباستثناء قطاع النفط والغاز، اقترب النمو الاقتصادي غير المرتبط بهذا القطاع من 7 في المائة. وبلغ هذا النمو 6.6 في المائة في الفترة 2005-2008 مقارنة بمعدل 5.4 في المائة في الفترة 2000-2004. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد بلغ النمو الاقتصادي في إندونيسيا في المتوسط 4.3 في المائة في عام 2009. وعكس هذا النمو الاقتصادي المطرد الأداء الاقتصادي الجيد في إندونيسيا مقارنة مع العديد من البلدان الأخرى التي شهدت معدلات نمو اقتصادي سلبية نتيجة لهذه الأزمة. كما أظهر الدخل القومي لإندونيسيا اتجاهاً متزايداً خلال الفترة 2004-2007. ويمكن في الجدول التالي ملاحظة الأرقام المتعلقة بكل من الدخل القومي بأسعار السوق الحالية، وكذلك بأسعار السوق الثابتة لعام 2000.

الدخل القومي (بمليارات الروبيات)

الدخل القومي	2004	2005	2006	2007*	2008**
بأسعار السوق الحالية	2 013 150.8	2 446 847.2	2 931 844.3	3 477 181.8	4 460 816.3
بأسعار السوق الثابتة لعام 2000	1 447 182.2	1 521 193.8	1 585 488.4	1 688 128.9	1 849 740.0

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعامي 2008 و2009.

* أرقام أولية.

** أرقام أولية للغاية.

وأشار الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والذي طبّق في 45 مدينة رئيسية في إندونيسيا إلى تسجيل زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة 2005-2008. وفي مسح أحدث عهداً أجري في 66 مدينة رئيسية في إندونيسيا، استمر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الزيادة حيث ارتفع من 109.78 في عام 2008 إلى 114.01 في عام 2009 (2007 = 100).

الأرقام القياسية المركبة لأسعار الاستهلاك في 66 مدينة،

(2007 = 100) 2008-2009

الفئات	2008	2009*
أغذية	116.42	123.42
الأغذية المجهزة والمشروبات ومنتجات التبغ	109.73	117.84
السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	108.52	113.48
الملابس	109.03	115.25
الصحة	106.22	110.69
التعليم والاستجمام والرياضات	106.52	110.12
النقل والاتصالات والخدمات المالية	105.79	102.68
الرقم القياسي العام	109.78	114.01

المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعام 2009: استناداً إلى المسح المتعلق بأسعار الاستهلاك.

*متوسط كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيه 2009.

وازدادت النفقات الاجتماعية للحكومة الإندونيسية، كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، من 5.7 في المائة في عام 2006 إلى 6.7 في المائة في عام 2007 و7.9 في المائة في عام 2008. وبلغ الإنفاق الاجتماعي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 1.1 في المائة في عام 2006، في حين ازدادت الأرقام في عامي 2007 و2008 وبلغت 1.3 في المائة و2.9 في المائة على التوالي.

الإنفاق الاجتماعي (مليارات الروبيات)

نوع الإنفاق	2006	2007	2008	2009
الإنفاق الاجتماعي	36 931	51 409	67 402	78 973
إجمالي الإنفاق العام	647 668	763 571	854 660	1 037 067
الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق الجارية)	3 339 216.8	3 949 321.4 *	4 954 028.9 *	2 667 245.1 ***

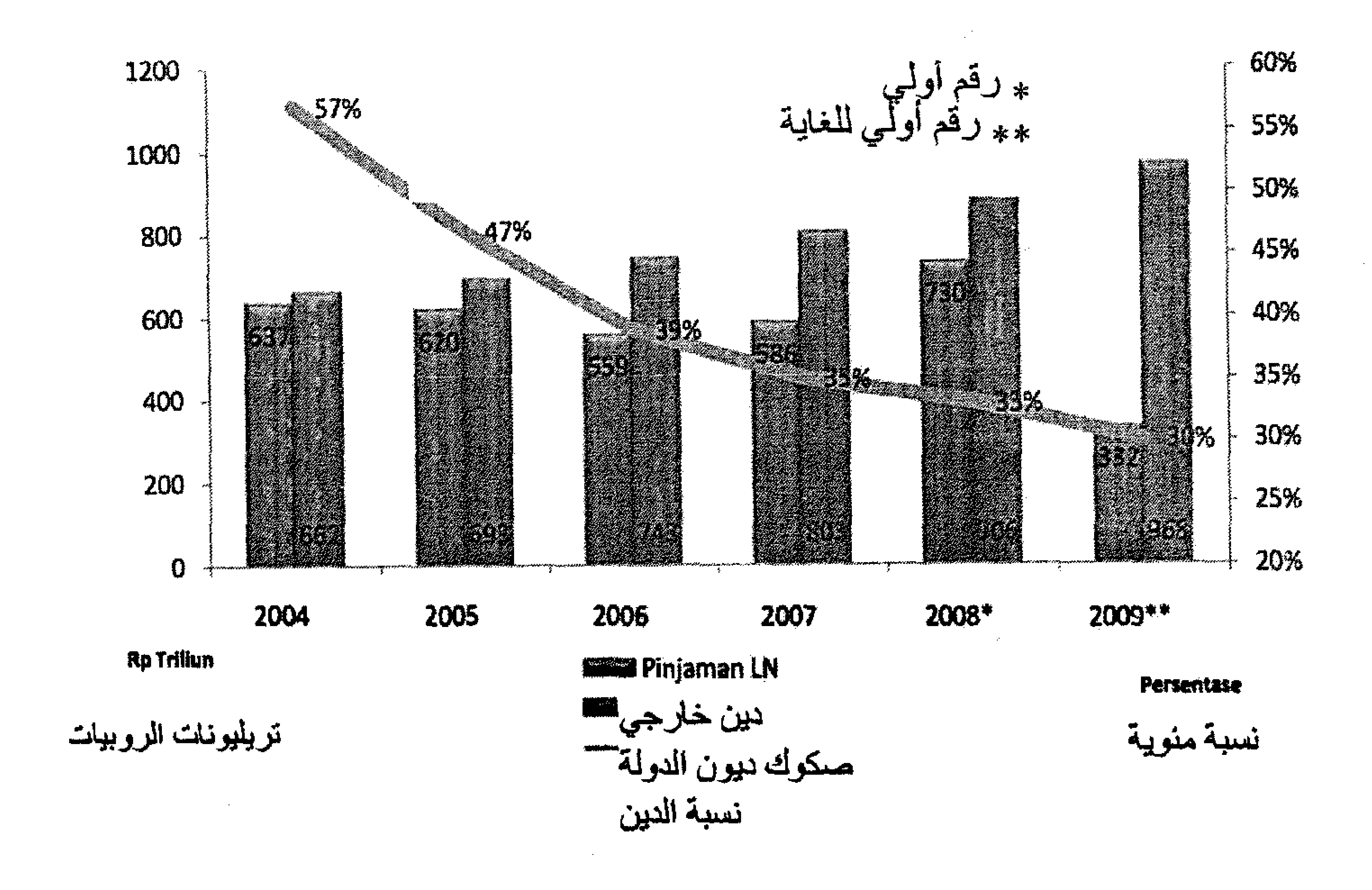
المصدر: الحولية الإحصائية السنوية لإندونيسيا لعامي 2008 و2009.

* أرقام أولية.

** أرقام أولية للغاية.

*** أرقام أولية كبيرة للغاية.

ولتمويل العجز الحكومي، حاولت الحكومة الإندونيسية الحد من اعتمادها على التمويل الأجنبي، مما أدى إلى انخفاض الديون الخارجية في السنوات الأخيرة. ومن ثم، فقد ارتفع مستوى التمويل من خلال صكوك الدين الصادرة عن الدولة (على سبيل المثال من خلال أذون الخزانة، والسندات الحكومية، والسندات/الصكوك الإسلامية، وغيرها). وفي المقابل، انخفضت نسبة الدين العام مقابل الناتج المحلي الإجمالي من 56.6 في المائة في عام 2005 إلى 30 في المائة في عام 2009.



المصدر: الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة 2010-2014.

ولئن كانت إندونيسيا تتلقى مساعدات خارجية من أجل تحقيق التنمية الخاصة بها، فهي أيضاً تقدم المساعدة الدولية لباقي البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتُقدّم هذه المساعدة في شكل برامج تعاون تقني مختلفة من قبيل حلقة العمل الدولية بشأن تمكين المرأة في التنمية الاقتصادية: تعزيز إنتاجية المرأة؛ وحلقة العمل الدولية بشأن "تعزيز أدوار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن

إدارة مخاطر الكوارث"؛ وبرنامج التدريب الدولي بشأن إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وحلقة العمل التدريبية الدولية بشأن تمكين المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وحلقة العمل التدريبية الدولية بشأن إدارة الكوارث المتعددة.

وتقدم إندونيسيا أيضاً المنح الدراسية، وتتيح سبل تبادل الطلاب الشباب وتنظيم الأحداث الثقافية لتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول. وعلاوة على ذلك، فقد استضافت إندونيسيا منذ عام 1998 مركز حركة بلدان عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب. وقد ازداد مبلغ التمويل المخصص لبرامج التعاون التقني هذه في السنوات الأخيرة من حوالي 000 544 دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2008 إلى 000 733 دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2010.

الفصل الخامس

التنوع العرقي والتعددية الدينية..

التعايش الإندونيسي نموذجا

انتشر الإسلام في إندونيسيا من خلال التجار العرب المسلمين الذين اتصلوا بسكان الجُزر الإندونيسية، وقد اتخذ نمطُ انتشار الإسلام في إندونيسيا طابعَ التدرُّج في المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية، وخلال هذه العملية أصبح تأثيرُ الإسلام في المناطق الساحلية يفُوق تأثيرَه في المناطق الداخلية؛ ولذلك فإن الحيِّز الأكبر من مسلمي إندونيسيا الذين يقيمون في المناطق الداخلية هم في الواقع "مسلمون اسميون"، أو ما يطلق عليهم باللغة الإندونيسية "أبناجون" Abngon، كما أن الجزءَ الأكبر من مسلمي الساحل "مسلمون أتقياء"، أو ما يطلق عليهم باللغة الإندونيسية "سانتري" Santri، ويتميزُ الأبناجون بعدم وضوح هُويتهم الإسلامية، وتأثُّر عقائدهم بالمذاهب الهندوكية والبوذية، هذا بالإضافة إلى وجود فئات وثنية ونصرانية متعدِّدة بين سكان المناطق الداخلية، بينما يتصف السانتري بوضوح هُويتهم

الإسلامية، ونقاء عقائدهم؛ ولذلك يقول بعض الدارسين: إنه رغم أن إندونيسيا تُعَدُّ أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان فإن المسلمين في الواقع أقلّية في إندونيسيا.

ويعتبر التناقض بين الأبناجون والسانتري أحدَ السِّمات الرئيسية للحياة الاجتماعية في إندونيسيا ؛ فلكلٍّ منهما مفاهيمُ مختلفةٌ عن الإسلام، كما أنَّ لكل منهما انتماءاتِهِ السياسيةَ؛ فقد انتظم معظم الأبناجون في إطار الأحزاب السياسية العَلْمانية، كالحزب الوطني، والحزب الشيوعي، بينما انتظم معظمُ السانتري في إطار "حزب ماسيومي" وحزب نهضة العلماء.

وحينما أتى الاستعمارُ الهولندي إلى جُزر الهند الشرقية الهولندية - إندونيسية فيما بعد - في أوائل القرن السادس عشر، حرص على تعميق التناقض بين الأبناجون والسانتري، وتقويض الإسلام كأساسٍ للوحدة الوطنية الإندونيسية.

وقد نصح المستشرقَ الهولندي هيرجروني الإدارةَ الهولندية الاستعمارية بالحدِّ من تأثير الإسلام في إندونيسيا من خلال الفصل بين الدِّين والسياسية، وتشجيع عناصر الأبناجون العَلْمانية؛ ولذلك فقد عملت على انتقال قيادة النخبة السياسية الإندونيسية من العناصر الإسلامية إلى العناصر العَلْمانية؛ فقد شكلت الإدارة الهولندية الاستعمارية "النخبة الإدارية" (برياي Priyayi)، التي شكلت أساس النظام الإداري الاستعماري، من أبناء الأبناجون في جزيرة جاوا، ومن

العناصر النصرانية الإندونيسية، وكوَّنت هذه الإدارةُ بذلك نخبةً سياسية - إدارية ذات طبيعة علْمانية، هي ذاتُها النخبة التي كوَّنت الهيكل الإداري والسياسي للدولة، وسيطرت على السياسةِ الإندونيسية بعد الاستقلال، وإليها ينتمي الرئيسان سوكارنو، وسوهارتو.

وحينما هُزمت الإدارة الاستعمارية الهولندية عام 1942، أمام الغزو الياباني، انفتح الطريق أمام العناصر الوطنية المكونة من السانتري والأبناجون للسعي نحو الاستقلال عن هولندا، وهكذا عندما اجتمعت العناصرُ الوطنية لصياغة مشروع دستور الدولة الجديدة، تمهيداً لإعلان الاستقلال، حدَث خلافٌ بين ممثِّلي التيار الإسلامي، وممثلي التيارات العَلْمانية والنصرانية؛ فقد طالَبَ ممثلو التيار الإسلامي في إطار ما عرف "بميثاق جاكرتا" الصادر في 22 يونيو عام 1945 بالنص في ديباجة الدستور على "التزام المسلمين باحترام الشريعة الإسلامية"، ولكن العناصر النصرانية عارضت هذا النص، وطالبت بتدخُّل الإدارة العسكرية اليابانية لحماية مصالحها، وذلك في ذات اليوم الذي أعلن فيه استقلال إندونيسيا، في 17 أغسطس عام 1945، وساندتها في ذلك العناصرُ العَلْمانية من أبناء الأبناجون، ويقول محمد حتي - أول نائب رئيس لإندونيسيا -: "لقد وافقنا على حذف الجملة (حول الإسلام) التي كانت مصدراً للشِّقاق؛ لكي نمنع انشقاق الأمة".

وتـم الاتفـاق فـي 18 أغسـطس علـى أن يـنصَّ الدسـتورُ علـى المبادئ الخمسة المعروفة بمبـادئ "البانشيشـلا" PancaSila، والتـي نصت على الاعتقاد في "الإله الأعلى الواحد" مع حذف مطالـب أنصـار التيار الإسلامي بالنص على الإسلام في الدستور.

وقبل أنصارُ التيار الإسلامي الصيغة التوفيقية التـي نـص عليهـا الدستورُ على مضض؛ فقد حاول حزب "ماسيومي" عام 1948 إنشـاء دولة إسلامية مستقلة في جاوا الغربيـة عـام 1948، واسـمها "نيجـارا إسـلام إندونيسـيا "، ولكنهـا لـم تـنجح فـي ضـمان اسـتمرارية هـذه الدولة؛ لعدم تضامن باقي العناصر الإسلامية معها، كمـا حاولـت فـي أعـوام 1957، 1959، 1968، أن تـدخل تعـديلاً علـى الدسـتور بحيـث يـنصَّ علـى الإسـلام، ولكـن النخبـة العسـكرية العَلْمانيـة الحاكمـة عارضت ذلك، وأوضح الرئيس سوهارتو صراحة أنـه لا يجـب الإشـارة إلى دين معين في الدستور؛ وإنما إلى القِيَم الدينية عمومًا.

وفي عام 1959 أدخـل الـرئيس سـوكارنو أيديولوجيـة "الناسـاكوم"، وهـي أيديولوجيـة تـدور حـول إقامـة النظـام السياسـي علـى أسـاس التوفيق بين التيارات الثلاثـة: القوميـة، الدينيـة، الشـيوعية. وقـد تمكـن سوكارنو من فرض هـذه الأيديولوجيـة؛ نتيجـة الانقسـام بـين التيـارات الإسـلامية، مـا بـين حـزب "نهضـة العلمـاء" الـذي قَبِـل أيديولوجيـة الناسـاكوم، وحـزب "ماسـيومي" الـذي اسـتمر فـي المطالبـة بإسـلامية الدولة.

وبعد سحق الحزب الشيوعي الإندونيسي في أكتوبر عام 1965 بالتعاون بين الجيش والعناصر الإسلامية، أعادت العناصرُ الإسلامية مطالبتَها بتعديل الدستور لكي ينصَّ على الإسلام؛ ففي خلال مناقشات "الجمعية الاستشارية الشعبية" التي انعقدت في مارس عام 1968 لتنصيب سوهارتو رئيسًا للجمهورية، طالبت العناصرُ الإسلامية بالعودةِ إلى صيغة "ميثاق جاكرتا"، ولكن الرئيس الجديد عارَضَ هذه المطالب؛ لأنه هو ذاته ينتمي إلى نخبة الأبناجون التي تضم ما يسمون "بالمسلمين الاسميين"، كما أنه جاء بأيديولوجية كفاحية جديدة، هي "النظام الجديد".

ولذلك –وطبقا للدكتور محمد السيد سليم- ؛ فإنه عندما انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الثالث في جدة في 29 فبراير - 4 مارس عام 1972 للمصادقة على مشروع ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، طالبت إندونيسيا (بالاشتراك مع تركيا، ولبنان) بحذف الإشارةِ إلى مشروع الميثاق على "الدين الإسلامي" و"التضامن الإسلامي"، محتجةً بأن هذه النصوص قد تسبِّب متاعبَ للحكومة الإندونيسية مع الأحزاب السياسية العَلْمانية؛ ولهذا السبب، ولأن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ينص على الصفة الإسلامية للدول الأعضاء، فإن إندونيسيا لم تصدِّقْ حتى الآن على ميثاق المنظمة رغم كونها عضوًا أصليًّا في المنظمة، وقد عبر وزير خارجيتها مختار كوسماتماديا عن هذا الموقف في مايو عام 1981، مؤكدًا أن هذا

الترتيب يسمح لإندونيسيا بالمشاركة في أنشطة المنظمة دون أن تلتزم ذاتها بالمفاهيم الإسلامية الواردة في الميثاق.

وبعد انتقال إندونيسيا من حكم نظام استبدادي إلى الديمقراطية في عام 1998. وبعد ذلك بثماني سنوات صنف معهد «فريدوم هاوس» للأبحاث البلاد على أنها "بلاد حرة"، لتكون بذلك الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة التي تحصل على هذه التصنيف. فمن بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط لا توجد دولة واحدة ينظر إليها باعتبارها دولة حرة سوى إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين والعديد من زعماء العالم يشيدون بالديمقراطية الفتية في إندونيسيا. وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون وصفت إندونيسيا بأنها نموذج يحتذى للديمقراطية في العالم الإسلامي. وأعربت كلينتون عن اعتقادها أن: "التاريخ الحديث لإندونيسيا يقدم مثالا للتحول إلى الحكم المدني وبناء مؤسسات ديمقراطية قوية". وعلى المنوال نفسه أشار الرئيس أوباما إلى أن الديمقراطية الإندونيسية يمكن أن تكون نموذجا لمصر. كما قام أوباما بالفعل بالإشادة بالديمقراطية الإندونيسية في كثير من الأحيان كنموذج جيد للعالم. وهناك على الأقل أربعة أسباب لاعتبار إندونيسيا نموذجا جيدا.

أولا: إندونيسيا هي أكبر دولة مسلمة من ناحية تعداد السكان، ومرت بتحول سياسي من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي.

ثانيا: استطاعت البلاد تحقيق استقرار سياسي رغم النزاعات العرقية والصراعات الطائفية التي ظهرت في سنوات التحول السياسي الأولى.

ثالثا: أظهرت إندونيسيا أداءً اقتصاديا مستقرا. فقد وصل معدل النمو الاقتصادي خلال الخمس سنوات الماضية إلى ٦ بالمائة. وفي عام 2009 استطاعت إندونيسيا، بجانب الصين والهند، أن تكون من الدول الوحيدة في العالم التي استطاعت الحفاظ على معدل نمو يناهز ٤ بالمائة رغم الأزمة الاقتصادية في ذلك العام.

رابعا: إندونيسيا هي الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة التي فشلت فيها الأحزاب الإسلامية في الفوز بالانتخابات العامة. في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسمت الأحزاب الإسلامية السياسية الانتخابات لصالحها في ظل الديمقراطية.

وقد بدأت عملية التحول الديمقراطي الراهنة في إندونيسيا في عام 1998، وتحديدا في 12 أيار/ مايو، عندما أعلن الرئيس سوهارتو على الملأ استقالته، منهيا بذلك حكمه للبلاد الذي استمر 23 عاما. وكان الإعلان مفاجئا تماما لأن سوهارتو كان قد انتخب لتوه للمرة السابعة والتزم بحكم البلاد لخمس سنوات أخرى. ويبدو أن الضغط العام الذي تسببت فيه الحركات الطلابية هو السبب الرئيسي لاستقالة سوهارتو. فقد احتل الطلاب البرلمان لمدة ثلاثة أيام، وكانت أعمال الشغب قبل ذلك بأسبوع) 14-15 أيار/ مايو (قد

أوصلت العاصمة إلى طريق مسدود. إذن كانت إندونيسيا على شفا الانهيار المالي والسياسي. وكانت استقالة سوهارتو الاستجابة الصحيحة في وضع متأزم.

وكغيرها من البلدان الأخرى، لم يكن التحول السياسي في إندونيسيا سهلا أبدا، لاسيما في بلد يحكمه نظام استبدادي عسكري. سلم سوهارتو رئاسة حكومته إلى نائبه برهان الدين يوسف حبيبي، لكن الأخير أُعتبر جزءا من النظام نفسه. وأصبح التوتر والصراع والمظاهرات سمات الوضع السياسي الإندونيسي خلال السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الانتقالية، خصوصا مع تفاقم الأزمة الاقتصادية.

وقد بدأت عملية التحوّل الديمقراطي في إندونيسيا في بداية عام 1998 حين أعلن الرئيس سوهارتو استقالته بعد أن حكم بلاده حُكماً ديكتاتورياً لأكثر من 32 عاماً. وشعر الناس أن بإمكانهم التعبير بحرية عن آرائهم. وسمحت لهم الديمقراطية بتشكيل مؤسسات تمكنهم من تجنيد وتعبئة الجماهير. فتشكلت المئات من المنظمات والأحزاب السياسية. وشغلت المجال العام جماعات تحمل توجهات إيديولوجية مختلفة خالقين بأنفسهم مفارقاتهم. وشابت الديمقراطية الإندونيسية في سنواتها الأولى الفوضى، وبدأ الكثيرون في الحديث عن شبح التفكك واحتمال البلقنة.

لكن معظم المواطنين بقي غير راضٍ عن أداء الحكومة الجديدة التي نُظر إليها على أنها امتداد لسابقتها. فقد أوصلت الأزمة

الاقتصادية البلاد إلى أوضاع هي الأكثر صعوبة منذ ثلاثة عقود. وبلغت نسبة التضخم 77 بالمائة، وقفز سعر الفائدة إلى 68 بالمائة، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض إلى 31 بالمائة تحت الصفر، وارتفع معدل البطالة إلى 24 بالمائة. قوة حكومة حبيبي كانت تُعد منذ البداية قصيرة المدى.

وقد أراد المواطنون انتخابات نزيهة تمكنهم من اختيار زعمائهم. وسُنّت عدة قوانين تنظم التحول السياسي. وتم تحديد يونيو /حزيران موعدا لإجراء الانتخابات العامة، لكي يختار الناخبون أعضاء المجلس التشريعي، ثم يقوم الأخير باختيار الرئيس وفقا للدستور الإندونيسي.

انتخابات 1999 العامة كانت أكبر من مجرد اختيار زعيم جديد وبعث الأمل في مستقبل اقتصادي أفضل، إذ أنها وضعت الديمقراطية الإندونيسية ومسار البلاد العام أيضا على المحك. وما أن حُدد موعد إجراء الانتخابات العامة تم تشكيل مئات الأحزاب السياسية وتسجيلها في لجنة الانتخابات العامة، التي يشار اختصارا بـ «UPK»، ومن بينها أحزاب إسلامية.

ومن أصل 160 حزبا تقدموا إلى لجنة الانتخابات العامة للتسجيل، استطاع 84 حزبا فقط استيفاء الشروط الأساسية، وأصبح يحق لهم الترشح للانتخابات. من بين هذه الأحزاب كان هناك 11 حزبا إسلاميا، جعلت مهمتها النضال من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية

في البلاد. وكانت جميع الأحزاب متفائلة جدا بالفوز حتى أن قادتها تنبؤوا بثقة بأنهم سيكسبون الانتخابات.

قبل إعلان نتائج الانتخابات كان الغموض لا يزال يكتنف مستقبل الإندونيسيا الديمقراطية. وكان البعض قلقا من صعود الإسلام السياسي وإمكانية فوز الإسلاميين في الانتخابات. فجدول أعمال الأحزاب السياسية الإسلامية كان واضحا تماما، وهو إعادة الـ «الكلمات السبع» إلى الدستور. المقصود بالكلمات السبع تلك هو الصياغة التي كانت تتضمن تطبيق الشريعة على المسلمين في الدستور الإندونيسي.

كانت الكلمات موجودة أصلا في الدستور، ولكن بعد احتجاجات قام بها وفد مسيحي في 81 آب/ أغسطس 1945، قامت اللجنة التحضيرية للاستقلال بشطبها. وعلى مر التاريخ الإندونيسية الحديث كافح المسلمون من أجل عودة الكلمات المتضمنة للشريعة إلى الدستور. حاولوا خلال فترة حكم سوكارنو، لكنهم فشلوا. وحاولوا أيضا تحت حكم سوهارتو، ولكن النظام لم يكن يسمح بأي حديث عن الإسلام السياسي. والآن أُتيحت الفرصة مع تحول إندونيسيا إلى دولة ديمقراطية، لذلك علق الإسلاميون آمالهم في انتخابات عام 1999.

وفي نهاية المطاف، خيبت نتيجة الانتخابات العامة الكثير من التوقعات. فقد كان الفائز هو الحزب الديمقراطي الإندونيسي من

أجل الكفاح (PIDP)، وهو حزب علماني تتزعمه ابنة سوكارنو، أول رئيس للجمهورية. وجاء في المركز الثاني حزب جولكار، حزب علماني آخر، وكان هو الحزب الحاكم طوال عهد سوهارتو. ومن أصل 11 حزبا إسلاميا نجح حزب واحد منها في الحصول على نسبة معتبرة، وهو حزب التنمية والوحدة (PPP) الذي حصل على 7.01٪ من الأصوات. أما بقية الأحزاب الإسلامية فحصل كل منها على نسبة أقل من 3٪. ولم تزد النسبة الكلية للأحزاب الإسلامية مجتمعة عن 20 بالمائة، وبالتالي لا تكفي لكي تشكل الأغلبية في البرلمان.

وأصابت هذه النتيجة الكثير من القادة الإسلاميين الذين حلموا بالفوز بخيبة الأمل. إذن فما حدث مؤخرا في منطقة الشرق الأوسط لم يحدث في إندونيسيا. فالديمقراطية لم تدعم الأحزاب الإسلامية ولم تقدها إلى الفوز في السباق على السلطة السياسية.

وقد كان هناك تغيرا جذريا في العقلية السياسية لدى المسلمين الإندونيسيين. ويُعزى ذلك إلى عوامل خارجية ترجع إلى حكم العلمانية العسكرية تحت نظام سوهارتو، وأخرى داخلية ترجع إلى تأثير المسلمين الإندونيسيين الليبراليين. لعب هذان العاملان دورا حاسما في تغيير عقلية وطريقة نظر المسلمين إلى الديمقراطية.

وبجانب القومية والشيوعية تُعد الديمقراطية واحدة من بين المفاهيم الأكثر إثارة للجدل بين المسلمين الإندونيسيين. وخلال ثلاثينيات القرن المنصرم ثار سجال حول القومية بين اثنين من

الشباب المثقفين اللذين أصبحا فيما بعد قادة مهمين في البلاد، وهما: سوكارنو (1901-1970) ومحمد ناتصير (1908- 1993). ورأى خلاله سوكارنو، ممثل العلمانيين، أن القومية هي لُحمة الوحدة الإندونيسية وسداها. أما ناتصير، الذي كان يتحدث باسم الإسلاميين، فرأى أن القومية كأيديولوجية قد تؤدي إلى إضعاف إيمان المسلمين. السجال بين سوكارنو وناتصير هو مثال كلاسيكي للخلاف بين العلمانيين والإسلاميين حول قضايا عديدة متعلقة بالدين والسياسة.

وكان الإسلاميون معارضين في المجمل لتبني مفاهيم حديثة مثل الاشتراكية والقومية والديمقراطية. وبينما روج نظرائهم العلمانيون بدون تردد لتلك المفاهيم الحديثة، انتقد الإسلاميون تلك الأفكار وأدانوها في كثير من الأحيان استنادا إلى الحجج الإسلامية. ونبع معظم اعتراضهم على هذه المفاهيم من فهمهم الخاص للتعاليم الإسلامية التي يعتقدون أنها سابقة على الأفكار العلمانية.

ناتصير على سبيل المثال يفضل تبني نسخة إسلامية من الديمقراطية، هي مزيج بين الديمقراطية الغربية والنموذج الإسلامي المعروف باسم «الشورى». تردد ناتصير في قبول الديمقراطية يرجع إلى اعتقاده أن الديمقراطية يمكن أن تضر مبادئ الشريعة الإسلامية. وأعرب عن اعتقاده أن هناك بعض الأمور في الإسلام التي تعتبر نهائية وقاطعة، وبالتالي فلا مجال لمناقشتها.

وأعطى أمثلة على ذلك تحريم القمار والمواد الإباحية، فكلاهما لا يخضع للنقاش، وليس للبرلمان الحق في مناقشة مثل هذه الأمور.

وخلال وقت مبكر من الاستقلال في منتصف أربعينات القرن المنصرم، وجد القادة المسلمون أنفسهم في إندونيسيا أقرب لتبني مفهوم «الديمقراطية الإسلامية» أكثر من مجرد «الديمقراطية». وتم الترويج نظريا للمفهوم على نطاق واسع من قبل المثقفين والعلماء المسلمين. على سبيل المثال جادل زين العابدين أحمد (1911-1983)، أحد مؤيدي الديمقراطية الإسلامية، بأن النظام السياسي الإسلامي ليس نظاما ثيوقراطيا، كما قد يظن البعض، وإنما ديمقراطيا.

ومن هنا نؤكد أن الجيل الأول من الإسلاميين الإندونيسيين فهم الديمقراطية عموما باعتبارها حكم الأغلبية وتجاهل غالبا مضمونها. لقد اعتقدوا أن المسلمين بما أنهم هم الأغلبية فبإمكانهم أن يحكموا البلاد كما يريدون، متجاهلين حقوق الأقليات. وقبلوا الديمقراطية بحماس لأنها يمكن أن تساعدهم في الوصول إلى السلطة السياسية عن طريق الانتخابات العامة. وإذا فازوا في الانتخابات، فبإمكانهم أن يسيطروا على البرلمان وبالتالي أن يغيروا الدستور. هذا هو السبب الرئيسي في أن الأحزاب السياسية الإسلامية كانت على أتم الاستعداد للمشاركة في الانتخابات.

وقد كان يمكن لتاريخ إندونيسيا أن يكون مختلفا إذا ما كُتب للأحزاب الإسلامية الفوز في الانتخابات العامة عام 1955. ففي تلك الانتخابات

بلغت حصيلة الأحزاب الإسلامية مجتمعة 34 بالمائة من الأصوات، ما يكفي للسيطرة على الحكومة، ولكن ليس للسيطرة على البرلمان. ووفقا للقانون فلابد من الحصول على ثلثي الأعضاء على الأقل من أجل تغيير الدستور. بالتأكيد أصيب القادة المسلمون بخيبة أمل نتيجة لذلك، لكنهم أدركوا تماما في الوقت نفسه تبعات الديمقراطية.

هذا الفشل كان إيذانا بقبول قواعد اللعبة، فسلطات مواقعهم مرتبطة بما حصلوا عليه في الانتخابات. ومن هذا المنطلق شارك ممثلو التيار الإسلامي في البرلمان، وبعض قادتهم شاركوا في تشكيل الحكومة. من بينهم برهان الدين هارهاب (1917-1987)، وهو زعيم إسلامي عُين رئيسا للوزراء من آب/ أغسطس1955 إلى آذار/ مارس 1956. وبصفته رئيس كان عليه أن يتعامل مع الآخرين وفقا للقانون. وأدرك تماما أنه لا يستطيع فرض رؤية حزبه للديمقراطية الإسلامية.

ولقد حدثت أشياء كثيرة أثناء ما كان يدعى آنذاك «نظام سوهارتو الجديد». فقد مُنع المسلمون من تشكيل الأحزاب الإسلامية. وأجبروا على الانضمام إلى أحد من الأحزاب الثلاثة المقبولة من النظام، وهي حزب جولكار، والحزب الديموقراطي الإندونيسي (IDP)، وحزب التنمية والوحدة.(PPP)بعض العلماء يرون أن تغيير العقلية السياسية لدى المسلمين حدث بدرجة كبيرة بسبب نظام سوهارتو. فقد تم علمنة المسلمين الإندونيسيين سياسيا، ولم يعد موقفهم من السياسة هو نفسه فيما سبق.

صحيح أن «نظام سوهارتو الجديد» لعب دورا حاسما في تغيير توجهات المسلمين السياسية. ومع ذلك فإن هذا التحول لا يرجع فقط إلى سوهارتو الذي حكم البلاد بطريقة قمعية، ولكن يرجع أيضا إلى الدور الطويل والمخلص الذي لعبه المثقفون المسلمون من قبل. وهناك في إندونيسيا لعب المثقفون دورا هاما في تغيير العقلية السياسية للمسلمين. حيث قاموا بفعل ذلك من خلال المحاضرات والكتابات واتخاذ الإجراءات التي دعت إلى الديمقراطية ونزع الشرعية عن الأحزاب الإسلامية. وقد استندت حركة الإصلاح الإندونيسية دائما إلى منظمات. مثقفون مثل عبد الرحمن وحيد (1940-2009)، وأحمد سيافي معاريف (مواليد 1935) ونورشوليش مجيد (1939-2005) هم قادة مسلمون ترأسوا منظمات كبيرة. ونشروا أفكارهم الليبرالية في المجتمع الإسلامي من خلال هذه المنظمات. فعل وحيد هذا من خلال منظمة نهضة العلماء (40 مليون عضو)، وفعل معاريف هذا من خلال منظمة المحمدية (30 مليون عضو)، وفعل مجيد هذا من خلال رابطة الطلاب الإسلامية وخريجيها (أكثر من 10 مليون عضوا).

وفي إندونيسيا قام المثقفون المسلمون بدور نشط للغاية في تعزيز نشر الديمقراطية والتعددية في المجتمع. عبد الرحمن وحيد كان واحدا من أكثر الزعماء المسلمين نفوذا في منظمة نهضة العلماء. وُلد وحيد لأسرة عريقة وتلقى تعليمه في بغداد والقاهرة، وحظي باحترام

كبير من قبل المسلمين وغير المسلمين في البلاد. قرأ وحيد الآداب الغربية وحاول مزاوجتها مع التقليد الفكري الإسلامي.

وقد كانت واحدة من أهم إنجازات وحيد لإندونيسيا حملته التي لا تعرف الكلل من أجل الديمقراطية والبانشاسيلا (Pancasila)، أي المبادئ الخمسة، بوصفها الأساس الوحيد للدولة. منذ الاستقلال وحتى ثمانينات القرن الماضي والكثير من المسلمين يعتقدون أن تبني البانشاسيلا يمكن أن يضعف عقيدتهم الإسلامية. لكن وحيد كان يجادل بأن هذه المبادئ الخمسة لا تتعارض مع الإسلام. وطوال حياته المهنية انتقد وحيد علنا الأحزاب السياسية الإسلامية وطعن في شرعيتها. كما شجب فكرة الدولة الإسلامية ورفض تطبيق الشريعة الإسلامية.

نورشوليش مجيد هو مفكر آخر تذكر له إندونيسيا أفكاره الجريئة التي شغلت عقول المسلمين. منذ أوائل سبعينات القرن الماضي ومجيد يشن حملة دائمة من أجل العلمانية، مناشدا المسلمين فصل مصالحهم الدينية عن السياسة. ومثل وحيد رفض مجيد فكرة الدولة الإسلامية والأحزاب الإسلامية، داعيا المسلمين إلى توجيه طموحاتهم السياسية من خلال أحزاب غير دينية (العلمانية). وأعرب عن اعتقاده أن ما هو أكثر أهمية بالنسبة للمسلمين ليس النضال من أجل جدول أعمال شكلي مثل تطبيق

الشريعة، ولكن النضال من أجل جدول أعمال جوهري يضم الرعاية الصحية، والأمن، والتعليم.

وخلال ثمانينات القرن الماضي كان هناك عدد لا بأس به من المثقفين المسلمين القادمين من خلفية دينية قاموا بالدعوة إلى إسلام ليبرالي، هذا هو الإسلام الذي يدعو إلى القيم الليبرالية مثل الحرية والديمقراطية والتعددية والتسامح. معظم هؤلاء المثقفين ينتمون إلى تنظيمات إسلامية كبيرة مثل نهضة العلماء والمحمدية، ولعبوا دورا حاسما في تنوير المسلمين الإندونيسيين. من خلال وسائل الإعلام ومنتديات النقاش، والمحاضرات العامة، والإجراءات الاجتماعية، نشروا تفسيراتهم المرنة للإسلام وناشدوا المسلمين أن ينخرطوا بشكل كامل في شروط الحياة العصرية.

إندونيسيا بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي

لقد حدث تحول كبير في تاريخ تطور القانون في إندونيسيا وذلك عند دخول الإسلام إلى البلاد في القرنين الأول والثاني الهجري وانتشاره في بداية القرن الحادي عشر الميلادي، وكما هو معروف أن القانون هو جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي، فالمسلم أينما يعيش يطلب منه العمل بأحكام دينيه، ولهذا فإن للدين الإسلامي فضل

كبير في تاريخ القانون في إندونيسيا، وذلك منذ دخوله حتى يومنا هذا، وعلى سبيل المثال فإن معظم المصطلحات القانونية والقضائية المتداولة الحالية في البلاد يؤخذ من المصطلحات العربية الإسلامية، وفي هذا الصدد يذكر مراقب القانون الإندونيسي المعاصر السيد / Daniel S. Lev أن جزور إندونيسيا قبل اتحادها تحت ادارة الاستعمار الهولندي قد اتحدت بشكل عام تحت سيادة القوانين الإسلامية، وأن استمرار هذه القوانين حتى الآن يمكن معرفتها من خلال كتب الفقه المتداولة في البلاد وجود المحاكم الشرعية المنتشرة في ربوع البلاد حيث لهما تاريخ طويل، ووجود المحاكم الإسلامية يعنى وجود الدولة التي طبقت القوانين الإسلامية وإن كان ذلك في نطاق محدود حيث تم استخراج هذه القوانين من كتب الفقه التي ألفها فقهاء العالم الإسلامي بصفة عامة والفقهاء الإندونيسيين بصفة خاصة وفي أواخر الثمانينات الميلادية تم جمع هذه القوانين في كتاب موحد يسمى "مدونة القوانين الإسلامية" (Kompilasi Hukum Islam) ويتطبق في المحاكم الإسلامية المنتشرة في بقاع البلاد.

وقد بدأ الهولنديون باستعمار إندونيسيا بعد نجاحهم في التجارة حيث وصلت السفن التجارية الهولندية لأول مرة من Amsterdam إلى جزيرة جاوا عام 1596 واشتدت المنافسة بينهم مما أدت إلى

تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية (Verenigde Oostindische Compagnie) في20 مارس 1602م.

هـذه الشـركة ترأسـها الهيئـة الإداريـة المكونـة (Board of Directors) من المجلس السابع عشر (Hereen XVII)، وطبقـا للمـادة (35) من قانون تأسيس الشركة تمـنح الحكومـة الهولنديـة للشـركة حق عقـد اتفاقيـات مـع الملـوك والسـلاطين فـي منطقـة شـرق رأس الرجاء الصالح ومنها اتفاقيـة الحـرب والسـلام وإقامـة القـلاع وإنـزال العقوبات (منها الإعدام) وإنشاء المراكز التجارية وتعيين المحـافظين وقواد الجيش والمسئولين وغيرها وكل هـذه كانـت مـن أجـل تعزيـز الأمن والاستقرار وإيجـاد المنـاخ المناسـب لنجـاح الأنشـطة التجاريـة، ومـن الواضـح أن الشـركة كانـت تلعـب دور الدولـة حيـث أصـدرت التعليمـات ونفـذت القـوانين وأقامـت المحكمـة وأنزلـت العقوبـات للمجرمين وغيرها من صلاحيات الدولة.

وفي البداية كان مدير شركة الهند الشرقية الهولندية هو أميرال، وكان كل أسطول بحري تـابع لـه لديـه هيئـة عينهـا المجلـس السـابع عشر، وتعقد هذه الهيئة اجتماعاتها عند الحاجـة فقـط عنـدما طـرأت أشـياء هامـة، مـثلا إذا انتهـك بعـض الملاحـين نظـام الأسـطول أو لمواجهة حركة التمـرد فـي السـفن، وبعـد أن اشـتدت المنافسـة بـين التجـار فـي ممارسـة أعمـالهم التجاريـة، قامـت الحكومـة الهولنديـة بتعيين السـيد / Pieter Both محافظـا عامـا فـي 27 نـوفمبر 1609م

وتأسيس مجلس الهند الشرقية، ثم قام المحافظ العام بمساعدة رئيس الشئون المالية وقسم الحسابات بتشكيل هيئة حكومية College Of Government، وكل من المحافظ العام والمجلس مكلف برعاية مصالح الشركة والحكومة الهولندية وتعليمات الحكومة الهولندية لعام 1609 تحدد سلطة ووظيفة المحافظ العام والمجلس لحماية الأمن والاستقرار وإقامة المجالس القضائية بشقيه المدني والجنائي طبقا لنصوص القوانين الهولندية، وفي عام 1609 تلقي المحافظ العام أمرا بإنشاء قلعة دائمة بجاكرتا.

وبناءً على الأمر العام في عام 1617م، تكونت عضوية المجلس من 9 أشخاص حيث مهمتهم هو تقديم النصائح والإرشادات للمحافظ العام فيما يتعلق بشئون التجارة والحرب والحكم والمحاكم المدنية والجنائية، تمتع المحافظ العام والمجلس بحقهم في إقامة المحاكم في جميع القضايا وإنزال العقوبات دون فرصة مواصلة القضايا في محكمة الاستئناف، كما يمكن للمحافظ تعيين الموظفين والعمال في جميع المزارع والسفن التابعة للشركة وإصدار القوانين والتعليمات والتوجيهات عند الحاجة.

وحتى عام 1617، تركزت السلطة الهولندية في الجزر الغنية بالبهارات، وفي عام 1618م قام المحافظ العام / Coen بإنشاء قلعة بجاكرتا دون تصريح من الحاكم المحلى، ثم بعد أن دار صراع عنيف بين السلطات المحلية والبريطانية تمكن السيد/ Coen من السيطرة

على مقاليد الأمور في المنطقة مما أدى إلى هيمنة الهولنديين على الحياة الاقتصادية والسياسية في جزيرة جاوا.

ويمكن تقسيم فترة هيمنة الشركة الهندية الشرقية على جزر إندونيسيا إلى مرحلتين، ففي المرحلة الأولى التي استمرت حتى عام 1650م، لعبت الشركة دور التجار المغامرين (merchant adventurer) حيث النجاح أو الفشل في التجارة يدخل في أحد الاحتمالين نظرا لبعد المنطقة عن وطن الأم في أوروبا والصعوبات المختلفة التي تواجههم في الطريق والمراكز التجارية في الشرق. وفي المرحلة الثانية أصبح هؤلاء التجار المغامرين تجارا أمراء (merchant prince) بتكوين قوات عسكرية وبناء الحصون والقلاع وبهذا تحولوا من التجار إلى الأمراء والحكام حيث لديهم سلطة في التشريع وتطبيق القوانين وكل ذلك كان بهدف الحصول على أرباح طائلة.

ومنافسة هذه الشركة الهولندية مع الشركات التجارية من دول أوربية أخرى وخاصة الشركات البرتغالية والإنجليزية جعلت هذه الشركة الهولندية تسيطر على الأراضي في الأرخبيل، وعلي هذا قامت بالاستيلاء علي القلعة البرتغالية بأمبون (Ambon) عام 1605، وفي عام 1607م اعترف سلطان تيرناتي (Ternate) بالحماية الهولندية، وفي عام 1619م اتخذ المحافظ العام لشركة الهند الشرقية الهولندية إقليم بانتين (Banten) مركزا له، وفي عام 1641م سقطت مدينة مالقا (Malacca) في حوزة الشركة من أيدي

البرتغاليين،وبذلك فإن الطريق مفتوح أمام الهولنديين للسيطرة علي مضيقي مالقا وسوندا (Sunda)، وفي عام 1645م عقدت الشركة اتفاقية مع مملكة بانتين (Banten)، وفي عام 1705م سلمت مملكة "ماتارام" (Mataram) إقليم تشيريبون (Cerebon) وبريانجان الشرقية (Priangan Timur) إلى الشركة، وبذلك امتدت السيطرة الهولندية إلى مناطق شاسعة من الأرخبيل الإندونيسي.

وتنص المادة (1) من الأمر العام لعام 1632 أن الإجراءات القضائية الصحيحة تعتبر أساسا للحكم الصحيح والمنتظم. قام المحافظ العام والمجلس بمقتضى هذا الأمر بإقامة القضاء وفقا للإجراءات والقوانين المطبقة في هولندا، وتقول المادة (2) أن الإجراءات القضائية لا بد أن تتم بشكل سريع، وتذكر المادة (3) أن محاكمة الجرائم الخطيرة في القضايا الجنائية مثل الخيانة والمؤامرات لابد من إذن خاص من المحافظ العام والمجلس.

وعلى هذا الأساس قامت السلطة الهولندية بتقسيم سكان البلاد إلى ثلاثة أقسام، أولا: الهولنديون والأوروبيون وهم السادة، ثانيا: المواطنون المحليون العاملون في قطاع الزراعة، ثالثا: التجار المنحدرين من أصول صينية وعربية وهندية الملقبون بالأجانب الشرقيين (Foreign Orientals) القائمين بدور الوسيط بين المستعمرين والسكان الأصليين. ويمكن أن ترفع مكانة السكان المحليين إلى مكانة الصفوة الأوروبية إذا ما اعتنقوا الدين المسيحي

أو في حال زواجهم بالأوروبيين، أو اختار السكان المحليون الخضوع إلى القوانيين الأوروبية وفقا للقانون عام 1917م، أما المواطنون الأصليون يطبق عليهم الفقه الإسلامي وقوانين العرف من العادات والتقاليد المتبعة منذ فترة طويلة إلا إذا كانت هذه القوانين الإسلامية والعرفية تتعارض حسب قولهم مع المبادئ القضائية والأخلاقية العامة (general principles of justice and morality).

وخلال الحكم الهولندي للبلاد هناك على الأقل أربع أنواع المحاكم القضائية، وهي المحكمة الحكومية الخاصة للهولنديين والأوروبيين، المحكمة الحكومية لغير الأوروبيين، والمحكمة الشرعية للمسلمين (وتنفذ قراراتها بعد موافقة المحكمة الحكومية عليها)، والمحكمة العرفية للمواطنين الأصليين، والقوانين المطبقة - الإجرائية وغير الإجرائية - في هذه المحاكم هي الكتب القانونية المدونة والمقننة في عام 1848م وهي:

- كتاب القوانين المدنية (Bergerlijk Wetboek).
- كتاب القوانين التجارية (Wetboek van Koophandel).
- كتاب القوانين الإجرائية المدنية (Reglement op de Rechtvorde-ring).
- كتاب القوانين الإجرائية الجنائية (Regelement op de Strafvorde-ring).

❖ كتاب القوانين الجنائية (Wetboek van Strafrecht) لجميع السكان دون مراعاة جنسياتهم.

وخلال الشهور الأولى من الاحتلال الياباني توقفت أعمال المحاكم القضائية لأن الجيش الياباني قام باعتقال القضاة والمدعين الهولنديين. هذا بالإضافة إلي ظروف البلاد المضطربة وحينئذ. وفي شهر سبتمبر 1942م قامت الحكومة العسكرية اليابانية بتشكيل لجنة لأداره العادات والتقاليد (the Committee on Adat and Traditional Administration) والتي تتكون عضويتها من المسئولين اليابانيين والمواطنين الإندونيسيين برئاسة السيد/ K. Hayashi، ومن أهداف هذه اللجنة هو تقديم نصائح ومقترحات للحكومة حول العادات والتقاليد المتبعة في البلاد وطبيعة المجتمع الجاوي بصفة خاصة. وأعضاء اللجنة من السكان الأصليين هم السيد سوكارنو (Soekarno) والسيد حتا (Hatta) والسيد سوكارجو (Soekardjo) والسيد ويرجوبرانوتو (Wirjopranoto)، والحاج منصور وندوأميسينتو (Wondoamiseno). والسيد سوبومو (Soepomo) وجايادينيغرات (Djajadingrat) (خبير في الشئون الإسلامية)، والسيد بوباتشاراكا (Poerbatjaraka) (خبير التاريخ والحضارة الجاوية)، والسيد منصور (من زعماء المسلمين)، والسيد حتا (Hatta) والحاج ديوانتارا (Dewantara) (من الخبراء في شئون التربية)، بينما أعضاء اللجنة من المواطنين اليابانيين هم من كبار المسئولين

والدبلوماسيين والصحافيين، كان بعضهم موجودين في إندونيسيا قبل مجيء جيش الاحتلال الياباني، ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء الإندونيسيين الموجودين في هذه اللجنة يعملون من أجل إعداد البلاد للاستقلال من أيدى اليابانيين.

وقد اصدرت إندونيسيا بعد الاستقلال بعض القوانين من نتاج مجلس النواب ومجلس الشورى الشعبي، منها قانون الأحوال الشخصية وقانون عن أعمال التخريب والفساد وقانون عن الأسلحة النارية وقانون الضرائب وقانون عن المخدرات وقانون عن الهجرة وقانون المرور وغيرها، ومن جانب آخر رأي بعض المراقبين أن القوانين المتعلقة بالجرائم الاقتصادية هي ترجمة حرفية من القوانين الجنائية الاقتصادية الهولندية القديمة، وعن نظام الحكم وإدارة الدولة، قد أصدرت إندونيسيا القوانين الخاصة بمؤسسات الدولة العليا وعن مجلس الشورى الشعبي وأنظمة الانتخابات العامة وضوابط الحكم الذاتي، هذا بالإضافة إلي دستور الدولة لعام 1945 الذي تم صياغته في عهد الاستعمار الياباني وجرت عليه ثلاثة تعديلات حتى الآن.

كما تم إنشاء المحكمة الخاصة بالإدارات الحكومية في إندونيسيا في عام 1986م، وهذا بمقتضى القانون رقم 5 لعام 1986، ويقول المراقبون أن هذا القانون يتأثر بالقانون الفرنسي، كما انه لازال يعتمد علي القانون الهولندي وهو القانون الخاص بالمحكمة الإدارية

فـي أيـام الاسـتعمار (De Wet Administratieve Rechtspraak (Overheidsbechikkingen).

وفيمـا يتعلـق بـالقوانين الإسـلامية، فمنـذ تأسـيس جمهوريـة إندونيسـيا عـام 1945، أنهـا قـد أنتجـت عـددا مـن القـوانين الخاصـة بالمسلمين، وعلي سبيل المثال القـانون رقـم 1 لعـام 1974 الخـاص بـالزواج،، والقـانون رقـم 7 لعـام 1989 الخـاص بالمحكمـة الدينيـة (الشرعية)، والمرسوم الجمهوري رقـم 70 لعـام 92/72 الـذي يخـص البنوك المضاربة، حيث ينص المرسوم على أن معاملات هذه البنوك يكـون وفقـا للشـريعة الإسـلامية، والقـانون رقـم 17 لعـام 1999 الخاص بتدبير شئون الحجاج، والقانون رقم 23 لعام 1999 الخـاص بالبنك المركزي الذي أمر بتشكيل بنوك إسلامية حكومية، والقـانون رقم 38 لعام 1999 الخاص بتدبير شئون الزكـاة، والقـانون رقـم 44 لعام 1999 الخاص بتنفيذ الحكم الـذاتي فـي إقلـيم أتشـيه (Aceh)، كمـا يشـمل هـذا القـانون قضـية تطبيـق الشـريعة الإسـلامية المنصوص عليها في القانون رقـم 18 لعـام 2001 فـي الإقلـيم عـن طريق المحكمة الشرعية الخاصة بالإقليم.

ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن كليـات الشـريعة بالجامعـات الإسـلامية الحكوميـة وكليـات الشـريعة فـي الجامعـات الأخـرى ظهـرت فـي عصـر الجمهوريـة الإندونيسـية. وأسسـت قبـل كليـات الشـريعة بالجامعـات الإسـلامية المعهـد التربـوي الحكـومي للقـانون الإسـلامي والمعهـد

الحكومي للقضاة الإسلاميين والمعهد العالي الإسلامي الحكومي، وتمثل هذه المعاهد نواة للجامعات الإسلامية الحكومية الحالية. ولهذه الكليات والمعاهد جذور قوية في تاريخ التعليم الإسلامي في إندونيسيا عن طريق التعليم في المصليات (المساجد) والمعاهد الدينية والمدارس الإسلامية. ففي هذه المؤسسات التعليمية يمثل الفقه أحد المواد الدراسية الهامة، حيث لا توجد هناك مؤسسة من هذه المؤسسات التعليمية التي لا تقوم بتعليم طلابها مادة الفقه. ففي المرحلة الابتدائية يتم تعليم الأحكام المرتبطة بالطهارة (الوضوء والتيمم والاغتسال وغيرها) والعبادات اليومية. وفي المرحلة المتوسطة يتم تعليم أحكام النكاح وفي المرحلة العليا من التعليم الإسلامي تدرس فيها أحكام الإرث والهبة والعقود التجارية والزراعة وتربية المواشي والمسائل الفقهية الأخرى. والكتب المستعملة فيها هي الكتب الشافعية وفروعها على وجه العموم، سواء كانت من مؤلفات الفقهاء العرب أو الهنود أو الإندونيسيين أنفسهم. والموضوعات الفقهية التي تبحث في المؤسسات التعليمية الإسلامية في إندونيسيا لا تختلف كثيرا عما تبحث في البلاد الأخرى من العالم الإسلامي.

وكانت كلية الشريعة في إندونيسيا في البداية على شكل كليات الشريعة الموجودة في بلاد الشرق الأوسط وخاصة كلية الشريعة في مصر بجامعة الأزهر. فكلية الشريعة في الأزهر لها شكلان، كلية الشريعة المحضة وكلية الشريعة والقانون. وأما كلية الشريعة

في إندونيسيا فقد تطورت من الشكل الأول. ولذلك تتولى تعليم القانون منذ البداية كليات القانون خارج عن الجامعات الإسلامية الحكومية. وحاليا وبعد أن تتكامل الأحكام الإسلامية مع القانون الوطني نشعر بحاجة ماسة إلى ضرورة تطوير كلية الشريعة لتصبح كلية الشريعة والقانون.

وقرار الحكومة بتأسيس كليات الشريعة في الجامعات الإسلامية الحكومية ليس بصدفة فجائية وإنما للمحافظة على استمرارية التقاليد الموروثة في تاريخ الشعب الإندونيسي. فميثاق جاكرتا الذي يمثل خطة أصلية لمقدمة الدستور 1945 ينص على أهمية الشريعة الإسلامية في الدستور الإندونيسي. وينص الميثاق في سبع كلمات (وتم محو هذه الكلمات من الدستور لأسباب غير واضحة) على أن الدولة تقوم على أساس الإيمان بالله "مع وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية على معتنقي الإسلام". ومهما كان الجدال في مسألة محو هذه الكلمات السبع فإن إعلان رئيس الجمهورية في 5 يوليو 1959م بأن ميثاق جاكرتا بتاريخ 22 يونيو 1945م يكون روحا للدستور 1945 ويكون جزءا لا يتجزأ من الدستور الإندونيسي. وبعبارة أخرى إن ميثاق جاكرتا غير مكتوب في الدستور الإندونيسي، ولكنه موجود وروحا وجزءا غير منفصل عن الدستور.

وهذا الدستور هو أساس تشكيل وزارة الشؤون الدينية وتأسيس المعهد الحكومي للقضاة الإسلاميين ومعهد معلمي القضاة

الإسلاميين الحكومي وكليات الشريعة بالجامعات الإسلامية الحكومية والهيئات الأخرى المرتبطة بالأحكام الإسلامية في إندونيسيا. وبصدور القانون رقم 1989/7 بشأن المحكمة الدينية (الشرعية)، فإن الأحكام الإسلامية مطبقة في إندونيسيا في نطاق القانون الوطني في مجالات النكاح والوراثة والوصية والأوقاف والصدقات. وبصدور القانون رقم 1992/7م بشأن البنوك وقرار الحكومة رقم 1992/72م وقانون بنك إندونيسيا المركزي رقم 1999/23م، فإن الأحكام الإسلامية بشأن البنوك مطبقة أيضا في إندونيسيا. وقد قام البرلمان الإندونيسي باعتماد قانون الحج وقانون الزكاة. وبناء على ذلك فإن الكلام عن الأحكام الإسلامية له أهمية كبيرة فيما يتعلق بالقوانين الوطنية الإندونيسية.

ومهما كانت التطورات التي حدثت في القانون الإسلامي في إندونيسيا، فما زالت دراسة القانون وتطويره في هذا البلد تتصف بالازدواجية. فمن ناحية هناك مدارس وكليات القانون التابعة لوزارة التربية الوطنية ومن ناحية أخرى هناك مدارس وكليات الشريعة التابعة لوزارة الشؤون الدينية.

الفصل السادس

السياسة الخارجية الإندونيسية..

نماذج مختارة

تحظى إندونيسيا بأهمية جيوسياسية واقتصادية ودينية سكانية؛ فهي أكبر دول جنوب شرق آسيا والعالم الإسلامي، وتقوم سياستها الخارجية وأولوياتها الدبلوماسية على إحداث توازن في علاقاتها بين شرق آسيوي وغرب أميركي وأوروبي، وتتمحور جهودها الدبلوماسية جغرافيًا حول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، وتحاول تحقيق إجماع على إنهاء التوتر بين أعضاء آسيان فيما يخص نزاعهم مع الصين في بحر الصين الجنوبي. ومع انتخاب رئيس جديد لإندونيسيا في شهر يوليو 2014 فإن أمامها فرصة للاستفادة من استمرار النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ونهضة التصنيع العسكري لتقوية مكانتها الإقليمية والانطلاق بدبلوماسيتها إلى آفاق أوسع تتجاوز محيط منطقة آسيان إلى مناطق أخرى لتكون من "الدولة الصاعدة" في آسيا.

ينطلق الحديث عن السياسة الخارجية الإندونيسية من طبيعتها الأرخبيلية المتشكلة من أكثر من 17500 جزيرة، فهي الدولة الـ15 من

حيث المساحة في العالم، وباحتساب مياهها هي السابعة مساحةً؛ فمساحة بحار إندونيسيا هي 5.7 مليون كم مربع، وتشكّل 75٪ من مساحتها الكلية. ومن مياهها يمكن تصور المحيط الجيوسياسي، فمن بين جزرها تمر ما نسبته 40٪ من حركة التجارة العالمية، وامتدادها البحري جعلها تتعامل مع دول جنوب شرق آسيا إلى جانب دول عظمى ليست بعيدة عنها كالصين والهند ودول المحيط الهادي وعلى رأسها أستراليا، ولكل من هذه الدول سياساتها الخارجية وطموحاتها في إندونيسيا أو مصالحها التي تمر عبر مياهها.

ولا تقتصر أهمية المياه الإندونيسية على كونها الدولة الأكثر إحاطة جغرافيًا بمضيق ملقا -بالتشارك مع ماليزيا وسنغافورة- فحتى لو أراد البحارة تفادي مضيق ملقا، فإن البدائل إندونيسيا بامتياز، وهي: الساحل الغربي لسومطرا ثم المرور عبر مضيق لومبوك، ومن هناك خياراتهم تتوزع بين مضيقي كاريماتا وبحر ناتونا الموصلين ببحر الصين الجنوبي، أو مضيق مكاسر وبحر سولاويزي، وغير ذلك من الممرات التي تتخلل الجزر الإندونيسية، وتشهد تلك المضايق مرور أكثر من75 ألف سفينة سنويًا، متجاوزة العدد الذي يمر بقناتي السويس وباناما، وهو ما ينعكس على عدة محاور مهمة رئيسية:

البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية

تشهد منطقة شرق آسيا نموا اقتصاديًا يزيد من إسهامها في الاقتصاد العالمي جاوز الثلث في السنوات الماضية، وحظ شرق آسيا من التجارة العالمية يصل إلى 40٪ مقارنة بـ 37٪ لأوروبا و20٪ للولايات المتحدة، وهذا ما يجعل المضايق الإندونيسية مثار اهتمام استراتيجي وجيوسياسي للولايات المتحدة والصين، وكأن صراعًا صامتًا يدور في هذه البحار بين القوى العظمى، حتى وصف الرئيس الأميركي الاسبق بيل كلينتون المنطقة بأنها "واعدة وأكثر مناطق العالم حيوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية"، وحدد دونالد رامسفليد وزير الدفاع الأميركي السابق كلامه أكثر بالقول بأن "نجاح آسيا يعني الكثير بالنسبة لأمن ورفاهية أميركا"، وهذا ما يفسر مراقبة واشنطن للتوسع الصيني الاقتصادي والعسكري في دول وبحار آسيان.

دور النفط والغاز في السياسة الخارجية

هناك طلبا متزايدا على النفط والغاز من المنطقة العربية، الذي تمر شحناته عبر مضيق ملقا والبحار الإندونيسية الأخرى وصولاً إلى بحر الصين، وتستهلك دول شمال شرق آسيا وحدها (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) أكثر من 13 مليون برميل نفط يوميًا، وقد دفع

تعطش دولة كالصين إلى النفط لأن تدفع بشركاتها النفطية نحو الدول المنتجة لتكون على مقربة من الاستكشافات النفطية، بدلاً من دول جنوب شرق آسيا التي لا تنتج ما يكفيها من نفط وغاز وستظل تعتمد على الممرات البحرية في استيرادهما، وهذا ما يجعل دولة كاليابان وهي ثاني أكبر مستورد للطاقة تهتم بالتعاون مع إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة لتأمين مضيق ملقا وغيره من الممرات التي تمر من خلالها شحنات النفط والغاز القادمة من السعودية والكويت وقطر والإمارات وإيران.

البعد العسكري في السياسة الخارجية

تسعى إندونيسيا ودول آسيان إلى ضمان بقاء منطقتهم خالية من الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل وبعيدة عن أي صراع إقليمي أو دولي، وتعلم دول آسيان اهتمام الولايات المتحدة بتأمين الخطوط البحرية التي تخدم مصالحها الاقتصادية وأسطولها العسكري الذي يعتمد على المياه الإندونيسية بشكل أساس، كما يهم الولايات المتحدة تأمين حلفائها الآسيويين من أية مخاطر، وعلى رأسهم: اليابان وكوريا الجنوبية ثم الفلبين وتايلاند. في هذا الإطار وجدت إندونيسيا نفسها مطالَبة بل وفي أمَسّ الحاجة إلى إحداث نهضة تصنيعية عسكرية لمواجهة هذا التدافع الدولي من

خلال مياهها ولتأمين حدودها وجزرها، وشهدت السنوات العشر الأخيرة بداية نهضة ثانية للتصنيع العسكري الداعم لما تتطلبه جغرافية إندونيسيا البحرية من إمكانات، لمراقبة الحدود البحرية الممتدة لآلاف الكيلومترات، في بلد يتوسط محيطين وبحارًا أخرى، فمما سيحدد قدرة إندونيسيا على مواجهة التحديات الإقليمية قدراتها الدفاعية البحرية والجوية، ومدى سرعة تحديث جيشها مقارنة بدول جوار تسارع الخطى لشراء الحديث من الأسلحة.

ركائز السياسة الخارجية الإندونيسية في علاقاتها الدولية

ترتكز السياسة الخارجية الإندونيسية في علاقاتها مع دول العالم بالعديد من الثوابت والتي يمكن التأكيد عليها كما يلي:

أولاً: الاستقلالية والفاعلية

نال الإندونيسيون استقلالهم في 17 من أغسطس/آب لعام 1945 بعد كفاح طويل لتحرير الوطن من الاستعمار والهيمنة، وبعد تجاوز تلك المرحلة كان السؤال المطروح هو تحديد هوية إندونيسيا بين الأمم، ومن أوائل من تعاملوا مع هذا التساؤل "محمد حتي" أول نائب لرئيس البلاد (سوكارنو)، محاولاً توحيد الموقف الخارجي في

ظل انقسام أيديولوجي بين المستغربين واليساريين، ودعا في كلمته الشهيرة المعنونة بـ"التجديف بين اثنتين من الشعب المرجانية" أمام اللجنة المركزية الوطنية الإندونيسية في 2 سبتمبر/أيلول 1948 إلى سياسة إندونيسيا "مستقلة وفاعلة" في محاولة مبكرة لإبعاد إندونيسيا عن التحالفات الشرقية والغربية، وعن التدخلات والتأثيرات الخارجية، حذرًا من أن تحدث انقسامًا بين النخبة السياسة. لكن ذلك لم يتحقق حيث مرت البلاد بفترة عصيبة خلال عقد الستينات وما بعدها جرّاء الانقسام بين معسكرين: الشيوعي شرقًا والأميركي غربًا؛ ولهذا فرغم بقاء مبدأي: "الاستقلالية والفاعلية" الخاصية الأولى في الهوية السياسية الإندونيسية في تخاطبها مع الأمم الأخرى إلى يومنا فإن تطبيقهما تفاوت من زعيم إلى آخر.

ثانيًا: تأكيد الإنتماء الآسيوي

منذ أن تأسست آسيان في 16 أغسطس/آب 1966 وإندونيسيا في مقدمة الدول الرائدة في هذا التجمع الإقليمي لاسيما أن الإندونيسيين يشكّلون 40٪ من مجموع سكان هذا التجمع أو المنطقة، ويذكر أن الرئيس الإندونيسي السابق سوهارتو قال في ذلك الوقت: "لو تحقق التكامل بين دول جنوب شرق آسيا فإننا

سـنكون قـادرين علـى مواجهـة التحـديات والتـدخلات الخارجيـة الاقتصادية وحتى العسكرية". وعلـى هـذا الأسـاس قـادت إندونيسـيا دول المنطقة لتوقيع اتفاقية التعاون والصداقة بين دول جنوب شرق آسيا، فالاستقرار والأمـن والسـلام فـي المنطقـة مصلحة إندونيسـيا استراتيجية لا غنى عنها من أجـل الحفـاظ علـى اسـتقرارها الـداخلي وازدهارهـا، وإلا فسـينعكس عـدم الاسـتقرار سـلبًا عليهـا. ويـرى الإندونيسيون في آسيان "قوة موازنة" صـاعدة بـين القـوى العظمـى ذات المصالح في المنطقة، وعلـى رأسـها الولايـات المتحـدة والصـين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا وحتـى الهنـد وأسـتراليا، وهـي أبـرز الدول التي تـدعى لحضـور منتـديات آسيان الموسـعة كـل عـام لبنـاء جسور الثقة والتعاون الثنائي والجماعي.

ويـدرك الساسـة الإندونيسـيون ضـرورة الالتفـاف إقليميًـا مـع دول جوارهم لتحقيق تـوازن فـي المنطقـة ولاتخـاذ أي قـرار جمـاعي فـي مواجهة الدول الكبرى ذات المصالح في جنـوب شـرق آسـيا، وهـذا مـا يفسر طرح الكثير من الإشكالات الإقليمية على طاولة المحادثات في اجتماعات آسيان التي يلتقي فيها ساسة آسيان مع زعماء ووزراء دول كبـرى، فهنـاك قمـة آسـيانية-أميركيـة وأخـرى آسـيانية مـع اليابـان والصين وكوريا الجنوبية، وثالثة مـع الهنـد وأسـتراليا ونيوزيلنـدا، ولا ننسى قمة آسيان مع دول الاتحـاد الأوروبي.

ثالثًا: موقف متوازن بين القوى الكبرى

أسس نائب الرئيس الأسبق محمد حتى لهذا المبدأ؛ ما جعل إندونيسيا منطلقًا أساسيًا لحركة عدم الانحياز في الخمسينات، وهذا ما يفسر سيادة مصطلح "الشراكة" ومع دول كثيرة في مقدمتها أمريكا وكوريا الجنوبية. وبعد أن كان المقصود بالمعسكرين الشرقي والغربي: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صارت الصين العنصر الأقوى في الشرق، مع بقاء الحضور الأمريكي.

لمحات من العلاقات الاندونسية الامريكية

حدث تحسن كبير في العلاقات الإندونيسية الامريكية خلال عشرية الرئيس سوسيلو بامبانغ يوديونو (2004-2014)، لاسيما بعد وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض في يناير/كانون الثاني 2009؛ حيث تبلورت في "الشراكة الأمريكية-الإندونيسية الشاملة"، وهي شاملة بالفعل في مختلف المجالات ولا تقتصر على العسكرية والاقتصادية فحسب، لكن المصطلح المستخدم هنا ليس "الحلف" بل "الشراكة"، ولذلك مغزاه في التقاليد الدبلوماسية الإندونيسية المنبثقة من فكرة تحقيق أكبر قدر ممكن من الحياد والموازنة في الشراكات لا التحالفات، وفي المقابل لو عدنا إلى

الخطاب الأمريكي فسنجد فيه تأكيداً على أن أبرز الحلفاء في شرق آسيا، هم: اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ثم الفلبين وتايلاند، وفيما وراء هذه الدول تحاول الولايات المتحدة وبمستوى دون "الحلف" أن تقوي علاقاتها مع ماليزيا وإندونيسيا ونيوزيلندا وسنغافورة وحتى فيتنام.

ويأتي في هذا السياق اهتمام الولايات المتحدة بتعزيز دور رابطة آسيان في الدبلوماسية الجماعية مع الصين، من خلال السعي لبناء "منظومة أمنية" لدول آسيان وحلفاء وشركاء واشنطن في المنطقة لإدارة التوتر ومنع حدوث صراعات، وهذا ما يفسر توجه بعض القوات الأميركية المنسحبة من العراق وأفغانستان إلى شرق آسيا، كما بدأت واشنطن إعادة توزيع قطعها البحرية بهدف نشر 60 ٪ من أساطيلها في منطقة آسيا والمحيط الهادي خلال الأعوام الستة القادمة، وقد أكد ذلك التقرير الدفاعي الأميركي لعام 2014 الذي يصدر كل أربع سنوات، وأشار إلى أن إندونيسيا والهند قد بدأتا تتحملان أدواراً قيادية في التواصل والتفاهمات الإقليمية.

لكن هناك تفاوتًا بين النخب السياسية والقيادات العسكرية ورجال الأعمال الإندونيسيين في نظرتهم إلى الشراكة مع الولايات المتحدة، مع أنها قد تحسنت خلال عهد الرئيس باراك أوباما، التي توافقت مع أولويات الرئيس يوديونو الدبلوماسية بشأن تحسين العلاقات مع واشنطن، بعد أن تعكرت الأجواء بين البلدين في الفترة

الانتقالية بين سقوط الرئيس الأسبق سوهارتو عام 1998 وانتخاب يوديونو عام 2004، ولهذا تعافت العلاقات العسكرية مجدداً، رغم أن الإندونيسيين تبنّوا سياسة تنويع مصادر تسليحهم تقليلاً من الاعتماد على السلاح الأميركي الذي كان يُعتمد عليه بشكل رئيسي في عهد سوهارتو، أما تجاريًا فبعد 4 سنوات من توقيع إندونيسيا وكل دول آسيان اتفاقية لتحرير التجارة مع الصين، توسع واشنطن من عدد المشاركين فيما بات يُعرف بـ"الشراكة العابرة للمحيط الهادي" التي انضمت إليها دول آسيوية ولاتينية مطلة على المحيط الهادي، وقد تنضم إندونيسيا إلى الاتفاقية.

العلاقات المصرية الإندونيسية

تتميز العلاقات الثنائية بنوع من الاستقرار يعكسه عمقها التاريخي والتعاون في العديد من المجالات، فقد أنشئت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإندونيسيا عام 1947، وكانت مصر من أولى الدول التي اعترفت باستقلال إندونيسيا الذي أعلن في 17 اغسطس عام 1945.

وتتطابق وجهات نظر البلدين تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، كما تتبادل الدولتان تأييد الترشيحات في المنظمات الدولية، وتجمع الدولتان عدة تجمعات ومنظمات منها، منظمة

المؤتمر الإسلامي، حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 15، ومجموعة الدول النامية الثمانية D8.

كما تعقد آلية المشاورات السياسية بالتناوب في البلدين، على مستوى مساعدي وزير الخارجية، وقد عقدت أربع جولات منها حتى الآن، كان آخرها الدورة الرابعة في القاهرة في 29 أكتوبر 2008، وقد بحث الجانبان خلالها سبل دفع التعاون في مجالات الصناعة والتعليم والمنح الدراسية والشئون الدينية، وزيادة الاستثمارات الإندونيسية في مصر وكذلك زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وإندونيسيا خلال عام 2012 حوالى 2 مليار دولار. بينما كان التبادل التجاري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر من عام 2010 (2،753 مليون دولار)، وقد وصلت قيمة الصادرات المصرية 2،129 مليون دولار، وقيمة الواردات المصرية 624 مليون دولار. وتتركز الصادرات المصرية في الفوسفات والاسمدة والقطن وقصب السكر، بينما تتركز الواردات المصرية في زيت النخيل وإطارات السيارات والمطاط). كما عقدت أولى دورات مجلس الأعمال المصري الإندونيسي المشترك في القاهرة في يونيو 2005، وعقد الاجتماع الثاني لمجلس الأعمال المصري الاندونيسي المشترك في جاكرتا في أبريل 2007.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الإندونيسية في مصر، أكثر من 500 مليون دولار، وتتركز في مجالات صناعة النسيج، ألياف الفيزكوز،

صناعات الزجاج، والصناعات الغذائية. وترأس اللجنة المصرية الإندونيسية المشتركة وزيرة التعاون الدولي، وزيرة التجارة الإندونيسية عن الجانب الإندونيسي، وقد عقدت الدورة الخامسة للجنة المشتركة في جاكرتا في أبريل 2007، حيث تم توقيع أربع اتفاقيات للتعاون بين الجانبين في مجالات: التعاون الاقتصادي والفني، ومذكرة تفاهم في مجال توحيد المواصفات ومقاييس الجودة التعاون بين هيئتي المعارض في البلدين، والتعاون بين هيئة الاستثمار والمناطق الحرة المصرية GAFI وهيئة "باتام" للمناطق الحرة الإندونيسيا.

كما تحتضن القاهرة أكثر من ستة آلاف طالب إندونيسي، معظمهم يدرسون في جامعة الأزهر، كما يوفد الأزهر أكثر من أربعين مدرساً إلى إندونيسيا، يتولون مهمة تدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية. ويقدم الأزهر الشريف سنوياً عدد 115 منحة دراسة للطلبة الإندونيسيين (5 للدراسة في المعاهد الأزهرية و90 للدراسة الجامعية و20 للدراسات العليا) بالإضافة إلى عدد 5 منح من وزارة التعليم العالي للدراسة في الجامعات المصرية.

الخاتمة

لقد أثرت معدلات النمو الاقتصادي شبه المستقرة طوال السنوات الماضية إيجابًا على أوضاع إندونيسيا الداخلية، وعلى قدرتها على التعامل مع العالم الخارجي حتى إن البنك الدولي وضع إندونيسيا في المرتبة العاشرة بين اقتصادات العالم لأول مرة في تاريخها. وقد ظلت التنمية الاقتصادية عنصرًا واضحًا في خطابها منذ الستينات في اجتماعات منظمة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77، وأخيرًا في مجموعة الـ 20؛ حيث باتت المصالح الاقتصادية من أولويات العلاقات الخارجية الإندونيسية، من حيث الوصول إلى أسواق جديدة أو تأمين مصادر الطاقة والاستثمارات الأجنبية اللازمة لتحسين البنى التحتية، وتأتي الدول العربية كسوق لمنتجاتها وكمصدر للطاقة في هذا الإطار، وسيظل موقف إندونيسيا الدولي يتأثر بأوضاعها الاقتصادية. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي شبه المستقر تنشغل إندونيسيا نخبة وشعبًا بالإعداد للانتخابات الرئاسية في يوليو 2014 بعد الانتهاء من الانتخابات التشريعية والتي جرت في ابريل 2014، وبينما عُرف الرئيس الحالي يوديونو بسياسته الخارجية المخاطبة للجميع بمنطق البحث عن "مليون صديق واللاعدو" و"التعايش بين الحضارات"، وهي سياسة نفعت بلاده في التخفيف من توترات كثيرة

مع دول الجوار وتوترات داخلية شهدتها السنوات التي سبقت رئاسته، فإن البلاد بحاجة خلال عهد الرئيس الجديد إلى البناء على ما أرساه يوديونو والانتقال إلى مرحلة تكون الأولويات الدبلوماسية فيها أكثر وضوحًا وتركيزًا على مناطق وقضايا محددة، مع فتح المجال لمختلف هيئات الدولة والمجتمع للإسهام في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهنا يمكن أن نشير إلى بعض التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الإندونيسية :

أولاً: بحر الصين الجنوبي: تريد جاكرتا إنهاء التوتر وتعزيز فرص التعايش في بحر الصين الجنوبي والحيلولة دون وقوع أي صراع فيه وسيظل هذا الملف الأسخن إقليميًا بالنسبة لجاكرتا، وحاولت أن تحث الأطراف المتصارعة على توقيع وثيقة إقليمية مشتركة يحتكمون إليها كإطار يوصلهم إلى حل النزاع بينهم، ومن اللافت أن كلاً من الولايات المتحدة والصين تجدان في إندونيسيا طرفًا وسيطًا، فإندونيسيا وبروناي تتميزان بعدم سيطرتهما على أي من الجزر المتنازع عليها، مقابل قيام الصين وتايوان وماليزيا والفلبين وفيتنام بالسيطرة على عشرات الجزر ذات الموقع الاستراتيجي والمطلة على مياه غنية بالنفط والغاز.

ثانيًا: تحديات تتجاوز المحيط الإقليمي لآسيان: تسعى إندونيسيا لأن تجعل من آسيان -بعد عام 2015 من حيث التقارب الاقتصادي المرتقب- لاعبًا رئيسيًا ومهمًا على الساحة الدولية في قضايا الأمن

والطاقة والمناخ والتنمية الاقتصادية، وتتحدث الخارجية الإندونيسية عن وضع خارطة طريق مشتركة لدول آسيان، ولكن هل هذا ممكن قبل أن تحل الخلافات بين دول آسيان؟ فقد واجهت إندونيسيا صعوبات كثيرة في تحريك دول آسيان نحو تحقيق الكثير من الأهداف والمقترحات التي طرحتها -لاسيما بعد توسع آسيان وضمها عشر دول- في مجال التكامل الاقتصادي والديمقراطية وحقوق الإنسان وتوحيد الموقف تجاه بحر الصين الجنوبي، هذا لا ينفي تحقق الكثير مما طمحت إليه جاكرتا من خلال آسيان، وما زالت تسعى لأن تجعل من آسيان لاعبًا فاعلاً في تشكيل البنية الأمنية الإقليمية وأن تتحقق حالة من التضامن السياسي والعلاقات الاستراتيجية بين الأعضاء، لكن جاكرتا طالما بدت أكثر طموحًا من دول جوارها؛ فالحسابات الذاتية لكل دولة من دول آسيان تظل مقدمة في عرف كل دولة على أية تفاهمات إقليمية؛ وهذا ما يطرح تساؤلات أمام الدبلوماسيين الإندونيسيين حول ضرورة الاهتمام بدول ما وراء آسيان في العقود القادمة.

ففيما وراء آسيان تحتاج إندونيسيا إلى تقوية علاقاتها مع دول منتدى جزر المحيط الهادي لأهداف اقتصادية وأمنية حفاظًا على إبعاد هذه الدول عن دعم أي توجه انفصالي في شرق إندونيسيا، وفيما وراء آسيان أيضًا تعقيدات دولية آخذة بالتشكل سريعًا؛ حيث تشهد المنطقة صعودًا هنديًا وكوريًا جنوبيًا واضحًا، وتقلبًا في موقف أستراليا من

إندونيسيا، وإذا ما نعمت إندونيسيا خلال العقد القادم بنمو اقتصادي ووضع داخلي مستقر وإذا ما أولت قيادتها اهتمامًا خاصًا بالتنمية والسياسة الخارجية ولم تشغلها الإشكالات الداخلية عن السير بها خطوات جريئة، فإنها يمكن أن تحقق حلم القوة الصاعدة، وسيستدعي هذا من جاكرتا "تنويع" مسارات سياستها الخارجية فلا تظل متركزة على دول رابطة آسيان وحدها رغم أنها تظل تجمع دول الجوار الأقرب والأهم في نظر أي سياسي ودبلوماسي. ومع ذلك فلجاكرتا أن توسع أفقها الدبلوماسي فتنطلق وحسب خطة أو استراتيجية "تجديدية" نحو دول العالم العربي وتركيا ودول آسيا الوسطى وبعض دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية للوصول إلى شراكات متعددة تصب في صالح نهضتها الاقتصادية المنشودة خلال العقدين المقبلين، وتسهم في تحقيق ما يدور في أدبيات دبلوماسيتها عن القيم الإنسانية وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي.

مصادر الكتاب

1. الدستور الاندونيسي، 1945.
2. الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، إندونيسيا: وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الاطراف، 2012.
3. اسماعيل حامد، الأحزاب الإسلامية الإندونيسية.. قفزة إلى الأمام، جريدة الاخبار التركية، ابريل 2014.
4. أميرة محمد عبد الحليم، إندونيسيا. الاقتصاد يقود السياسة، القاهرة، مجلة الديمقراطية، اكتوبر 2009.
5. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
6. صهيب جاسم، السياسة الخارجية الإندونيسية ودورها الإقليمي في الأمن والسياسة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2014.
7. عبد الحميد اسماعيل الانصاري، العالم الاسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية، القاهرة، دار الفكر العربي،2001.
8. محمد نفيس جويني، المعاجم العربية والإندونيسيات المعاصرة في المصطلحات السياسية والاقتصادية، جاكرتا، 2005.
9. وائل جمال، كش عسكر: إندونيسيا بعد سوهارتو بانكسيلا أو مملكة الوفاق، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2012.
10. مجموعة باحثين، التعليم في إندونيسيا والقوى المؤثرة عليه، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التربية، بدون تاريخ نشر.

11. الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات المصرية على الانترنت www.sis.gov.eg
12. د. سوهرين محمد صالحين - د. ناصر يوسف، المشهد الليبرالي في إندونيسيا السياسي والثقافي والاقتصادي، مجلة المسلم المعاصر، بيروت، العدد 144، ديسمبر 2012، ص.ص. 163-211.
13. سانجاي برادان، "تحسين قدرة الدولة المؤسسية"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، العدد 3، المجلد 34، سبتمبر1997.
14. أجاي شهيبر، "الدولة في عالم متغير"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، العدد 3، المجلد34، سبتمبر1997.
15. هدى ميتكيس، "الإسلام والتنمية في إندونيسيا "، في: ماجدة علي صالح (محررة)، الإسلام والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1999م).
16. جوزيف إ. ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2003م).
17. مانويل جويتيان، "كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، يونيه 1998، المجلد 35، العدد 2.
18. يوسف واناندي، "إندونيسيا: هل هي دولة فاشلة"، الثقافة العالمية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 117، س22، مارس-أفريل 2003م).
19. محمد إسماعيل يوسانتو، "النهضة الإسلامية والحملة السياسية لحزب تحرير إندونيسيا: تحدٍّ مباشر للتحديث والعولمة"، في: سمير عبد الحميد

نوح (محرّر)، التحديث والهوية القومية في شرق آسيا: العولمة وإحياء الدين، برنامج المراكز المتميّزة للقرن الواحد والعشرين- السجل العلمي لندوة سيسمور (CISMOR) الدولية، 5-6 نوفمبر 2005م، كيوتو- اليابان.
20. محمد ناصر، اختاروا إحدى السبيلين: الدين أو اللادينية (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط5، 1405هـ/1985م).
21. لطفي أسياوكاني، الديمقراطية والإسلام في إندونيسيا، ترجمة هيثم عبد العظيم، معهد جوته، 2012.
22. د. رافيال كعبة، لمحة سريعة عن القانون والسياسة في إندونيسيا، بدون ناشر، 2014.
23. د. محمد أحمد علي مفتي، نماذج تطبيقية من دساتير الدول الإسلامية.. النموذج الإندونيسي، الرياض، دراسات شبكة الالوكة، بدون تاريخ نشر.
24. د. شافعي انور، الاسلام السياسي والديمقراطية في إندونيسيا. التحديات والفرص، المؤتمر الدولي" نحو خطاب اسلامي ديمقراطي مدني"، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 27-29 مايو 2006.
25. شريف هادي سفيرتا لويس، نظام تعدد الأحزاب بإندونيسيا وموقف النظام السياسي الاسلامي منه، جامعة شريف هداية الله الاسلامية الحكومية، جاكرتا، 2010.

1) Donald Rumsfeld, "Strategic Imperatives in East Asia", speech to The Heritage FoundationMarch 3 1998.
2) Ball, John, Indonesian Legal History: 1602-1848. Sydney: Oughtershaw Press, 1982.
3) Gautama, Sudargo & Hornick, Robert N, An Introduction to Indonesian Law: Unity in Diversity, Alumni, Bandung, 1974.
4) Lev, Daniel S, Islamic Courts in Indonesia. Berkeley, Los Angeles, London: Univ. of California Press, 1972.
5) Lindsey, Timothy, Indonesia: Law and Society. Annandale, NSW: The Federation Press, 1999.
6) Ricklefs, MC, A History of Modern Indonesia, 2nd ed, Macmillan, Houndmills and London, 1993.
7) Tanter, Richard, 'The Totalitarian Ambition: Intelligence Organizations in the Indonesian State' in Budiman, A (ed), State and Civil Society in Indonesia, Monash Papers on Southeast Asia No 22, Melbourne: 1990.

الفهرس

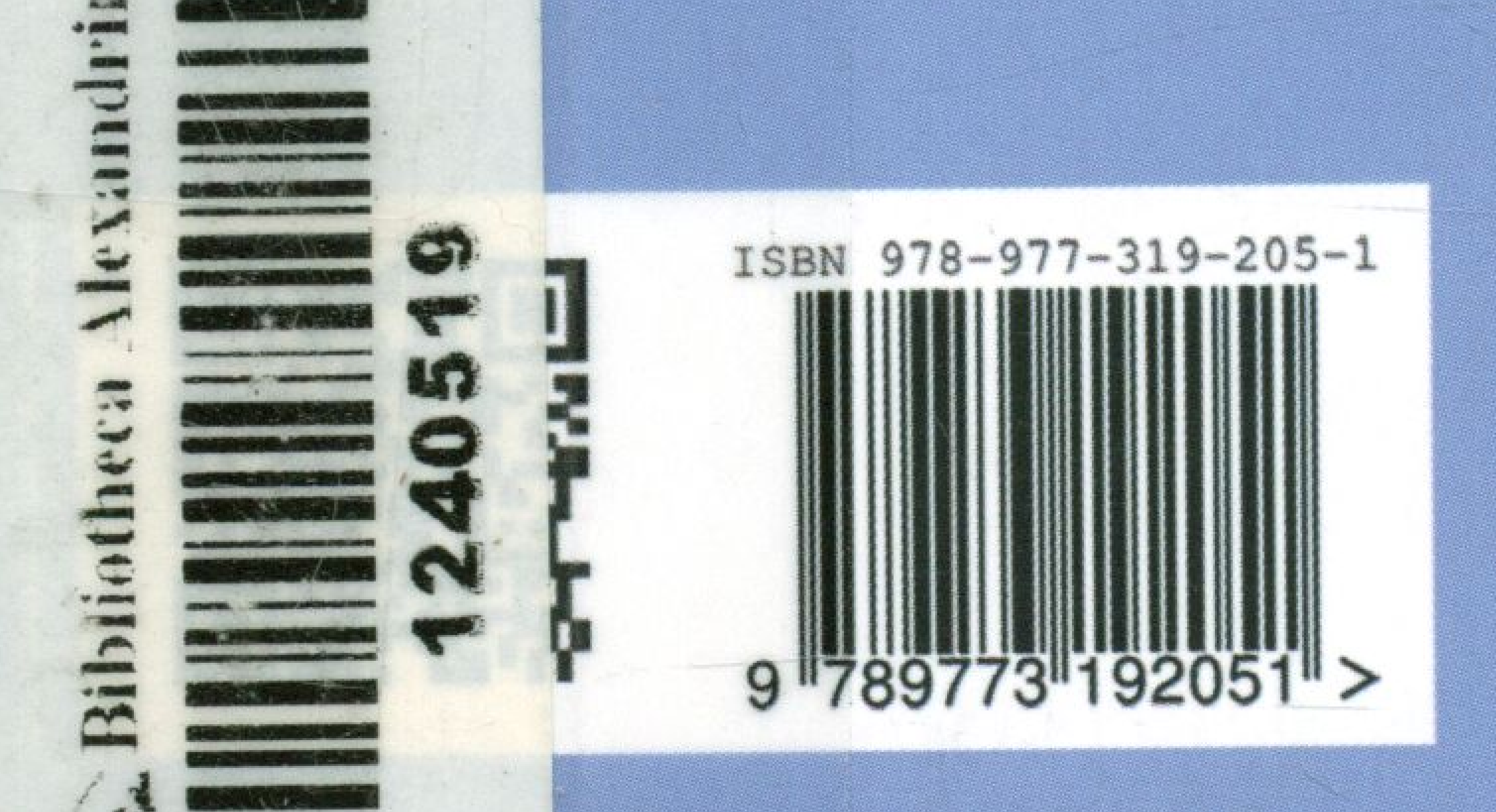


إن الغرض الرئيسي من استعراض التجربة الإندونيسية هو استكشاف كيفية الاستفادة من هذه الخبرة في عملية التحول الديمقراطي والانتقال الآمن والمتدرج نحو الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي، في الوقت نفسه الذي تجرى فيه عملية الإصلاح السياسي والدستوري، بشكل يؤدي إلى تفعيل مشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية، مع ضمان احترام كافة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وباستعراض الخبرة الإندونيسية في مجال التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري والمراحل التي مرت بها هذه التجربة، نجد أنه قد واجهها العديد من الإشكاليات والعقبات. وقد ركزت تجربة الإصلاح السياسي والدستوري في إندونيسيا على الفصل التام بين السلطات. وتعزيز الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الى جانب التحول لنظام اللامركزية بدلا من المركزية.

ومن ثم فهناك اضاءات عدة في التجربة الإندونيسية في الإصلاح الدستوري والديمقراطي لعل اهمها التوجه نحو احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي. الى جانب تأسيس العديد من الأحزاب السياسية (التعددية الحزبية). وتلعب الحكومة الإندونيسية دورا مهما في الحد الصراعات العرقية، من خلال تجريم هذه الممارسات، من خلال ضبط المتهمين وإحالتهم للمحاكمات الجنائية لمعاقبة المخططين ومرتكبي هذه الجرائم من الشعب الإندونيسي، لكن الحكومة الإندونيسية غير مسئولة عن هذه الأعمال.

ويبقى التأكيد أننا في معرض طرحنا لهذه التجارب الديمقراطية يكون هدفنا الرئيس هو إلقاء الضوء على آليات التحول الديمقراطي وكيفية حدوثه، وما نجم عن تطبيقه من إحداث تغيير جذري في كافة شئون الدولة وصولا لتجربة ناجحة ودروس مستفادة لعلنا نجد في تلك التجارب ما يصلح للتطبيق في مجتمعاتنا.


ISBN 978-977-319-205-1



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg